



جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومى
الدراسات العليا

أثر تمويل المشروعات الصغيرة في التخفيف من حدة الفقر

(دراسة تطبيقية على بعض المنظمات غير الحكومية العاملة في محافظة القاهرة)

The impact of Small-enterprise financing In poverty alleviation

(Applied Study on Some Non-governmental Organizations Active in Cairo Governorate)

رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل درجة ماجستير التخطيط والتنمية

إعداد

خلود حامد حبيب عبد الحميد

إشراف

أ.د. / أحمد عبد العزيز البقلي

أستاذ تخطيط السكان والقوى العاملة

مدير مركز التنمية الإقليمية

معهد التخطيط القومى

د. / مها محمد الشال

أستاذ الاقتصاد المساعد

مدير مركز التخطيط والتنمية الصناعية

معهد التخطيط القومى



جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومى
الدراسات العليا

إجازة رسالة ماجستير التخطيط والتنمية
أثر تمويل المشروعات الصغيرة في التخفيف من حدة الفقر
(دراسة تطبيقية على بعض المنظمات غير الحكومية العاملة في محافظة القاهرة)

إعداد الباحثة: خلود حامد حبيب عبد الحميد

أعضاء لجنة المناقشة والحكم:

(مشرفاً ورئيساً) التوقيع:	الأستاذ الدكتور/ أحمد عبد العزيز البقلي أستاذ تخطيط السكان والقوي العاملة (مدير مركز التنمية الإقليمية)
(مشرفاً وعضواً) التوقيع:	د/ مها محمد الشال أستاذ مساعد الاقتصاد (مدير مركز التخطيط والتنمية الصناعية)
(محكماً وعضواً) التوقيع:	الأستاذ الدكتور/ محمد حسن توفيق أستاذ إدارة الأعمال ورئيس قسم المشروعات الصغيرة والمتوسطة- معهد التخطيط القومي
(محكماً وعضواً) التوقيع:	الأستاذ الدكتور/ محمد حسني حسين فهمي كحلة عضو مجلس إدارة شركة هيكله للاستشارات المالية

تمت إجازة هذه الرسالة بتاريخ : / / ٢٠٢٠

إلى

أهدي هذا العمل المتواضع:

إلى معلمتي الأولى.. إلى أيقونة الكفاح.. إلى من ساندتني برعايتها.. إلى
مدرستي وسر الوجود.. إلى معني الحب.. إلى معني العطاء والتفاني..
إلى من شاركتني انتصاراتي وهزائمي.. إلى رفيقة الطريق...
إلى أمي
حفظها الله

إلى من روحه مازالت حية في قلبي.. إلى من اشتقت الحريث معه...
رحمك الله يا أبي و اسكنك فسيح جناته و سلّما على عينيكَ النَّائمه
منزله طوبله جعلك الله في جنات النعيم ورزقني الله رؤيتك في
الجنة وجعلك الله في جنات النعيم ورزقني الله رؤيتك في الجنة
إلى أبي
(رحمه الله)

إلى أستاذي العزيز أ.د/ محمد سمير مصطفى
(رحمه الله)

إلى رفقاء الطريق وعائلتي.
إلى كل من قدم ير المساندة والعون للوصول إلي نهاية الطريق.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿فَأَمَّا الزُّبُرُ فَبُغِيبَ غَابٍ وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ

النَّاسَ فَبِمَحْضٍ فِي الْأَرْضِ﴾

صَلَّى
الْعَظِيمِ

(سورة الرعد آية ١١٧)

شكر وتقدير

لله الحمد أولاً وأخيراً على حسن توفيقه، وكريم عونه، الحمد لله الذي علم بالقلم، الملك القدوس السلام، مدبر الأقدار، الحمد لله على ما أنعم به علي من فضله الخير وأعانني على إنجاز هذا العمل أتقدم بخالص الشكر والتقدير والامتنان إلى أستاذي الدكتور/أحمد عبد العزيز البقلى المشرف الرئيسي على الرسالة، لما قدمه من عون وتوجيه وقبول سيادتكم استكمال مسيرة الإشراف بعد رحيل الاستاذ الدكتور/ محمد سمير مصطفى، واعتباري ميراثه من د/ محمد سمير .

أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الدكتورة / مها محمد الشال المشرف المشارك على الرسالة، لما قدمته من عون وتوجيه وإرشاد. كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير الأستاذ الدكتور/ محمد حسن توفيق أستاذ إدارة الأعمال ورئيس قسم المشروعات الصغيرة والمتوسطة- معهد التخطيط القومي، للأستاذ الدكتور/ محمد حسني حسين فهمي كحلة عضو مجلس إدارة شركة هيكله للاستشارات المالية، وذلك لقبولهما مناقشة هذه الرسالة، والاستتارة من علمهما فلهما كل الشكر وعظيم الامتنان.

كما أتقدم بخالص شكري وعظيم تقدير واعتزازي وامتناني إلى مؤسسة باب رزق جميل، الجمعية المصرية لمساعدة صغار الصناع والحرفيين، مؤسسة الأمل لتنمية المشروعات الصغيرة، والقائمين علي إدارتهم

أتقدم بخالص شكري وعظيم تقدير واعتزازي وامتناني إلي دكتور/ معاذ الفرماوي - المدير التنفيذي لمؤسسة باب رزق جميل الذي لم يبخل عني بالنصح والمعاونة الجادة في تقييم وإعداد استمارة

الاستبانة للدراسة التطبيقية الخاصة بالرسالة، حتي خرجت على هذا النحو.

كما أقدم بخالص إمتناني إلى دكتور/ محمود منصور عبد الفتاح - المدير التنفيذي لمؤسسة الأمل لتنمية المشروعات الصغيرة الذي علمني الكثير وساندي دائما بعلمه، وقدم لي نصائح ساعدتني في مشواري العلمي والعملية.

هؤلاء من ذكرناهم فشكرناهم، أما من نسيناهم فهم أولي الناس بالشكر والتقدير، وندعو الله سبحانه وتعالى أن ينال هذا الجهد القبول والرضا، فحسبنا أن اجتهدنا، ولكل مجتهد نصيب، والكمال لله وحده فإن وفقنا فمن الله وإن قصرنا فمن أنفسنا ومن الشيطان، وعذرنا قول الله تعالى:

قَالُوا سُبْحَنَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ

سورة البقرة (٣٢)

الباحثة

المستخلص

عنوان الرسالة: أثر تمويل المشروعات الصغيرة في التخفيف من حدة الفقر
(دراسة تطبيقية على بعض المنظمات غير الحكومية العاملة في محافظة القاهرة)

الباحثة: خلود حامد حبيب عبد الحميد

المشرفون: المشرف الرئيسي أ. د/ أحمد عبد العزيز البقلي

مشرف ثان د/ مها محمد الشال السنة : ٢٠٢٠

الدرجة العلمية: ماجستير التخطيط والتنمية معهد التخطيط القومي

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على أثر تمويل المشروعات الصغيرة في التخفيف من حدة الفقر، من خلال بيان مدى مساهمة التمويل الممنوح من المنظمات غير الحكومية (الجمعيات الأهلية) للمشروعات الصغيرة في التخفيف من حدة الفقر وإتاحة فرص العمل وتحسين المستوى المعيشي للمستفيدين من هذه القروض، تستخدم الدراسة ثلاث مناهج للبحث: المنهج الوصفي في دراسة التعاريف المختلفة، والمنهج التطبيقي من خلال عرض نماذج من تجارب دول ناجحة في تنمية المشروعات الصغيرة وطرق الاستفادة من تلك التجارب في التجربة المصرية، والمنهج التطبيقي في دراسة أثر تمويل المشروعات الصغيرة من قبل المنظمات غير الحكومية من خلال "دراسة ميدانية" على بعض المستفيدين من تمويل المنظمات غير الحكومية العاملة في محافظة القاهرة.

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: سهولة ومرونة إجراءات الحصول على القرض من المنظمات غير الحكومية (الجمعيات الأهلية) مما يجعل لديها ميزة تنافسية في مجال تمويل المشروعات الصغيرة، ارتفاع سعر الفائدة لتلك القروض، عدم تنوع أنظمة سداد القروض، بالنسبة للتأثير على تحسين مستوى المعيشة للمستفيدين، وُجد أن الدخل المتولد من المشروع يساهم الدخل بشكل نسبي في تحسين مستوى المعيشة وتلبية الاحتياجات لأسر المستفيدين، وأيضاً يؤثر بدرجة كبيرة في تغطية مصاريف التعليم لأسر المستفيدين.

أوصت الدراسة إلى عدة التوصيات كان أهمها: إتاحة برامج تمويلية ميسرة بأسعار فائدة منخفضة للمشروعات الصغيرة القائمة، ضرورة توفير قروض بدون فوائد للمشروعات الصغيرة الناشئة، أهمية ربط إقراض المشروعات الصغيرة بالتعليم وتحفيز المستفيدين على استمرارية تعليم أولادهم، تقديم منح حكومية لتلك المنظمات لعمل برامج تنموية للفئات الفقيرة، لاكتساب مهارات فنية وإدارية تساعد على إنشاء مشروعاتهم الصغيرة.

الكلمات الدالة: التمويل، المشروعات الصغيرة، الفقر، المنظمات غير الحكومية.

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
١٦-١	الإطار العام للدراسة
٢	أولاً مقدمة
٣	ثانياً مشكلة الدراسة
٣	ثالثاً تساؤلات الدراسة
٤	رابعاً أهداف الدراسة
٤	خامساً منهجية الدراسة ومصادر البيانات
٥	سادساً حدود الدراسة
٥	سابعاً الدراسات السابقة
١٤	ثامناً أهمية الدراسة
١٤	تاسعاً تقسيم الدراسة
٣٢-١٨	الفصل الأول: مفهوم المشروعات الصغيرة وأهميتها
١٨	مقدمة
٢٤-١٩	المبحث الأول: تعريف المشروعات الصغيرة
١٩	أولاً تعريف المشروعات الصغيرة
٢٢	ثانياً تصنيف المشروعات الصغيرة في مصر
٢٣	ثالثاً المعايير المستخدمة في تعريف المشروعات الصغيرة
٢٨-٢٥	المبحث الثاني: أهمية المشروعات الصغيرة
٢٥	أولاً الأهمية الاقتصادية للمشروعات الصغيرة
٢٧	ثانياً الأهمية الاجتماعية للمشروعات الصغيرة
٢٨	ثالثاً الأهمية البيئية للمشروعات الصغيرة
٣١-٢٩	المبحث الثالث: خصائص المشروعات الصغيرة
٢٩	أولاً الخصائص المرتبطة برأس المال والعمالة
٣٠	ثانياً الخصائص المرتبطة بالملكية الإدارة

الصفحة	الموضوع
٣٠	ثالثاً الخصائص المرتبط بسوق العمل
٣١	رابعاً الخصائص المرتبطة بالتكنولوجيا المستخدمة
٥٨-٣٤	الفصل الثاني: تمويل المشروعات الصغيرة والتجارب الدولية
٣٤	مقدمة
٤٧-٣٥	المبحث الأول: مصادر تمويل المشروعات الصغيرة
٣٥	أولاً مفهوم وأشكال تمويل المشروعات الصغيرة
٣٧	ثانياً مصادر التمويل المصرفي للمشروعات الصغيرة
٣٨	ثالثاً مصادر التمويل غير المصرفي للمشروعات الصغيرة
٤٧-٤١	المبحث الثاني: التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة
٤١	أولاً التحديات التمويلية من وجهة نظر أصحاب المشروعات الصغيرة
٤٣	ثانياً التحديات التمويلية من وجهة نظر الجهاز المصرفي
٤٤	ثالثاً التحديات غير التمويلية التي تواجه المشروعات الصغيرة
٥٨-٤٨	المبحث الثالث: بعض التجارب الدولية في تمويل المشروعات الصغيرة
٤٨	أولاً تجربة ماليزيا
٥٠	ثانياً تجربة كوريا الجنوبية
٥٢	ثالثاً تجربة الصين
٥٣	رابعاً تجربة الأردن
٥٥	خامساً الدروس المستفادة من بعض التجارب الدولية
٧٥-٦٠	الفصل الثالث: الفقر في مصر ومداخل الحد منه
٦٠	مقدمة
٦٧-٦١	المبحث الأول: تطور مؤشرات الفقر في مصر
٦١	أولاً مفهوم الفقر والتعاريف المختلفة للفقر
٦٣	ثانياً تطور مؤشرات الفقر في مصر

الصفحة	الموضوع
٧٠-٦٨	المبحث الثاني: استراتيجيات التخفيف من حدة الفقر في مصر
٦٨	أولاً استراتيجية التشغيل والنمو
٦٩	ثانياً استراتيجية تنمية رأس المال البشري
٧٠	ثالثاً استراتيجية المساعدات الاجتماعية
٧٤-٧١	المبحث الثالث: دور المنظمات غير الحكومية في تمويل المشروعات الصغيرة
٧١	أولاً دور المنظمات غير الحكومية في تمويل المشروعات الصغيرة
٧٣	ثانياً حجم المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال التمويل
٧٤	ثالثاً الأنشطة الاقتصادية التي تمولها المنظمات غير الحكومية
١٠٧-٧٧	الفصل الرابع: الدراسة الميدانية
٧٧	مقدمة
٧٨	أولاً مجتمع الدراسة
٧٨	ثانياً أسلوب اختيار العينة
٨٠	ثالثاً أدوات جمع البيانات
٨١	رابعاً الأدوات الإحصائية
٨٢	خامساً صدق الاتساق الداخلي
٨٧	سادساً ثبات الاستبانة
٨٨	سابعاً تحليل نتائج الدراسة
١٠٢	ثامناً المقابلات الشخصية
١٠٤	تاسعاً نتائج الدراسة الميدانية
١١٧-١٠٩	الفصل الخامس: مقترح لدعم تمويل المشروعات الصغيرة ودورها في التخفيف من حدة الفقر
١٠٩	أولاً مقترحات لتدعيم الجانب التشريعي للمشروعات الصغيرة
١١١	ثانياً مقترحات لتدعيم الجانب التمويلي للمشروعات الصغيرة
١١٣	ثالثاً مقترحات لتدعيم الجانب المعلوماتي للمشروعات الصغيرة
١١٥	رابعاً مقترحات لتدعيم الجانب اللوجستي للمشروعات الصغيرة
١١٩	التوصيات

الصفحة	الموضوع
١٢١	قائمة المراجع
١٣٧	الملاحق
١٦١	ملخص الدراسة باللغة العربية
I	ملخص الدراسة باللغة الانجليزية
IX	Abstract

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
٨٣	معاملات ارتباط المحاور مع بعضها بالدرجة الكلية للمقياس	(١-٤)
٨٤	نتائج نموذج الانحدار المتعدد لقياس أثر كفاءة حجم التمويل على المساهمة في تحسين مستوى المعيشة	(٢-٤)
٨٤	نتائج نموذج الانحدار المتعدد لقياس أثر فعالية الخدمات غير التمويلية على المساهمة في تحسين مستوى المعيشة	(٣-٤)
٨٦	مسار التأثير المباشر بين المتغير المستقل والتابع	(٤-٤)
٨٨	معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة	(٥-٤)
٩٦	مؤشر الأهمية النسبية لكفاءة حجم التمويل المقدم من المنظمات غير الحكومية (الجمعيات الأهلية) في تنمية المشروعات الصغيرة	(٦-٤)
٩٨	مؤشر الأهمية النسبية لفعالية الخدمات المنظمات غير الحكومية (الجمعيات الأهلية) إلى جانب الخدمات التمويلية في مساعدة ودعم المشروعات الصغيرة	(٧-٤)
١٠١	مؤشر الأهمية النسبية لمساهمة تمويل المشروعات الصغيرة في التخفيف من حدة الفقر على نطاق (مستوى الدخل، المستوى التعليمي، الرعاية الصحية للأفراد).	(٨-٤)

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الأشكال	رقم الشكل
١٦	خطة الدراسة	١
١٩	تعريف بعض الهيئات الدولية للمشروعات الصغيرة	(١-١)
٢٠	تعريف بعض الدول للمشروعات الصغيرة	(٢-١)
٢١	تعريف المشروعات الصغيرة لبعض الهيئات والوزارات في مصر	(٣-١)
٢٨	أهمية المشروعات الصغيرة	(٤-١)
٣١	خصائص المشروعات الصغيرة	(٥-١)
٣٦	مقارنة بين التمويل الذاتي والتمويل الخارجي للمشروعات الصغيرة	(١-٢)
٦٤	نسبة الفقراء في مصر خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٨)	(١-٣)
٦٤	تطور نسبة الفقر المدقع في مصر خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٨)	(٢-٣)
٦٦	تطور نسبة الفقراء وفقاً للحالة التعليمية لعامي ٢٠١٥ و عام ٢٠١٧/٢٠١٨	(٣-٣)
٨٦	اختبار العلاقات بين المحاور الثلاثة عن طريق نمجة المعادلات البنائية	(١-٤)
٨٨	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس	(٢-٤)
٨٩	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي	(٣-٤)
٨٩	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الحالة الاجتماعية	(٤-٤)
٩٠	توزيع المشروعات الصغيرة حسب النشاط الاقتصادي	(٥-٤)
٩١	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الهدف من القرض	(٦-٤)
٩١	التوزيع النسبي للمشروعات محل الدراسة حسب عمر المشروع	(٧-٤)
٩٢	اجراءات الحصول على القرض للمشروعات محل الدراسة	(٨-٤)
٩٣	فترة السماح قبل سداد أقساط القرض	(٩-٤)
٩٣	سعر فائدة القرض للمشروعات محل الدراسة	(١٠-٤)
٩٤	ملائمة مبلغ القرض للمشروعات محل الدراسة	(١١-٤)
٩٤	مدة القرض للمشروع الصغير محل الدراسة	(١٢-٤)

الصفحة	عنوان الأشكال	رقم الشكل
٩٥	ملائمة أقساط القرض الشهرية للمشروعات محل الدراسة	(١٣-٤)
٩٥	مساعدة القرض علي استمرارية المشروع والقدرة علي التوسع	(١٤-٤)
٩٦	متابعة الجهة الممولة للمشروعات الصغيرة محل الدراسة لتفادي مشكلات التعثر	(١٥-٤)
٩٧	توفير الدعم اللازم لحل مشاكل التعثر للمشروعات الصغيرة محل الدراسة	(١٦-٤)
٩٧	الدعم التسويقي لمنتجات المشروعات الصغيرة محل الدراسة	(١٧-٤)
٩٨	توفير المعارض للمشروعات الصغيرة محل الدراسة	(١٨-٤)
٩٩	مساهمة الدخل المتولد في تغطية احتياجات لأفراد العينة محل الدراسة	(١٩-٤)
١٠٠	مساهمة الدخل المتولد في الادخار لأفراد العينة محل الدراسة	(٢٠-٤)
١٠٠	مساهمة الدخل المتولد في تغطية مصاريف التعليم لأسر أفراد العينة محل الدراسة	(٢١-٤)
١٠١	مساهمة الدخل المتولد في تغطية تكاليف الرعاية الصحية لأسر أفراد العينة محل الدراسة	(٢٢-٤)

فهرس الملاحق

الصفحة	الملحق	رقم الملحق
١٣٧	استمارة استبيان	١
١٤٣	الملحق الاحصائي	٢

قائمة الاختصارات (Abbreviations)

Symbols	Nomenclatures المدلول / المصطلح	
	باللغة الانجليزية	باللغة العربية
EC	European Community	المفوضية الأوروبية
EMNES	EURO-MEDITERRANEAN NETWORK FOR ECONOMIC STUDIES	الشبكة الأورو - متوسطة للدراسات الاقتصادية
IFC	International Finance Corporation	مؤسسة التمويل الدولية
ILO	International Labour Organization	المنظمة الدولية للعمال
IMF	International Monetary Fund	صندوق النقد الدولي
NESDC	National Entrepreneur and SME Development Council	مجلس تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة بماليزيا
OECD	Organization for Economic Co-operation Development	منظمه التعاون الاقتصادي والتنمية
SME Corp Malaysia	SME Corporation Malaysia	وكالة الشركات الصغيرة والمتوسطة بماليزيا
SMEs	Small and Medium –sized enterprises	المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم
UNCTAD	United Nations Conference on Trade and Development	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
UNIDO	United Nations Industrial Development Organization	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
WTO	World Trade Organization	منظمة التجارة العالمية

الإطار العام للدراسة

الإطار العام للدراسة

أولاً: مقدمة

تتحقق التنمية الشاملة المستدامة التي تسعى إليها الحكومات من خلال إشراك ودمج جميع فئات وقطاعات المجتمع بعملية التنمية عن طريق الاهتمام بقطاع المشروعات الصغيرة وتوفير التمويل اللازم لهذا القطاع لكي يقوم بتوفير فرص العمل التي تدر دخلاً يستطيع من خلاله الفقراء مواجهة متطلبات الحياة وبالتالي الخروج من دائرة الفقر ومجابهته، ففي مصر وفقاً لأحدث تعداد اقتصادي بلغ إجمالي المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة نحو ٢.٤ مليون منشأة، ٩٧% من مجمل المشروعات تعد مشروعات متناهية الصغر، وبلغ عدد المشروعات الصغيرة حوالي ٦٤.٤ ألف منشأة (٢.٧%) من إجمالي المنشآت، بينما المشروعات المتوسطة ٧.٨ ألف منشأة ما يعادل ٠.٣٢%، تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي في مصر بنسبة ٨٠%، ويتركز نشاط المشروعات الصغيرة بصورة أساسية في قطاع تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات بنسبة ٢٤.٣% (عبدالمعزم وآخرون، ٢٠١٩: ٤١)، وفرت المشروعات الصغيرة ٥١.٢ ألف فرصة عمل عام ٢٠٠٩، وزادت إلى ٨٨.٣ ألف فرصة عمل عام ٢٠١٥ بنسبة زيادة ٧٢.٦% (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٦: ٢٠)، يستحوذ قطاع المشروعات الصغيرة على اهتمام بالغ من قبل الحكومة المصرية كأحد المداخل الرئيسية في تحقيق التنمية الاقتصادية المتمثلة في " رؤية مصر ٢٠٣٠، فقد تبنت الحكومة المصرية عدد من المبادرات المتمثلة إصدار قانون التمويل متناهي الصغر رقم ١٤١ لعام ٢٠١٤، "مبادرة البنك المركزي لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة" لعام ٢٠١٥، "استراتيجية تنمية الصناعة والتجارة (٢٠١٦-٢٠٢٠)"، وإنشاء جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.

ثانياً: مشكلة الدراسة

تتحدد مشكلة الدراسة في أن المشروعات الصغيرة مازالت تعاني من العديد من المعوقات التي تمنع نموها وتقدمها ولعل أبرزها: مشكلة التمويل، ودراسة الوضع الراهن نجد قطاع المشروعات الصغيرة لا يتلقى الدعم التمويلي الكافي لكي يستطيع المشاركة في التنمية الاقتصادية، كما أنه بالتركيز على المنظمات غير الحكومية كأحد مصادر التمويل غير المصرفي للمشروعات الصغيرة، تظهر الدراسات أن هناك مشكلة تكمن في عدم قدرة هذه القروض على تلبية كافة الاحتياجات التمويلية للمشروعات الصغيرة، مما أثر على دور المشروعات الصغيرة في إتاحة فرص عمل وتوليد الدخل لتلك المجتمعات خاصة الفقراء، حيث أظهرت نتائج مسح الدخل والإنفاق لعام ٢٠١٧/٢٠١٨ أن نسبة الفقراء قد وصلت إلى ٣٢.٥% من إجمالي السكان.

وتتلخص مشكلة الدراسة في تساؤل رئيسي: - هل يعد تمويل المشروعات الصغيرة من خلال الدور التمويلي الذي تقدمه المنظمات غير الحكومية وسيلة فعالة للتخفيف من حدة الفقر؟

ثالثاً: تساؤلات الدراسة

- يشير البحث موضوع الدراسة مجموعة من التساؤلات نذكر منها التالي: -
- ما مدى كفاءة حجم التمويل المقدم من المنظمات غير الحكومية (الجمعيات الأهلية) في دعم الاحتياجات التمويلية للمشروعات الصغيرة؟
 - ما مدى فعالية الخدمات التي تقدمها المنظمات غير الحكومية (الجمعيات الأهلية) إلى جانب الخدمات التمويلية في مساعدة ودعم المشروعات الصغيرة؟
 - ما مدى مساهمة تمويل المشروعات الصغيرة في تحسين المستوى المعيشي للأفراد على مستوى (الدخل، التعليم، الصحة)؟

رابعاً: أهداف الدراسة

في ضوء العرض السابق للمشكلة البحثية، تستهدف الدراسة بصفة رئيسية معرفة أثر تمويل المشروعات الصغيرة على التخفيف من حدة الفقر، كما تم تحديد الأهداف التفصيلية في التالي: -

- التعرف على المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية الاقتصادية والتحديات المرتبطة بها .
- التعرف على مصادر تمويل المشروعات الصغيرة.
- التعرف على بعض التجارب الدولية لتنمية المشروعات الصغيرة، والدروس المستفادة منها، وتقديم مقترحات في سياق التجربة المصرية.
- استعراض استراتيجيات التخفيف من حدة الفقر وتطور مؤشرات الفقر في مصر، ودور المنظمات غير الحكومية في تمويل المشروعات الصغيرة.
- قياس مدي فعالية وكفاءة الخدمات التمويلية وغير التمويلية التي تقدمها المنظمات غير الحكومية (الجمعيات الأهلية) للمشروعات الصغيرة عن طريق عمل دراسة ميدانية للمشروعات الممولة من تلك المنظمات.
- إلقاء الضوء علي مساهمة تمويل المشروعات الصغيرة في تحسين المستوى المعيشي للأفراد من خلال الدور التمويلي الذي تقدمه المنظمات غير الحكومية (الجمعيات الأهلية).

خامساً: منهجية الدراسة ومصادر البيانات

المنهج الوصفي في دراسة التعاريف المختلفة، **والمنهج التطبيقي** من خلال عرض نماذج من تجارب دول ناجحة في جنوب شرق آسيا ودول عربية في تنمية المشروعات الصغيرة وطرق الاستفادة من تلك التجارب في التجربة المصرية، **والمنهج التحليلي** في دراسة أثر تمويل المشروعات الصغيرة من قبل المنظمات غير الحكومية من خلال "دراسة ميدانية" على بعض المستفيدين من تمويل المنظمات غير الحكومية العاملة في محافظة القاهرة.

كما تعتمد الدراسة على مصادر البيانات والمعلومات التالية:

- الدراسات المكتبية والدراسات الخاصة.
- تقارير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.
- تقارير جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.
- بيانات البنك المركزي المصري.
- تقارير الهيئة العامة للرقابة المالية.
- البيانات المعلنة عن مسوح البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

سادساً: حدود الدراسة

- **الحدود الموضوعية:** تتحدد هذه الدراسة في توضيح أثر التمويل المقدم من المنظمات غير الحكومية (الجمعيات الأهلية) علي تنمية المشروعات الصغيرة وتحسين الحياة الاقتصادية والاجتماعية لأصحاب تلك المشروعات.
- **الحدود المكانية :** المنظمات غير الحكومية العاملة في نطاق محافظة القاهرة.
- **الحدود الزمنية :** تم إجراء الدراسة الميدانية خلال الفترة (٢٠١٩/١/١ - ٢٠١٩/٥/١)

سابعاً: الدراسات السابقة

في إطار عرض الدراسات السابقة التي تناولت موضوع تمويل المشروعات الصغيرة والتخفيف من حدة الفقر، نجد أن الدراسات السابقة تركز على المشروعات الصغيرة ودورها الاقتصادي في إتاحة فرص العمل وبالتالي التخفيف من حدة الفقر، وهناك دراسات تسعى إلى الربط بين الفقر ودور المنظمات غير الحكومية (الجمعيات الأهلية) التنموي في التخفيف من

حدة الفقر كأحدى أليات المجتمع المدني، وهنا نعرض أهم الدراسات التي اهتمت بتلك المحاور.

دراسة مروة أحمد نبيل(٢٠٢٠) بعنوان " فاعلية برامج جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في مواجهة مشكلة البطالة" هدفت الدراسة إلى تحديد دور برامج جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر من خلال المشروعات التي تقدمها في التشغيل وإتاحة فرص العمل، بالإضافة إلى تحديد أنواع المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر الممول من الجهاز لتنمية محافظة سوهاج، وقد خلصت الباحثة إلى عدة توصيات: إتاحة الائتمان بخفض نسبة الفائدة علي القروض خاصة بين الشباب، تفعيل ونشر الجمعيات التعاونية الإنتاجية لمشروعات الصغيرة، المساهمة في نشر معارض التسويق وتقليل التكاليف، تفعيل دور الجهاز(الصندوق الاجتماعي) في عملية تسويق منتجات المقترضين من خلال إنشاء إدارة خاصة بالتسويق تكون مهمتها إقامة وإدارة منافذ لبيع منتجات هذه المشروعات.

Khoda,M(2020). NGOs' Capacity Building and Mission Drift: Commercialization of Microfinance Programs and Poverty Reduction in Bangladesh

هدفت هذه الدراسة تحليل قدرة المنظمات غير الحكومية في الحد من الفقر في بنغلاديش، وقد أوضحت نتائج هذه الدراسة أن مؤسسات التمويل الأصغر قد انحرفت إلى حد ما عن مهمتها التنظيمية الأساسية، وهي الحد من الفقر وتمكين المرأة، تتمثل الأشكال الرئيسية لهذا الانحراف مثل:معدلات الفائدة المرتفعة، العديد من أشكال رسوم الخدمة، ضغط الإدارة على مسؤولي الائتمان لصرف كمية مستهدفة من القروض، سوء سلوك مسؤولي الائتمان مع عملاء الائتمان، وجدت هذه الدراسة أن الأنظمة التشغيلية الحالية للتمويل الأصغر لها آثار سلبية على الفقراء، مما يؤدي إلى الوقوع في براثن المديونية

المفرطة وفي دائرة الفقر، وقد خلصت الدراسة إلى أهمية للحصول على الفوائد المثلى لبرامج التمويل الأصغر، تحتاج المنظمات غير الحكومية إلى بناء القدرات الإدارية والتشغيلية للمنظمات غير الحكومية.

دراسة هبة عبد المنعم و آخرون (٢٠١٩) "حول النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية" تناول الباحثون تجربة جمهورية مصر العربية من ضمن تجارب الدول العربية في قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والإطار القانوني والتنظيمي لهذا القطاع، إلى جانب التحديات التي تواجه قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة المتمثلة في: ضعف القدرات الفنية والإدارية لدى أصحاب تلك المشروعات، وعدم القدرة على إعداد دراسات جدوى، توافر هيكل إداري وتنظيمي من أجل الحصول على التمويل اللازم، محدودية وارتفاع تكلفة الخدمات غير المالية المقدمة لهذه المشروعات (خدمات استشارية، مالية، محاسبية، قانونية، وغيرها)، إضافة إلى إجماع عدد من البنوك عن تمويل قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة لعدم توافر القدرات والخبرات لديهم للتعامل مع هذه الفئة من المشروعات.

تقرير (معهد التخطيط القومي & المعهد العربي للتخطيط) (٢٠١٩) "المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصادات العربية: دور جديد لتعزيز التنمية المستدامة" تناول دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز التنمية المستدامة في البلدان العربية، ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي والتشغيل ومكافحة الفقر وتمكين الشباب والنساء، حيث يستعرض التقرير أهم التحديات والمعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية من ضمنها مصر، ويستهدف التقرير إعادة هيكلة للأدوار التنموية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، كما يطرح نموذج وتصور شامل لدور جديد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ويستهدف النموذج بشكل أساسي ثلاث مجموعات أساسية من الأهداف (اقتصادية - اجتماعية - اقتصادية).

دراسة محمد مصطفى أحمد شاهين (٢٠١٨) " أثر التوسع في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة على ربحية البنوك (بالتطبيق على البنوك التجارية المصرية) " هدفت الدراسة إلى تحليل أثر التوسع في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة على ربحية البنوك في جمهورية مصر العربية، والتعرف على العوامل المؤثرة والوصول إلى نتائج من شأنها المحافظة على أرباح البنوك وتحسين ربحيتها، وقد خلص الباحث إلى عدة توصيات أهمها: أهمية تطوير جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر (الصندوق الاجتماعي سابقاً) مع الاستفادة من التجارب الدولية، تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني مثل الجمعيات الأهلية وجمعيات رجال الأعمال وتوفير التمويل لها لإعادة إقراضها في ظل ما لديها في التعامل مع المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر بأساليب غير تقليدية، التوسع في إنشاء صناديق استثمار مباشرة وتوجيه تمويلها واستثماراتها إلى الأماكن الأقل نمواً مثل: محافظات الصعيد والوادي الجديد بما يحقق التنمية العادلة لهذه المناطق وقد يكون من الأهمية مشاركة رجال الأعمال وجمعية المستثمرين والبنوك، ضرورة وجود استراتيجية قومية لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة تعمل على إزالة المعوقات والصعوبات من مشاكل التمويل والتشريع والتسويق، إلى جانب البحث عن حوافز ومزايا لدمج القطاع غير الرسمي في القطاع الرسمي.

دراسة إيمان محمد على عبد المعطي (٢٠١٧) " النهوض بالصناعات الصغيرة في مصر السبل والأليات " أشارت إلى سبل وأليات النهوض بالصناعات الصغيرة نظراً لما تلعبه تلك الصناعات من دور هام في توسيع وتنويع الإنتاج وتساهم في تحقيق الأهداف الأساسية للتنمية الاقتصادية، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها غياب التنسيق بين الوزارات والإدارات المحلية، وإهمال المشكلات التسويقية، الحاجة إلى مزيد من التشريعات واللوائح التنظيمية المنظمة للمشروعات الصغيرة وأعمالها تطبيقها،

وقد خلصت الباحثة إلى عدة توصيات أهمها: تبني استراتيجية واضحة لتنمية المشروعات الصناعية الصغيرة واتساقها مع الإطار العام للسياسة الاقتصادية للدولة، والاتفاق على تعريف موحد للمشروعات الصناعية الصغيرة بين الجهات المختلفة.

دراسة المركز المصري للدراسات (٢٠١٧) " مشكلات التمويل متناهي الصغر" أكدت على عقبة نقص التمويل كونها من العقبات الرئيسية التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، وأن معدل تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من القطاع البنكي يتراوح ما بين ٢% إلى ٤% في أغلب التقديرات من إجمالي محافظ الائتمان، بما يمثل تضارب حاد في نظرة البنوك والدولة واهتمامها بهذا القطاع، وقد خلصت الدراسة إلى عدة توصيات أهمها: تأسيس مؤسسات مالية متخصصة على غرار بنك جرامين لممارسة أنشطة التمويل الأصغر تعمل على تمويل الفرص الاقتصادية لصغار المستثمرين، أهمية التشبيك والتنسيق بين البنوك وجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر، على أن تقوم البنوك بتمويل الجهاز الذي بدوره يمول الجمعيات القائمة على تقديم الخدمات المالية للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، حيث نفذت الجمعيات برامج مموله بنجاح وحقت معدلات سداد تتراوح ما بين ٩٨% إلى ١٠٠%، وأيضاً تحديث التشريعات وخاصة القانون (١٤١) لسنة ٢٠١٤ بما يضمن إتاحة التشبيك بين كل من القطاع المصرفي من جهة والجمعيات الأهلية من جهة أخرى.

دراسة محمد عثمان عبد الواحد السيد (يوليو ٢٠١٦) " دور السياسات المالية في مصر لتنمية المشروعات الصغيرة في مصر" أهتمت الدراسة بدور الدولة في معالجة المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة في مصر، تهتم الدراسة باستخدام ما يتاح للدولة من أسلحة السياسة المالية بفروعها (الضريبية، الإنفاقية، الائتمانية)، وقد خلصت الدراسة إلى عدة

توصيات منها: إلغاء معاملة أصحاب الحرف الذين يمثلون قاعدة عريضة من أصحاب المشروعات الصغيرة من ضمن الأرباح التجارية والصناعية، ومعاملتهم كأصحاب إيرادات المهن الحرة، تخفيض وعاء الضريبة، ومن ثم مقدار الضريبة المستحقة في السنوات الأولى من العمر الإنتاجي، إنشاء بنوك خاصة بإقراض الشباب من خلال الموازنة العامة، العمل على تسويق منتجات المشروعات الصغيرة داخلياً وخارجياً من خلال إنشاء مراكز متخصصة لتسويق منتجات المشروعات الصغيرة.

دراسة الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (أغسطس ٢٠١٦) "دراسة واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٥)" أظهرت الوضع الراهن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر؛ للوقوف على وضعها الحالي في ظل معدلات التنمية الاقتصادية آنذاك، والآفاق المستقبلية لهذا الدور الذي يمكن أن تلعبه تلك المشروعات، مع تقديم مجموعة من المقترحات والتوصيات الممكنة لتطوير وتنشيط دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وقد خلصت الدراسة إلى عدة توصيات منها: العمل على وضع تحديد وتعريف موحد لذلك القطاع نابع من ظروف المجتمع المصري تتفق عليه جميع المؤسسات مع الأخذ في الاعتبار توحيد المعايير، ضرورة توافر البنية الأساسية والمرافق العامة والأراضي الممهدة، إتاحة فرص تصديرية لمنتجات المشروعات الصغيرة، توافر المساعدات الفنية من الحكومة والمنظمات الأهلية، ضرورة توافر التشريعات المستقرة لأنها تعتبر دعائم نجاح تلك المشروعات واستمراريتها، تسهيل إجراءات بيع وشراء وترخيص تلك المشروعات، وتوفير نظام معلوماتي قوي ومتكامل عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

دراسة معهد التخطيط القومي (أكتوبر ٢٠١٦) بعنوان "الإجراءات الداعمة لاندماج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية في القطاع الرسمي في مصر" تشخص الوضع الحالي للقطاع غير الرسمي

وتحديد المشاكل التي يواجهها وطرح مجموعة من الإجراءات التي تدعم تحول القطاع غير الرسمي من المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر إلى الاقتصاد الرسمي، وخلصت الدراسة إلى عدة توصيات أهمها: ضرورة توفير المناخ المناسب للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر العاملة بالقطاع الرسمي أو غير الرسمي من خلال تحسين نظم التعليم والتدريب المهني وأيضاً توافق واضعي السياسات الحكومية على أجندة معلنة وواضحة للقضايا المعوقة لتلك المشروعات مثل (الضرائب - قوانين ولوائح ومعايير العمل - الضمان الاجتماعي - حوافز التحول إلى القطاع الرسمي)، ضرورة تبسيط الإجراءات الإدارية لتشمل المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، تدعيم وتأکید الإجراءات الداعمة من قبل منظمات المجتمع المدني والدولة في دمج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية في القطاع الرسمي سواء من الجمعيات الأهلية، جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر والنقابات العمالية والغرف التجارية.

دراسة مرقص عبد المسيح (٢٠١٤) "دور المنظمات غير الحكومية في الحد من ظاهرة الفقر" هدفت الدراسة التعرف على شكل وطبيعة الأدوار المختلفة التي تؤديها المنظمات غير الحكومية في مواجهة ظاهرة الفقر، واتضح من خلال الدراسة الميدانية ظهور الجمعيات وتنظيمها بشكل كثيف داخل المجتمع المصري بالإضافة إلى وجود الانماط الرعائية والتي تعتمد بشكل مباشر على المساعدات المادية وتقديم الملابس والمأكل، كما أن التحولات التي ألمت بالمجتمع المصري وتراجع دور الحكومة عن مساعدة الفقراء ومحدودي الدخل، دفع بالمنظمات غير الحكومية إلى مساعدة الفئات المهمشة داخل المجتمع المصري من خلال إتباع أساليب جديدة للتعامل مع ظاهرة الفقر في الريف والحضر، حيث تعتمد على التمكين والدمج لهذه الفئات من خلال تنوع المشروعات والخدمات التي تقدمها المنظمات غير الحكومية كعملية الإقراض والتدريب المهني ومحو الأمية والتوظيف، كذلك بروز

التطوع داخل هذه المنظمات غير الحكومية وهو أحد أشكال العمل الأهلي في الوقت الراهن، بالإضافة إلى بروز بعض المشكلات المتعلقة بالتمويل المقدم لهذه المنظمات والتعثر في السداد لبعض الفقراء المقترضين.

(Hala EL-Said& Mahmoud Al-Said&Chahir Zaki)(2013). What Determine the Access to Finance of SMEs? Evidence from the Egyptian Case.

أشار الباحثون إلى عدم استغلال الخدمات المالية من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقط تتعامل ٥٠% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقط مع البنوك وتستفيد من تحسين فرص الحصول على التمويل، وبالإضافة إلى ذلك هناك العديد من القيود مازالت تواجه أصحاب تلك المؤسسات في الحصول على تمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة في مصر، وباستخدام التعداد الذي تم من قبل المعهد المصرفي المصري، حاول الباحثون دراسة محددات الحصول على التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة في مصر فضلاً عن المحددات من وجود المشاكل المصرفية، وقد توصل الباحثون إلى عدة نتائج رئيسية هي أن الشكل القانوني والنشاط الاقتصادي والعمالة ورأس المال وحجم المبيعات هي عوامل ذات تأثير كبير على وجود تسهيلات مصرفية بالإضافة أنه كلما صغر حجم الشركة كلما ارتفع احتمال وجود مشاكل مصرفية، وقد أوصت الدراسة عدة توصيات أهمها أهمية الحاجة إلى استراتيجيات الإصلاحات الاقتصادية لاستعادة الحياة الاقتصادية من خلال تحسينات البنية التحتية التشريعية، وتحفيز ريادة الأعمال والابتكارية للمساهمة في إتاحة فرص عمل جديدة.

دراسة سلوى محمد عبد العزيز (٢٠١٣) "سياسات الحد من الفقر في الريف المصري (إشارة خاصة لتجربة بنك التنمية والائتمان الزراعي مقارنة بجرامين بنك ببنجلادش" استهدفت التعرف على الجوانب المختلفة لظاهرة الفقر في الريف المصري، وتناول السياسات التي اتخذتها الدولة للحد من الفقر

وتقييمها، مثل: برنامج شروق للتنمية الريفية، ومشروع الألف قرية، صندوق التنمية المحلية، وبنك التنمية والائتمان الزراعي، وقد خلصت الباحثة إلى عدة توصيات أهمها: ضرورة وجود جهة واحدة قومية تقوم بعمل تخطيط ورسم استراتيجيات لمكافحة الفقر ومتابعة تنفيذها، ويكون هدفها التنسيق بين الجهات الحكومية وغير الحكومية في مكافحة الفقر في مصر، وتوفير مسوح شاملة وقاعدة بيانات عن توصيف الفقر وملامح وصفات الفقراء، أهمية دراسة النماذج الناجحة لجهود الجمعيات الأهلية لزيادة كفاءة هذه الجمعيات الأهلية والعمل على بناء قدراتها بهدف إتاحة الأبنية المؤسسية الناجحة، التي توفر فرصاً أكبر لنجاح جهود الجمعيات في إطار اقتراب شامل لمكافحة الفقر. من خلال استعراض الدراسات السابقة نجد أن معظم الدراسات السابقة قد اتفقت على عدة توصيات متشابهة بخصوص تنمية ونمو المشروعات الصغيرة، أهمها:

- أهمية توحيد تعريف مشترك للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يتفق مع الواقع العملي.
- أهمية توفير دليل شامل بالقوانين التي تتعامل معها المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- أهمية تأسيس إلية "شركة أو صندوق" تتجمع فيها كل من الشركات العملاقة من القطاع الخاص والمؤسسات التمويلية المتخصصة.
- ضرورة تفعيل دور منظمات المجتمع المدني للمساهمة في تنمية المشروعات الصغيرة.
- ضرورة إنشاء مراكز متخصصة تعمل على تدعيم الروابط الأمامية والخلفية بين المشروعات الكبيرة والصغيرة أو بين المشروعات الصغيرة ذاتها من خلال اتحاد الصناعات والغرف التجارية.
- تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني مثل الجمعيات الأهلية وجمعيات رجال الأعمال وتوفير التمويل اللازم لها لإعادة الإقراض والتعامل مع

المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر بأساليب غير تقليدية، إضافة إلى قدرتها على متابعة أعضائها.

ثامناً: أهمية الدراسة

من خلال ما سبق يمكن استخلاص أهمية الدراسة الحالية حيث تتناول دراسة وتحليل وضع المشروعات الصغيرة في مصر، وإبراز أهم مؤسسات التمويل لها، والتحديات التي تعوق تنمية تلك المشروعات، وإلقاء الضوء على تجارب بعض الدول في مجال تنمية وتمويل المشروعات الصغيرة وكيفية الاستفادة منها وتطبيقها على الحالة المصرية، مع تحليل الارتباط بين تنمية وتمويل تلك المشروعات بالفقر في مصر واستراتيجيات مجابهته، مع إبراز ودراسة وتحليل متعمق لدور المنظمات غير الحكومية (الجمعيات الأهلية) في تنمية وتمويل المشروعات الصغيرة كمؤسسات غير مصرفية وأحدي بدائل التمويل المستحدثة، لما تتميز به من الخبرة المجتمعية والمرونة والديناميكية في الوصول إلى معظم شرائح المجتمع وخصوصاً الفقراء ومحدودي الدخل، وذلك من خلال "دراسة ميدانية" تتضمن بعض المشروعات الصغيرة الممولة من قبل الجمعيات الأهلية لتحليل وبيان أثر تمويل المشروعات الصغيرة على توفير فرص العمل وتحسين مستوى الدخل واستيعاب الفائض من القوي العاملة، كما تقدم الدراسة بعض المقترحات والتوصيات لدعم تنمية المشروعات الصغيرة وتحقيق دورها في التنمية الاقتصادية، الأمر الذي ينتج عنه تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في تحسين الحياة الاقتصادية للأفراد والتخفيف من حدة الفقر.

تاسعاً: تقسيم الدراسة

يتكون هيكل الدراسة أربع فصول بخلاف الإطار العام.

يتناول الفصل الأول "مفهوم المشروعات الصغيرة وأهميتها"، ويتكون من ثلاث مباحث، المبحث الأول يتناول التعرف على المفاهيم المختلفة للمشروعات الصغيرة على المستوى الدولي والمحلي والمعايير المستخدمة في

تعريف وتصنيف المشروعات الصغيرة، بينما يتناول المبحث الثاني أهمية تلك المشروعات، ويتناول المبحث الثالث خصائص المشروعات الصغيرة.

يتناول الفصل الثاني " تمويل المشروعات الصغيرة والتجارب الدولية "، ويأتي في ثلاث مباحث، يتناول الأول مفهوم التمويل ونماذجه بينما المبحث الثاني يستعرض التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة وتمويلها، ويتناول المبحث الثالث تجارب مختارة في تمويل المشروعات الصغيرة وكيفية الاستفادة منها وتطبيقها على التجربة المصرية.

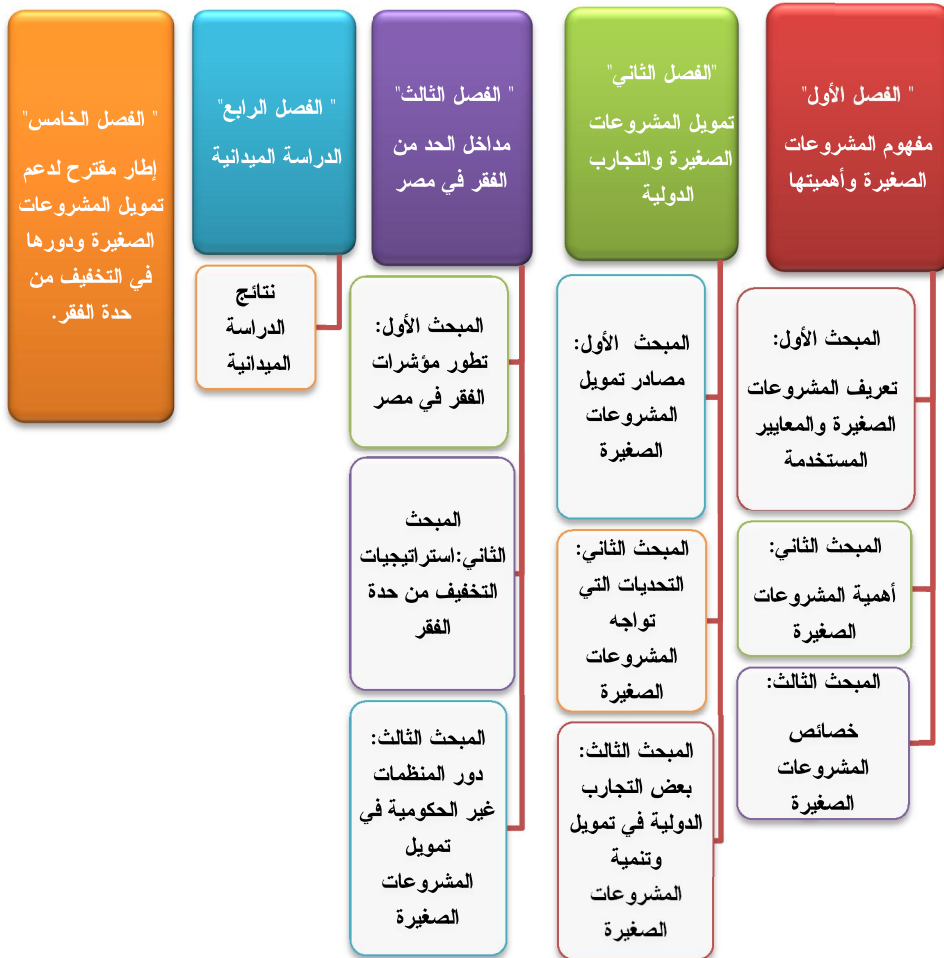
ويأتي الفصل الثالث بعنوان "الفقر في مصر ومداخل الحد منه"، يتضمن ثلاث مباحث، الأول يتناول تطور مؤشرات الفقر في مصر، بينما المبحث الثاني يتناول استراتيجيات التخفيف من حدة الفقر، ويتناول المبحث الثالث دور المنظمات غير الحكومية (الجمعيات الأهلية) كأحد أليات التخفيف من حدة الفقر.

يتناول الفصل الرابع "الدراسة الميدانية" تحليل دور المنظمات غير الحكومية (الجمعيات الأهلية) في تمويل المشروعات الصغيرة ومساعدة الفقراء في الخروج من دائرة الفقر وذلك من خلال تطبيق استمارة استبيان على عينة من المستفيدين من تلك المنظمات.

ويأتي الفصل الخامس من الدراسة "إطار مقترح لدعم تمويل المشروعات الصغيرة ودورها في التخفيف من حدة الفقر " يليه جزء التوصيات.

خطة الدراسة

شكل رقم (١)



المصدر: من إعداد الباحثة

الفصل الأول

مفهوم المشروعات الصغيرة

وأهميتها

الفصل الأول: مفهوم المشروعات الصغيرة وأهميتها

مقدمة :

تبرز أهمية المشروعات الصغيرة في قدرتها على إتاحة فرص العمل ومكافحة الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية، حيث تتميز بأنها مشروعات كثيفة العمالة تساعد على توليد فرص عمل ؛ وبالتالي التخفيف من حدة البطالة والفقر، ففي دولة الهند تعتبر المشروعات الصغيرة العمود الفقري للاقتصاد، حيث بلغ عدد المشروعات الصغيرة والمشروعات المتوسطة أكثر من ٣٠ مليون شركة، تساهم بنسبة ٤٠% من الصادرات، وتوظف تلك المشروعات حوالي ٦٠ مليون شخص، وتولد حوالي ١.٣ مليون وظيفة كل عام، وتتمو بمعدل ٨% سنوياً (Definition of Indian SMEs, 2020)، تمثل المشروعات الصغيرة ومنتاهية الصغر والمتوسطة العمود الفقري للاقتصاد الكندي حيث يعمل بها حوالي ٩٠% من القوة العاملة بالقطاع الخاص (١.٠٧ مليون عامل) وتنتج حوالي ٤٠% من إجمالي الناتج المحلي (المجلس الدولي للمشروعات الصغيرة، ٢٠١٨: ٥٣)، تولي الدول المتقدمة الاهتمام بدعم المشروعات الصغيرة ومساندتها، اتجهت الحكومة المصرية خلال الآونة الأخيرة إلى دعم المشروعات الصغيرة، وتبني أهداف واستراتيجيات معلنة للمشروعات الصغيرة كأحد المداخل الرئيسية في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتمثلة في "رؤية مصر ٢٠٣٠".

يتناول هذا الفصل توضيح مفهوم وأهمية وخصائص المشروعات الصغيرة من خلال ثلاث مباحث هي:

- **المبحث الأول:** تعريف المشروعات الصغيرة والمعايير المستخدمة في التعريف.
- **المبحث الثاني:** أهمية المشروعات الصغيرة (الاقتصادية - الاجتماعية - التكنولوجية).
- **المبحث الثالث:** خصائص المشروعات الصغيرة.

المبحث الأول: تعريف المشروعات الصغيرة

تمهيد:

يختلف تعريف ومفهوم المشروعات الصغيرة من دولة لأخرى وفقاً لإمكاناتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية مثل طبيعة مكونات وعوامل الإنتاج، نوعية الصناعات، والكثافة السكانية، ومدي توفر القوي العاملة ودرجة تأهيلها، والمستوي العام للأجور والدخل، وغيرها من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية التي تحدد ملامح وطبيعة المشروعات القائمة فيها (صادق، ٢٠١٣: ١٩٠).

أولاً: تعريف المشروعات الصغيرة

أ) تعريف بعض الهيئات الدولية للمشروعات الصغيرة

شكل (١-١) تعريف بعض الهيئات الدولية للمشروعات الصغيرة

المعايير المستخدمة في تعريف المشروعات الصغيرة			الهيئات والمنظمات الدولية
معايير المبيعات	معايير رأس المال	معايير عدد العمال	
مبيعاتها تصل إلى ١٠٠ ألف دولار	١٠ آلاف دولار	أقل من ١٠ عمال	البنك الدولي (World bank)
أقل من ١٠ ملايين يورو	أقل من ١٠ ملايين يورو	أقل من ٥٠ عمال	المفوضية الأوروبية (EC) (Verheugen, 2005)
	أقل من ١٠٠ ألف دولار	٥٠ عامل	منظمة العمل الدولية (ILO) (ILO, 2015)
المبيعات السنوية ما بين (٣-١٥) مليون دولار		(١-٥٠) عامل	منظمة التمويل الدولية (IFC) (IFC, 2012)
		(١٠-٤٩)	اتحاد بلدان جنوب شرق آسيا (رابح، ٢٠٠٨)
تلك المشروعات التي يعمل بها أقل من ٢٠٠ عاملاً			منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) (Storey, 2016)
تلك المشروعات التي يعمل بها من (١٠-٤٩) عاملاً			منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المصادر المذكورة داخل الجدول

مما سبق يتضح استخدام جميع الهيئات الدولية معياري العمالة ورأس المال في تعريف المشروعات الصغيرة وبالأخص معيار العمالة، تتفق معظم المؤسسات الدولية في استخدام معيار العمالة في تعريف المشروع الصغير حيث أقل من ٥٠ عاملاً، ولكنها تختلف في تحديد حجم رأس المال المستثمر في المشروع الصغير، فالمشروع الصغير في الاتحاد الأوروبي يري أن حجم رأس المال المشروع الصغير أقل من ١٠ ملايين يورو، بينما البنك الدولي ١٠ الآلاف دولار.

(ب) تعريف المشروعات الصغيرة في بعض الدول

تختلف الدول الصناعية والنامية في تعريف المشروعات الصغيرة مما يجعل من الصعب إجراء المقارنة بينهما، فالمشروعات التي تعتبر متوسطة في الدول النامية تعد صغيرة في الدول الصناعية، كما أن المشروعات الكبيرة في الدول النامية تعد متوسطة في الدول الصناعية، الشكل التالي يوضح تعريف المشروعات الصغيرة في بعض الدول.

شكل (١-٢) تعريف المشروعات الصغيرة في بعض الدول

الدولة	المعايير المستخدمة في تعريف المشروعات الصغيرة		
	معايير عدد العمال	معايير رأس المال	معايير المبيعات
الصين (OECD, 2016)	قطاع التصنيع والتعدين والنقل تضم ٥٠ عامل	_____	_____
	قطاع الخدمات والتجارة والصناعات الإلكترونية أقل من ١٠ عامل	_____	_____
ماليزيا (SME Corp, 20/5/2019)	قطاع التصنيع (٥-٧٥) عامل قطاع الخدمات (٣-٧٥)	_____	قطاع التصنيع تبلغ مبيعاتها ما بين (٣٠٠ ألف - ١٥ مليون) رنجيت ماليزي - قطاع الخدمات ما بين (٣٠٠ ألف - ٣ ملايين) رنجيت ماليزي
الأردن (صندوق النقد العربي، ٢٠١٧: ٣٩)	(٥-٢٠) عامل	_____	أقل من ١ مليون دينار
الإمارات (مؤسسة بن راشد، ٢٠١٩)	قطاع الصناعة والخدمات أقل من ١٠٠ عامل	_____	قطاع الصناعة ١٠٠ مليون درهم أو أقل - قطاع الخدمات ٢٥ مليون درهم أو أقل
	قطاع التجارة (٩-٣٥) عامل	_____	قطاع التجارة تبلغ مبيعاتها ٥٠ درهم أو أقل

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المصادر المذكورة داخل الجدول

مما سبق يتضح أنه لا يوجد توافق دولي على تعريف المشروعات الصغيرة، يرجع ذلك إلى اختلاف درجة النمو ومستوى التطور التكنولوجي المستخدم في الإنتاج، واختلاف فروع النشاط الاقتصادي داخل القطاع الواحد.

ج) تعريف المشروعات الصغيرة في مصر.

شهدت مصر في الفترة الأخيرة كثيراً من التحولات الاقتصادية والتشريعية لدعم المشروعات الصغيرة إذا أعطت الحكومة الأولوية لقطاع المشروعات الصغيرة خلال الفترة الحالية، فقد عرف قانون تنمية المشروعات الصغيرة رقم (١٤١) لسنة ٢٠٠٤ المشروعات الصغيرة هي التي لا يزيد عدد العاملين فيها عن خمسين عاملاً، لا يقل رأس مالها المدفوع عن ٥٠ ألف جنيه، لا يزيد رأس المال على مليون جنيه (صادق، ٢٠١٣: ١٩١).

شكل (١-٣) تعريف المشروعات الصغيرة لبعض الهيئات والوزارات في مصر

الجهة	التعريف
تعريف البنك المركزي المصري (البنك المركزي المصري، ٢٠١٧)	يُعرف البنك المركزي المشروعات الصغيرة هي التي تستخدم أقل من ٢٠٠ عاملاً وحجم الأعمال لديها من (١٠-٢٠) مليون جنيه مصري في حالة المنشآت القائمة بينما في حالة المنشآت حديثة التأسيس رأسمالها المدفوع من (٥٠ ألف - ٥ مليون جنيه) للمنشآت الصناعية و ٣ ملايين للمنشآت غير الصناعية.
وزارة التجارة والصناعة (وزارة التجارة والصناعة، ٢٠١٨)	المشروعات الصناعية الصغيرة يقصد بها كل شركة أو منشأة تباشر نشاطاً صناعياً لا يقل حجم أعمالها السنوي عن مليون جنيه، ولا يزيد على ٥٠ مليون جنيه، وبالنسبة إلى الشركات والمنشآت الجديدة التي ليس لها حجم أعمال ألا يقل رأسمالها المدفوع عن ٥٠ ألف جنيه ولا يتجاوز ٥ ملايين جنيه.
الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٦)	يُعرف الجهاز المركزي المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر على حسب عدد العاملين، فالمشروعات الصغيرة تضم حتى ٥٠ عاملاً.
جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر (المركز المصري لدراسات السياسات العامة، ٢٠١٨)	يُعرف جهاز تنمية المشروعات بأنها هي التي رأس مالها بين ٥٠ ألف جنيه و ٢٠٠ ألف والتي يشترك فيها أكثر من أربعة مستفيدين - وهناك تعريف آخر وهناك تعريف آخر أقل من ٢٥٠٠٠٠ جنيه مصري
اتحاد الصناعات المصرية (معهد التخطيط القومي، ٢٠١٢)	تُعرف الصناعات الصغيرة تلك المنشأة التي رأسمالها عشرة آلاف جنيه مصري وعدد العمال خمسون عاملاً فأقل.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المصادر المذكورة داخل الجدول

مما سبق يتضح أن أغلب الجهات التي قامت بتعريف المشروعات الصغيرة اعتمدت بشكل أساسي على معياري العمالة ورأس المال مع اختلاف أعداد العمالة وقيمة رأس المال، لكنها استخدمت هذين المعيارين كأساس، يُعد قرار مجلس إدارة البنك المركزي المصري بشأن تعديل تعريف الشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة توجه حكومي نحو إشراك القطاع المصرفي في تمويل المشروعات الصغيرة وتسهيل وتوفير خدمات تمويلية من خلال القروض وتيسيرات انتمائية للعملاء وإلزام للبنوك أمام البنك المركزي بشأن سياستها الائتمانية وأمام عملائها بوجه خاص.

ثانياً: مجالات المشروعات الصغيرة في مصر

هناك عدة مجالات يمكن من خلالها تصنيف المشروعات الصغيرة وفقاً للنشاط الاقتصادي نستعرض أهم تلك المجالات:

- **المجالات الصناعية :** يقصد بها المشروعات الإنتاجية والتحويلية أى تقوم بتحويل المواد الخام إلى سلع تامة الصنع أو سلعة نصف مصنعة ويكمل إنتاجها بمصنع آخر، أما الصناعات التحويلية فهي مثل صناعة الألبان، وتجميد الفاكهة وغيرها مثل صناعة الملابس، والمفروشات وأخيراً صناعة الأواني الفخارية.

- **المجالات الزراعية :** يقصد بها مشروعات الثروة الزراعية والحيوانية والسمكية مثل إنتاج الفواكهة والحضار والحبوب والمشاتل وتربية الأبقار

- **المجالات التجارية :** ويقصد بها مشروعات تجارة الجملة والتجزئة والتصدير والإستيراد وتعبئة السلع وبيعها مثل المحاصيل الزراعية والعمل فى بيع الآلات والمعدات والكمبيوتر.

- **المجالات الخدمية :** وتشمل المشروعات الخدمية مثل الإصلاح والصيانة، التدريب، النظافة، خدمات ما بعد بيع السلع والخدمات .

ثالثاً: المعايير المستخدمة في تعريف المشروعات الصغيرة

على الرغم من عدم وجود تعريف دولي متفق عليه للمشروعات الصغيرة، فهناك اتفاق على المعايير التي يُمكن على أساسها تعريف المشروعات الصغيرة، مثل: المعيار الأحادي كمعيار العمالة، معيار رأس المال، معيار حجم الإنتاج، معيار المبيعات، ومعيار مستوى التكنولوجيا المستخدمة، ومنها المعيار الثنائي.. كمعيار العمالة ورأس المال معاً وغيرهما، وأخيراً المعيار المركب الذي يضم عدة معايير في آن معاً.. كمعيار عدد العمال وحجم رأس المال إضافة إلى حجم المبيعات وما إلى ذلك، وباستعراض سريع لأهم المعايير المستخدمة في تعريف المشروعات الصغيرة.

(١) معيار العمالة:

يعتبر هذا المعيار أكثر استخداماً وشيوعاً في تصنيف المشروعات، وذلك لعدة أسباب منها: توافر بيانات العمالة في غالبية الدول يسمح للمقارنات الدقيقة بين المشروعات التابعة للقطاع الواحد الذي ينتج أنواعاً متماثلة من السلع وتتقارب في فنونها الإنتاجية، فهو معياراً ثابتاً، لا يتأثر بتغيرات الأسعار ولا التضخم والانكماش ولا تغيرات أسعار الصرف (ElMahdi&Abdelhamid,2005)، إلا أنه يؤخذ عليه أنه لا يعبر بصورة حقيقية واضحة عن حجم المشروعات وإمكانياتها من جميع النواحي، مثل عنصر رأس المال وحجم التكنولوجيا المستخدمة وتطورها حيث إن هناك بعض المشروعات التي تحتاج إلى عدد محدود من العمالة ورؤوس أموال ضخمة وتكنولوجيا عالية وبالتالي لا يمكن في هذه الحالة إدراج هذه المشروعات تحت مظلة المشروعات الصغيرة (عبد العال، ٢٠١١: ١٨).

(٢) معيار حجم المبيعات:

يعتمد هذا المعيار على قيمة أو حجم المبيعات خلال فترة معينة ومحددة للمشروع سواء كان صغيراً أو كبيراً أو متوسطاً، ولكن يُعاب على هذا المعيار أنه لا يصلح في حالة المنشآت التجارية والخدمية، وكذلك في

المنشآت التي تنتج عدة منتجات لصعوبة الجمع العيني، فضلاً عن إدخال عنصر الثمن قد يكون مضللاً عند حدوث تغيير كبير في الاثنين (محمد، ٢٠١٢: ٢٥١).

٣) معيار رأس المال المستثمر:

يعتمد هذا المعيار عن الطاقة الإنتاجية للمشروع سواء للتكوين الرأسمالي الثابت للمشروع من آلات ومعدات ومباني أو بالنسبة للفن الإنتاجي المستخدم إلا أنه يُعاب عليه اختلاف مفهوم رأس المال المستثمر، فالبعض يدخل قيمة الأرض والمباني والبعض الآخر يستبعدها ليس فقط من دولة لأخرى وإنما أيضاً داخل الدولة الواحدة، وما بين مدينة وأخرى. وأيضاً إدخال التعديلات المستمرة في المعيار نتيجة التغير المستمر في قيمة النقود والتضخم في الأسعار (السيد، ٢٠١٦: ١٥).

٤) معيار التكنولوجيا المستخدمة:

يعتمد هذا المعيار على نوعية التكنولوجيا المستخدمة في العملية الإنتاجية، كلما زاد التكنولوجيا المستخدمة وتطورها اعتبر المشروع ضمن المشروعة الكبيرة، وذلك لقدرتها على استيراد هذه التكنولوجيا واستيعابها، أيضاً كلما انخفض التكنولوجيا المستخدمة في المشروع صُنف ضمن المشروعات الصغيرة (جاء الله، ٢٠١٧)، ولكنه يُعاب على هذا المعيار أيضاً أنه غير كاف بمفرده لتعريف المشروعات الصغيرة، حيث أصبح كثير من التكنولوجيا المستخدمة في المشروعات الكبيرة تسمح بتجزئة مراحل الإنتاج بما يؤدي إلى إتمام هذه المراحل في مشروعات صغيرة مستقلة تغذي الصناعات الكبيرة بما تحتاجه، وقد لا يكون فاعلاً في الدول النامية نظراً لقصور المستوى التكنولوجي لتلك الدول بشكل عام فالمشروع الصغير في الولايات المتحدة الأمريكية قد يكون كبير الحجم في دولة نامية.

المبحث الثاني

أهمية المشروعات الصغيرة

تمهيد:

تعد المشروعات الصغيرة من أهم روافد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر، وذلك باعتبارها منطلقاً أساسياً لزيادة الطاقة الإنتاجية من ناحية، والمساهمة في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة من ناحية أخرى، إلى جانب دورها في التنمية البيئية وإعادة استخدام المنتجات الثانوية والمخلفات، نتناول في هذا المبحث الدور التنموي للمشروعات الصغيرة في تلك المستويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

أولاً: الأهمية الاقتصادية للمشروعات الصغيرة: تبرز الأهمية الاقتصادية للمشروعات الصغيرة في دورها في زيادة القيمة المضافة وتنويع الهيكل الاقتصادي وتوفير خدمات للأسواق المحلية ذات الدخل المنخفض مع القوة الشرائية المحدودة من خلال أسعار تتماشى مع قدراتهم الشرائية، كما تشكل مصدراً رئيسياً لتوليد فرص العمل، حيث تمثل حجم العمالة في المشروعات الصغيرة (٥-١٩ عاملاً) في الدول العربية نسبة ٤٠.٣% (ILO، 2018) نتناول بعض الأدوار الاقتصادية للمشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية.

أ) مساهمة المشروعات الصغيرة في تنمية الصادرات: الاهتمام بالتصدير والاندماج في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية يحظى باهتمام بالغ، ويرجع السبب إلى رغبة الحكومات في معرفة الأسباب والعوامل التي يجب توافرها حتى تتمكن المشروعات الصغيرة وغيرها من المشاركة الفعالة في هذه السلاسل، ومن ثم انطلاقاً من هذه المشاركة سترفع إنتاجية تلك المشروعات وتحفز النمو وتتيح فرص العمل وتخفيض نسبة الفقر (WTO، 2016) فوفقاً لنتائج مسح حديث للمنشآت أجراه البنك الدولي سنة ٢٠١٦،

يتضح محدودية الأنشطة التصديرية لغالبية المشروعات الصغيرة ففي مصر هناك ٥.٨% فقط من المشروعات الصغيرة تقوم بتصدير (١٠%) على الأقل من مبيعاتها (WorldBank, 2016).

ب) مساهمة المشروعات الصغيرة في توفير فرص العمل والحد من البطالة: تشكل المشروعات الصغيرة مصدراً رئيسياً لإتاحة فرص العمل، فهي تساهم في إتاحة ٤ من بين كل ٥ فرص عمل (WorldBank, 2015)، ولديها القدرة السريعة على توفير فرص عمل نتيجة لكونها توظف عدد أكبر من العمالة مقارنة عن المشروعات الكبيرة، فهي توظف ما يقرب بنسبة ٢٢% من حجم العمالة (البرادعي، ٢٠١٦).

ج) مساهمة المشروعات الصغيرة في تعظيم الناتج المحلي الإجمالي: تساهم المشروعات الصغيرة في ارتفاع قيمة الناتج المحلي الإجمالي؛ نتيجة توظيف الموارد المحلية والعمل على تنميتها وحسن استغلالها بما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية، فنسبة مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التاج المحلي الإجمالي حوالى ٤٠% (معهد التخطيط القومي & المعهد العربي للتخطيط، ٢٠١٩: ٢٨).

د) مساهمة المشروعات الصغيرة في إصلاح هيكل الصناعة: تمتلك هذه المشروعات إمكانيات عديدة يمكن عبرها أن تساهم في معالجة القصور في تكوين هيكل الإنتاج الصناعي والناجم عن الزيادة المستمرة للمستلزمات الأجنبية على حساب المنتجات المحلية بما يؤدي إلى تفاهم الطاقات الإنتاجية المعطلة نتيجة لنقص العملات الأجنبية (معهد التخطيط القومي، ٢٠١٢: ١٧).

هـ) مساهمة المشروعات الصغيرة في جذب المدخرات: تتميز المشروعات الصغيرة بصغر حجم رأس المال مقارنة بالمشاريع الكبيرة، مما يجعلها أكثر جاذبية لصغار المدخرين الذين لا يملكون

إلى أنماط الشراكة التي تحرمهم من الإشراف المباشر على استثماراتهم، فالمشروعات الصغيرة تُشكل أحد الأوعية الهامة لاجتذاب المدخرات وتحويلها إلى استثمار منتج بدلاً من تبديدها في أوجه الإنفاق الأخرى غير المنتجة (معهد التخطيط القومي، ٢٠١٢: ١٨).

ثانياً: الأهمية الاجتماعية للمشروعات الصغيرة: تحقق المشروعات الصغيرة نتائج فعالة من مردود اجتماعي، نتيجة لتأثيرها المباشر في رفع مستوى الشريحة التي تعمل بها وتشجيعها على العمل الحر ومكافحة الفقر وتنمية المناطق الريفية خاصة بين النساء والفئات المحرومة اجتماعياً، نتطرق إلى أبرز المساهمات.

(أ) **مساهمة المشروعات الصغيرة في التخفيف من حدة الفقر:** تساهم المشروعات الصغيرة في التخفيف من حدة الفقر من خلال إتاحة فرص عمل للفقراء بدخول منخفضة، ونظراً لما تتمتع به هذه المشروعات من إلية الانتشار الجغرافي في المناطق الأقل حظاً في التنمية.

(ب) **تنمية المناطق الريفية:** تلعب المشروعات الصغيرة دوراً مؤثراً في تنمية المناطق الريفية في توفير فرص عمل منتجة لقطاع عريض من أفراد تلك المناطق، مما يحد من الهجرة إلى المناطق الحضرية فهي تساعد على تقليص الفجوات التنموية بين الريف والحضر (البرادعي، ٢٠١٠).

(ج) **تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة:** يهدف التمكين إلى تحفيز النساء على إدارة حياتهم من خلال برامج عمل خاصة بهن، وتعزيز إمكانيات الوصول إلى الموارد وفوائد النشاطات العائلية والمجتمعية وإدارتها عبر اتخاذ التدابير الفعالة الخاصة بدعم النساء، إن هذه الديناميكية التي توفرها المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر تسهم بشكل فعال في تنشيط سوق العمل وإحداث وظائف جديدة وتحسين مستوى الدخل، وبالتالي تمكين النساء ذوات الدخل الحدود (منظمة العمل الدولية، ٢٠١٦: ٢٩٨).

ثالثاً: الأهمية البيئية للمشروعات الصغيرة: تعمل المشروعات الصغيرة على استغلال المخلفات الزراعية والتي تؤدي عدم استغلالها إلى تلوث البيئة مثل: صناعة الأسمدة العضوية أو الأعلاف الحيوانية غير التقليدية مما يؤدي إلى رفع القيمة الاقتصادية للموارد الطبيعية لدى الدولة وحل مشكلة التلوث البيئي (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٦: ٢٦).

شكل (١-٤) يوضح أهمية المشروعات الصغيرة



الشكل: من إعداد الباحثة

المبحث الثالث

خصائص المشروعات الصغيرة

مقدمة

تعد المشروعات الصغيرة أداة فعالة لزيادة مستوى دخل الأفراد ومن ثم رفع مستوى معيشة السكان والتخفيف من حدة الفقر والبطالة، وتتميز المشروعات الصغيرة بعدة مميزات أهمها قدرتها على استيعاب العمالة والانتشار الجغرافي ومرونتها، وتلبية احتياجات المستهلكين للسلع المحلية من خلال أسعار تتماشى مع قدراتهم الشرائية، يستعرض المبحث الحالي بعض الخصائص تلك المشروعات، ويمكن تقسيمها على النحو التالي:

أولاً: الخصائص المرتبطة برأس المال والعمالة

(أ) رأس المال المستثمر: تتميز المشروعات الصغيرة بأنها تميل إلى استخدام فنون إنتاجية بسيطة، مما يتيح استخدام أقل كثافة لرأس المال، وتعتمد بدرجة كبيرة على مواردها الذاتية في تمويل النشاط سواء في مرحلة التأسيس أو في مرحلة التشغيل (أبو العينين، ٢٠١٤: ١٠٤).

(ب) العمالة: تعتمد المشروعات الصغيرة بشكل ملحوظ على العمالة غير الأجرية (الأسرية)، حيث يزاول صاحب المنشأة العمل بنفسه مع الاستعانة بأفراد أسرته وبعض الأقارب، ويظهر ذلك في مجال تجارة التجزئة والمزارع الصغيرة، ويلاحظ في المشروعات الصغيرة الاعتماد على العمالة المؤقتة أو الموسمية (السيد، ٢٠١٦: ٢٠).

(ج) انخفاض الأجور: تنسم المشروعات الصغيرة بانخفاض الأجور مقارنة بالمشروعات الكبيرة، خصوصاً وأن أكثر من ٧٥% من تلك المشروعات تدخل ضمن القطاع غير الرسمي (أبو العينين، ٢٠١٤: ١٠٦).

ثانياً: الخصائص المرتبطة بالملكية والإدارة

(أ) **نمط الملكية:** تتميز المشروعات الصغيرة بالطابع الفردي أو العائلي، فالملكية الفردية تمثل (ثلث المشروعات العاملة) بينما العائلية أو شركات الأشخاص تمثل ثلثي المشروعات العاملة (أبو العينين، ٢٠١٤: ١٠٣)، ففي الملكية الفردية يكون مالك المشروع هو مديره في الوقت نفسه، وهذه الخاصية تُعد أكثر جاذبية لصغار المدخرين الذين لا يميلون إلى أنماط الاستثمار والتوظيف مما يؤدي إلى التقارب المباشر بين صاحب العمل والعاملين.

(ب) **التنظيم الإداري:** المستويات الإدارية في المشروعات الصغيرة محدودة، والإدارة يتولاها غالباً صاحب المشروع، ويعاونه عدد محدود من العاملين، تعتبر هذه الخاصية أكثر جاذبية لصغار المدخرين مما يؤدي إلى التقارب المباشر بين صاحب العمل والعاملين (أبو العينين، ٢٠١٤)، الأمر الذي يساعد على زيادة الإنتاجية وشعور العامل بالانتماء والارتباط بالمشروع (السيد، ٢٠١٦: ١٥).

ثالثاً: الخصائص المرتبطة بسوق العمل

(أ) **المرونة:** تتميز المشروعات الصغيرة بسهولة الدخول والخروج من الأسواق المحلية لاسيما إذا كانت قد نفذت بشكل مناسب لأن تلك المشروعات لديها المرونة لتغيير أساليب الإنتاج وتعديلها بما يناسب الظروف الاقتصادية المحيطة بالمشروع دون الاعتماد على تكلفة عالية سواء كانت تكنولوجية أو مالية (الجهاز المركزي للتعبة العامة والإحصاء، ٢٠١٦: ٢٠).

(ب) **التسويق:** تتميز المشروعات الصغيرة أيضاً بأن غالبية عمليات تسويقها لمنتجاتها محلية، حيث غالباً ما تكون بجوار محل السكن أو المدينة المقام فيها المشروع، بمعنى أنه ليس هناك حواجز جغرافية أو مسافات بعيدة تفصل بين منتجات المشروع، والمستهلكين (الأسرج، ٢٠١٠: ٢٨٩) وهذا

ما يُسهّل على صاحب المشروع معرفة متطلبات السوق جيداً والتغيرات التي يُمكن أن تطرأ عليها، وأذواق المستهلكين، ورغباتهم واحتياجاتهم.

(ج) الانتشار الجغرافي: تساهم المشروعات الصغيرة نتيجة انتشارها الجغرافي في تنمية المجتمعات الريفية والتجمعات النائية مما يساعد على التخفيف من حدة التمرکز العمراني والزحف إلى الحضر (الزلاط، ٢٠١٢: ١٦).

رابعاً: الخصائص المرتبطة بالتكنولوجيا المستخدمة

ثبت أن المشروعات الصغيرة تعيش وتنمو باستعمال تكنولوجيا محلية دون الحاجة إلى تكنولوجيا متطورة، فهذه المشروعات تتميز بمهارتها في استخدام الخامات المحلية والمنتجات المحلية بما يعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني، وعلى الرغم من قدرتها على استيعاب أيدٍ عاملة وغير مدربة أكبر، فإن تلك المشروعات تفتقر إلى البحث والتطوير والاطلاع على نظم الإنتاج الحديثة التي تساعد على التطوير في إنتاجها (الأسرّج، ٢٠١٠: ٢٨٨).

شكل (١-٥) خصائص المشروعات الصغيرة



الشكل من إعداد الباحثة

الخاتمة :

لا يوجد تعريف جامع شامل للمشروعات الصغيرة واختلفت النظرة العلمية والعملية لتلك المشروعات، وذلك لأن مصطلح المشروع الصغير "Small Enterprise" يحمل بين جوانبه العديد من التساؤلات منها نوع المشروع الصغير، الحد الأدنى والأعلى للعمالة به، الحد الأدنى والأقصى للاستثمار، توزيع منتجات المشروع، علاقة المشروع الصغير بالتصدير، طاقة المشروع الصغير، جودة منتجات المشروع الصغير، شكل الإدارة والتنظيم في هذه المشروعات، المستوى التكنولوجي المستخدم في المشروع الصغير، كل تلك المعايير تسهم في تحديد مفهوم المشروعات الصغيرة، وهناك عدد من الخصائص تميزت بها منها: سهولة التأسيس وسرعة دخولها إلى الأسواق، وفي أغلب الأحيان تكون ذات طابع أسري ولا تستلزم رؤوس أموال كبيرة لإنشائها، والاعتماد على الموارد المحلية، مما يساهم خفض التكلفة الإنتاجية، في هذا الفصل تم الإشارة إلى أهمية المشروعات الصغيرة من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، حيث قدرتها على امتصاص حجم كبير من الأيدي العاملة، والتخفيف من حجم البطالة، وبالتالي زيادة دخل الفرد ومحاولة الخروج من دائرة الفقر، وقدرتها على الانتشار الجغرافي وتنمية المناطق الريفية، واعتمادها الكامل على الخامات ومستلزمات الإنتاج المحلية، مع صغر حجم المال المستثمر فيها، مما يُعد عامل جذب لصغار المستثمرين والمدخرات.

الفصل الثاني
تمويل المشروعات الصغيرة
والتجارب الدولية

الفصل الثاني: تمويل المشروعات الصغيرة والتجارب الدولية

مقدمة:

تختلف نوعية التمويل على حسب حجم وطبيعة المشروع الصغير، فالتمويل بشكل عام هو نقل القدرة التمويلية من فئات الفائض المالي إلى فئات العجز المال، يعد نقص التمويل من أهم العواقب الرئيسية التي تواجه المشروعات الصغيرة، حيث التعقيدات المستمرة ونقص في البدائل التمويلية، خصوصاً أن معظم المؤسسات المالية لديها اعتقاد راسخ بأن تقديم الائتمان لهذه المشروعات يعتبر نوعاً من المخاطرة غير مأمونة العواقب.

يدور هذا الفصل حول رسم صورة مفصلة عن مفهوم وأشكال تمويل المشروعات الصغيرة، والتعرف على مصادر تمويل المشروعات الصغيرة سواء المصرفية أو غير المصرفية، وماهي إشكالية التمويل التي تواجه عملية تنمية المشروعات الصغيرة، والعوائق والتحديات التي تحول دون تنميتها إذا كانت عوائق تمويلية وغير تمويلية، وأيضاً عرض التجارب الرائدة في تمويل وتنمية المشروعات الصغيرة محاولتاً الاستفادة من خبرتها ومقاومات نجاحها.

وينقسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

- المبحث الأول: مصادر تمويل المشروعات الصغيرة.
- المبحث الثاني: التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة.
- المبحث الثالث: بعض التجارب الدولية في تمويل وتنمية المشروعات

الصغيرة

المبحث الأول

مصادر تمويل المشروعات الصغيرة

تمهيد:

يعد التمويل من أهم العوامل المؤثرة والحاكمة على قدرة المشروعات الصغيرة على الإنشاء والتشغيل والاستمرار والنمو، فهو بمثابة العمود الفقري للمشروع الصغير، وينقسم التمويل إلى نوعين: التمويل الذاتي، والتمويل الخارجي، وتنقسم التمويل الخارجي إلى مصرفي وغير مصرفي، وذلك يتوقف على اختيار نمط التمويل المناسب للمشروع تعدد الأنماط التمويلية للمشروعات الصغيرة فهناك التمويل الداخلي (الذاتي) والتمويل الخارجي، نستعرض مفهوم تمويل المشروعات الصغيرة ومصادر تمويل المشروعات الصغيرة.

أولاً: مفهوم وأشكال تمويل المشروعات الصغيرة

(أ) مفهوم تمويل المشروعات الصغيرة

يعرف التمويل بأنه " هو إمداد المشروع بالسيولة الكافية لبدء التشغيل أو التوسع في المشروع والإنتاج"، وتختلف طبيعة التمويل على حسب النشاط الموجه إليها (كالتمويل الزراعي، التمويل الصناعي، التمويل التجاري)، يُعد اختيار شكل أو هيكل تمويل المشروع الصغير وهو من القرارات الاستراتيجية في حياة المشروع الصغير، فاختيار نوعية التمويل إذا كان تمويل ذاتي أو تمويل خارجي، يترتب عليها الكثير من الالتزامات المستقبلية تقع على عاتق صاحب المشروع الصغير، كما أن هناك عوامل يجب أن تأخذ في الاعتبار عند اختيار شكل التمويل، ومن أهمها (هيكل الاستثمارات في المشروع، التكلفة، درجة المخاطرة، الاحتياجات المالية للمشروع) (السيسي، ٢٠٠٩: ١٩٣).

ب) أشكال تمويل المشروعات الصغيرة

ينقسم التمويل إلى نوعان هما (تمويل ذاتي أو داخلي، تمويل خارجي)، والشكل التالي (١-٢) يوضح مقارنة بين التمويل الذاتي والتمويل الخارجي للمشروعات الصغيرة.

شكل (١-٢) مقارنة بين التمويل الذاتي والتمويل الخارجي للمشروعات الصغيرة

أوجه المقارنة	التمويل الداخلي (الذاتي)	التمويل الخارجي
التعريف	تعتمد المشروعات الصغيرة بدرجة كبيرة على مواردها الذاتية في تمويل نشاطها سواء في مرحلة التأسيس أو التشغيل	يتمثل في لجوء صاحب المشروع إلى الموارد المالية المتاحة في السوق المالية لمواجهة احتياجاته التمويلية، وذلك في حالة عدم كفاية مصادر التمويل الذاتي المتوافرة لديه
المصدر	(المدخرات الشخصية، الشركاء، الائتمان التجاري، الحسابات المدينة والمخزونات)	وتنقسم تلك المؤسسات إلى مؤسسات مصرفية مثل (البنوك) والمؤسسات غير المصرفية مثل (جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر - الجمعيات والمؤسسات الأهلية - شركات التمويل متناهي الصغر)
المزايا	غالباً تعتمد المشروعات الصغيرة في بدايتها على مواردها الذاتية لتمويل أنشطتها الاقتصادية فلا يتحمل صاحب المشروع تكلفة القرض ولا سعر الفائدة ويعطي لصاحب المشروع الحرية في اختيار طبيعة النشاط	تنوع القروض المقدمة لجميع المشروعات الصغيرة دون التقييد بنشاط معين - تقدم تلك المؤسسات خدمات تمويلية وغير تمويلية منها دراسات الجدوى - الخدمات التسويقية - والخدمات الاستشارية) - وضع تلك المشروعات تحت إطار قانوني رسمي داخل النظام الاقتصادي للدولة
العيوب	يعتمد التمويل الذاتي على المدخرات الصغيرة جداً تظهر المشاكل التمويلية لهذه المشروعات إذا تعرضت لمشاكل سيولة نتيجة ارتفاع أسعار المواد الأولية، أو في حالة التوسع في المشروع	(ارتفاع تكاليف دراسات الجدوى المطلوبة للموافقة على منح الائتمان - تعقد الإجراءات والبيروقراطية - الضمانات المطلوبة سواء العينية أو أصول قابلة للتسييل في حالة عدم القدرة على السداد لدي بعض الجهات)

المصدر: من اعداد الباحثة

من خلال الجدول السابق يتضح اختلاف قدرة المشروعات الصغيرة في الاعتماد على التمويل وفقاً لاحتياجاتها المالية، فالتمويل الداخلي (الذاتي) قد تعتمد عليه المشروعات في بدايتها، بينما التمويل الخارجي يتمثل في لجوء صاحب المشروع إلى الموارد المالية المتاحة في السوق المالي لمواجهة احتياجاته التمويلية وذلك في حالة عدم كفاية مصادر التمويل الذاتي المتوفرة لديه، وكلما كبر حجم المشروع كلما اعتمد على البنوك التجارية والمؤسسات المالية في التمويل و قل دور التمويل الذاتي.

ثانياً: مصادر التمويل المصرفي للمشروعات الصغيرة

يتكون القطاع المصرفي في مصر من (٣٨ بنكاً)، يعتبر القطاع المصرفي من أهم مصادر التمويل المحلي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة (صندوق النقد العربي، ٢٠١٧: ١٥)، فقد أطلق البنك المركزي عام ٢٠١٦ "مبادرة لتعزيز فرص تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر"، معلناً ضخ ٢٠٠ مليار جنيه لدعم تلك المشروعات بسعر فائدة لا يزيد على ٥% سنوياً، ألزم البنك المركزي قطاع البنوك العاملة في السوق المحلية بتخصيص نحو ٢٠% من محافظها الائتمانية لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر خلال ٤ سنوات، يُعد قرار البنك المركزي المصري توجه حكومي نحو إشراك القطاع المصرفي في تمويل المشروعات الصغيرة وتسهيل وتوفير خدمات تمويلية من خلال القروض وتيسيرات إئتمانية للعملاء، وجهت البنوك تمويلات بنحو ١١٥.٥ مليار جنيه في نهاية ديسمبر ٢٠١٨، حيث استفاد منها نحو ٤٩١ ألف عميل، مع بداية عام ٢٠١٩ قرر البنك المركزي المصري إيقاف تمويل مشروعات الأنشطة الخاصة بالقطاع التجاري، فقد طلب البنك المركزي التوسع في تمويل الأنشطة الصناعية والخدمية والأنشطة التي تحد من الاستيراد، وإن البنك لم يمنع تمويل النشاط التجاري، ولكن منع تمويل النشاط التجاري داخل المبادرة، لكون نسبة النشاط التجاري داخل المبادرة تجاوز ٤٠% على حساب باقي

الأنشطة الصناعية والزراعية والإنتاجية والخدمية (جريدة أخبار اليوم، ٢٠١٩/١/١٧).

ثالثاً: مصادر التمويل غير المصرفي للمشروعات الصغيرة

من المؤسسات غير المصرفية التي تقوم بتمويل المشروعات الصغيرة: جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر (الصندوق الاجتماعي سابقاً)، الجمعيات والمؤسسات الأهلية، شركات مخاطر الائتمان، شركات التمويل متناهي الصغر.

أ) جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر

جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، تم استحداثه ليحل محل الصندوق الاجتماعي للتنمية، وذلك بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٤٧ عام ٢٠١٧، ويقوم الجهاز بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والناشئة بمبالغ تتراوح ما بين (١٠ آلاف جنيه حتى ١٠ ملايين جنيه) للمشروعات الصناعية، أما المشروعات التجارية فيتراوح التمويل المقدم لها من (١٠ آلاف جنيه إلى ٣ ملايين جنيه) وبسعر فائدة حوالى ٥%، وحوالى ٨,٥% للمشروعات التجارية، وفي عام ٢٠١٩ قام الجهاز بضخ إجمالى تمويل حوالى ٢٧.٢ مليار جنيه، مولت حوالى ٤٤٤ ألف مشروع ووفرت حوالى ١.٧ مليون فرصة عمل، يحتل النشاط التجاري النسبة الأكبر في التمويل بنسبة ٥٥% من إجمالى الأنشطة الاقتصادية، إلى جانب الخدمات غير التمويلية الذي يقدمها الجهاز مثل:

(صفقات التكامل، المعارض - التسجيل بسجل الموردين - إتاحة فرص تصديرية - خدمة الشباك الواحد) (جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، ٢٠١٩).

ب) مؤسسات وجمعيات التمويل متناهي الصغر

هي تلك المؤسسات أو الشركات أو الجمعيات التي تخضع لقانون التمويل متناهي الصغر رقم ١٤١ لسنة ٢٠١٤، وتكون تحت إشراف الهيئة

العامة للرقابة المالية، تقوم الهيئة العامة للرقابة المالية بالدور الرقابي والتنظيمي لتلك المؤسسات: المنظمات غير الحكومية (الجمعيات الأهلية) - وشركات التمويل متناهي الصغر)، وبحسب التقرير السنوي للهيئة العامة للرقابة المالية لعام ٢٠١٩ فيوجد ٩٦٤ جهة تمويل (١١ شركات، ٩٥٣ جمعية أهلية)، ويتاح لتلك المؤسسات رخصة مزاولة النشاط التمويلي والإقراض متناهي الصغر للمشروعات من قبل الهيئة العامة للرقابة المالية (الهيئة العامة للرقابة المالية، ٢٠٢٠)

ج) شركات رأس المال المخاطر

يعد التمويل عن طريق شركات رأس المال المخاطر أسلوب وتقنية لتمويل المشروعات الاستثمارية بواسطة شركات تدعى شركات رأس المال المخاطر، وهذه التقنية لا تقوم على تقديم النقد فحسب كما هو الحال في التمويل المصرفي بل تقوم على أساس المشاركة، حيث يقوم المشارك بتمويل المشروع دون ضمان العائد ولا مبلغه، وبذلك فهو يخاطر بأمواله، لهذا نجد أن شركات رأس المال المخاطر يمكنها أيضاً أن تساعد المشروعات الناشئة الصغيرة والجديدة أو التوسعية التي تواجه صعوبات في مجال التمويل، حيث أن النظام المصرفي يرفض منحها القروض نظراً لعدم توافر الضمانات، في هذه التقنية يتحمل المخاطر "المستثمر" كلياً أو جزئياً الخسارة في حالة فشل المشروع الممول، بدأ نشاط رأس المال المخاطر في مصر بصور القانون الخاص برأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢، والذي يعد أول تشريع ينظم مجال نشاط الشركات العاملة في هذا المجال (معهد التخطيط القومي، ٢٠١٢: ١١٧)، ومن أمثلة شركات رأس المال المخاطر : شركة ضمان مخاطر الائتمان، حيث تقوم شركة ضمان مخاطر الائتمان بضمان نسبة من التسهيلات الائتمانية التي تقدمها البنوك للمشروعات الصغيرة والمتوسط وغيرها ذات الجدوى الاقتصادية دون تقديم أي ضمانات للشركة من جانب العملاء، وذلك تشجيعاً للبنوك على التعامل مع قطاع المشروعات الصغيرة

وغيرها من خلال عدد من البرامج التمويلية التي تقدمها الشركة، وتتمثل في: مشروعات الصغيرة والمتوسطة SMEs، برنامج تنمية المشروعات الصغيرة والناشئة SEB's، برنامج الحد من الفقر وإتاحة فرص عمل PAP، برنامج ضمان تمويل تحديث الصناعة.

مما سبق يتضح تعدد الأنماط التمويلية للمشروعات الصغيرة فهناك التمويل الداخلي (الذاتي) والتمويل الخارجي، وبالرغم من تعدد الجهات التمويلية التي تقدم التمويل للمشروعات الصغيرة سواء من القطاع المصرفي أو القطاع الغير مصرفي، إلا أنه يوجد فجوة تمويلية تعوق تنمية ذلك القطاع وتقدمه تقدر بحوالي ٢٦٦.٣٠ مليار جنيه مصري أي (١٥.٢ مليار دولار) بشكل ملحوظ في القطاعات الصغيرة وغير الرسمية وذلك وفقاً لتقديرات البنك الدولي (البنك الدولي، ٢٠١٩)، تتضاءل دور التمويل المصرفي كأحد المصادر التمويلية للمشروعات الصغيرة في مصر، يظل الاعتماد على التمويل الداخلي أو الذاتي باعتباره البديل الأول والأهم لتلك المشروعات يليه التمويل غير المصرفي، وسوف نلاحظ في الدراسة الميدانية اعتماد المشروعات الصغيرة محل الدراسة الميدانية على الاعتماد في بناء هيكل تمويل مشروعاتهم الصغيرة علي التمويل الذاتي ثم اللجوء إلي التمويل الخارجي في حالة الحاجة إلى التوسع وشراء مستلزمات إنتاجية جديدة بغرض التوسع، مما يؤكد اقتراب الحالة المصرية من نظرية "ترتيب مصادر التمويل" والتي تستند أن المشروعات الصغيرة تميل إلى ترتيب مصادر تمويل المشروعات الصغيرة بشكل هرمي باعتبار التمويل الذاتي هو المصدر الأساسي يليه الاعتماد على مصادر التمويل الخارجية (محمد، ٢٠١٨: ٢٤)، فالمشروعات الصغيرة تواجه محدودية فرص الحصول على التمويل وضعف مهارات العمل وليس لديها روابط قوية بالشركات الكبيرة (OCED, 2018: 14)، يتناول المبحث الثاني التحديات التي تواجه نمو قطاع المشروعات، نتطرق إلى التحديات التي تواجه تمويل المشروعات الصغيرة في مصر في المبحث الثاني.

المبحث الثاني

التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة

تواجه المشروعات الصغيرة في مصر العديد من التحديات التي تحد من تنميتها ومشاركتها في التنمية الاقتصادية، فوفقاً لتقرير البنك الدولي حول "ممارسة أنشطة الأعمال ٢٠١٨" احتلت مصر المركز ١٢٨ في الترتيب من أصل ١٩٠ اقتصاد دولة من حيث سهولة النفاذ إلى الأسواق وبدء الأعمال (WorldBank, 2018: 7)، وقد تراجع ترتيب مصر عن عام ٢٠١٧، حيث كانت تحتل المركز 122 (WorldBank, 2017: 7)، يرجع ترتيب مركز مصر متأخراً في تقارير "ممارسة وبدء الأعمال" إلى عدة عوامل هي: صعوبات الحصول على الائتمان، الإجراءات المعقدة والطويلة لبدء الأنشطة الاقتصادية، الافتقار إلى التكنولوجيا، وإيضاً أنظمة الدعم المالي (ILO, 2017: 16)، مما يمثل تحديات تمويلية متعلقة بالحصول على التمويل الملائم للمشروع، وتحديات متعلقة ببيئة الاستثمار والسوق والتسويق والقدرات الإدارية والتنظيمية للقائمين على هذه المشروعات، سوف نتطرق إلى بعض التحديات التمويلية (من وجهة نظر أصحاب المشروعات الصغيرة)، ومن وجهة نظر الجهاز المصرفي)، وأيضاً إلى التحديات غير التمويلية لما لها أثر على اتخاذ قرار التمويل وارتباط التحديات التمويلية وغير التمويلية ببعضهم البعض .

أولاً: التحديات التمويلية من وجهة نظر أصحاب المشروعات الصغيرة

أن نقص القدرة في الحصول على التمويل يشكل إحدى العقبات الماثلة أمام أصحاب المشروعات الصغيرة، ففي الغالب يلجأ صغار المستثمرين إلى

الأصدقاء والعائلة لتأمين رؤوس أموالهم بدلاً من اللجوء إلى الأنظمة المصرفية الرسمية وأنظمة القروض الميسرة (AbdelGhafar, 2016:7)، نتناول أهم التحديات التمويلية التي تواجه أصحاب المشروعات الصغيرة.

- **ندرة البيانات والمعلومات التمويلية:** تتمثل ندرة البيانات والمعلومات التمويلية في (معلومات عن المصادر المتاحة للتمويل سواء المصرفية أو غير المصرفية، الإجراءات المطلوبة للحصول على التمويل)، فقد يخشى الكثير من صغار المستثمرين التعامل مع البنوك أو بعض المؤسسات التمويلية الأخرى لأنهم لا يفهمون نظمها أو طبيعتها (المركز المصري لدراسات السياسات العامة، ٢٠١٨: ١٥).

- **سعر الفائدة:** ارتفاع معدلات أسعار الفائدة، وعدم كفاية فترات السماح للتشغيل وتشدّد مؤسسات التمويل حيث عدم توفير فترات سماح للمشروعات الصغيرة وثبات أنظمة السداد ومجالات استخدام القرض.

- **المشاكل الضريبية:** يعتبر نظام الضرائب إحدى أهم المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة وتظهر هذه المشكلة من جانبيين سواء لأصحاب المشروعات الصغيرة من حيث ارتفاع الضرائب المطلوب سدادها، وأيضاً مشكلة للضرائب لعدم توافر البيانات الكافية عن هذه المشروعات مما يضيق عمل الضرائب (إبراهيم، يوليو ٢٠١٦).

- **كثرة الضمانات المطلوبة:** تمثل الضمانات المطلوبة لتدعيم المركز المالي لصغار المستثمرين عائق في الحصول على التمويل، فقد يشترط البنك أن يُقدّم المقرض ضماناً مناسباً حتى يكون جدير بمنح القرض، وقد تتخذ الضمانات صوراً مختلفة منها: الضمانات العينية كطلب رهن عقار أو رهن أوراق مالية قابلة للتسييل السريع في حالة وجود مشكلة عدم الالتزام

بسداد القرض، مما يدفع صغار المستثمرين (الذين يمتلكون موارد قليلة خاصة بهم لاستخدامها كضمان) للخروج من السوق الائتماني أو العمل بمستوى دون الأمثل (IMF, 2019: 51)، وبالرغم من الجهود المبذولة للبنك المركزي لدعم تمويل المشروعات الصغيرة من القطاع المصرفي، إلا أنه وفقاً لتقرير صندوق النقد الدولي ٢٠١٩ حول تعزيز الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، وُجد أن الشركات الحاصلة على قروض تمثل أقل من ١٠% من إجمالي محافظ الائتمان المصرفي (المركز المصري لدراسات السياسات العامة، ٢٠١٧: ٢٦).

ثانياً: التحديات التمويلية من وجهة نظر الجهاز المصرفي

تضائل دور التمويل المصرفي كأحد أهم مصادر تمويل المشروعات الصغيرة في مصر، فالبنوك تستمر في تفضيل منح القروض بضمان الأصول الثابتة (الأراضي والمباني)، وتسبب نوعية وقيمة الضمانات اللازمة لتأمين القروض مقارنة بإجمالي حجم القروض إلى إعاقة قدرة هذه المشروعات على الحصول على قروض بنكية، وتركز البنوك في مصر على الخدمات الائتمانية للشركات الكبرى والمستقرة، غالباً تلجأ البنوك إلى المشروعات التي تقل فيها درجة المخاطرة، أما بالنسبة إلى تقديم الخدمات الائتمانية لقطاع المشروعات الصغيرة فإنه لا يحظى بنفس الدرجة من الاهتمام وذلك لأكثر من سبب، منها ما يلي:

- ارتفاع المخاطر الائتمانية: تتمثل المخاطر الائتمانية في تأخر السداد أو عدم سداد القروض، وهي تمثل أحد المخاوف الرئيسية للبنوك في عمليات تقديم الائتمان للمشروعات الصغيرة لأنها غير قادرة غالباً على تقديم معلومات مالية يمكن التحقق من صحتها نتيجة لعدم تماثل المعلومات

وتناسقها على عكس المشروعات الكبيرة، لذلك يشترط تقديم ضمانات كافية لمنح الائتمان من قبل البنوك للمشروعات الصغيرة.

- **ضعف البنية التنظيمية:** يتم منح الائتمان للمشروع الصغير بناءً على تحليل المعلومات الائتمانية والظروف المحيطة بها، من خلال اهتمام البنوك بتحليل تلك المعلومات يتضح وجود بعض المشكلات التي تحد من تقديم التمويل اللازم للمشروع، مثل: (حادثة المشروع أو تأسيسها قبل فترة قصيرة، عدم إعداد أو تنظيم السجلات المحاسبية المطلوبة، ضعف الأطر المحاسبية العاملة في المشروع، إعداد قوائم مالية لا تعكس حقيقة المركز المالي وقائمة الدخل، انتهاج أسلوب التعددية في الدفاتر المحاسبية حسب مصلحة المشروع في إظهار أوضاعها لجهة معينة) فإن إلزام المشروعات الصغيرة والمتوسطة بإعداد بيانات مالية مدققة ومراجعة محاسبيا قد يمنعها حتى من تقديم طلب للحصول على القروض (شقرة، ٢٠١٤: ٧).

- **نقص المعلومات السوقية عن المشروعات:** يوجد نقص في المعلومات الخاصة بالمشروعات الصغيرة وعدم الجدارة في الاعتماد علىها، وذلك يرجع إلى الافتقار إلى المعرفة المؤسسية وصعوبة الحصول على معلومات معتمدة بشأن ذلك القطاع (مؤسسة التمويل الدولية، ٢٠٠٩: ٢٧).

ثالثاً: التحديات غير التمويلية التي تواجه المشروعات الصغيرة

- **نقص العمالة الماهرة:** إن انخفاض العمالة المدربة يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية وخفض جودة ونوعية السلع المنتجة، مما يعوق القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة، فهناك فجوة تعكس عدم التوافق بين التعليم ومتطلبات سوق العمل نتيجة نقص المعرفة والكفاءات، فمن الملاحظ ارتفاع معدلات بطالة الأفراد الحاصلين على درجات علمية عالية مقارنة بالأميين (Ayadi.et.al:2013)، ومن خلال الدراسة الميدانية التي

تناولها هذه الدراسة أكد معظم أصحاب المشروعات الصغيرة محل الدراسة على عدم وجود عمالة ماهرة وضعف المهارات لدي العاملين مثل: مهارة استخدام الحاسب الآلي .

- **مشكلة التسويق :** تمثل مشكلة التسويق عائقاً أمام نمو المشروعات الصغيرة، فوفقاً لتعداد المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي أجراها المعهد المصرفي المصري في أبريل ٢٠١٢، تظهر المنشآت الصغيرة والمتوسطة أداء سيئاً في التصدير فلم يشارك سوي ٦% منها في نشاط التصدير، المنشآت التي تضم أكثر من ٥٠ عامل ساهمت بنحو ٧٦.٣%، بينما التي تضم أقل من ١٠ عاملين نسبة ١٢.٦% (وزارة التجارة والصناعة، ٢٠١٧: ١٢)، تتمثل مشكلات التسويق الداخلي في قلة الامكانيات المالية مما يؤدي إلى ضعف الكفاءة التسويقية، وعدم وجود منافذ تسويقية داخلية منتظمة مع ضيق السوق المحلي مما يؤثر على تعريف المستهلك المحلي بمنتجات المشروعات الصغيرة (الشيخ، ٢٠١٢)، بينما التسويق الخارجي تتمثل أهم عقباته في نقص المعلومات التسويقية لأصحاب المشروعات الصغيرة حول كيفية تسويق منتجاتهم أو إمكانية فتح أسواق جديدة لهذه المنتجات، إلى جانب نقص المعلومات الكافية عن كيفية تحسين التقنيات المستخدمة في حدود إمكانياتهم وعدم توافر المعلومات عن سبل دعم الحكومة لصغار المستثمرين لتسويق منتجاتهم خارجياً، ومن خلال الدراسة الميدانية التي تناولها هذه الدراسة أكد معظم أصحاب المشروعات الصغيرة محل الدراسة، أكد معظم أفراد العينة على عدم توافر أماكن / أسواق محلية مناسبة من حيث إقبال المستهلكين والعملاء عليها، قلة المعارض المجانية الداخلية لدعم قطاع المشروعات الصغيرة.

- **مشكلة المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج:** تعتمد المشروعات الصغيرة على السوق المحلي فيما يتعلق بحصولها على مدخلات الإنتاج من مواد

أولية، فهناك بعض العراقيل التي تخص توافر المواد المحلية من ضمنها عدم استقرار الأسعار وارتفاع أسعار الخامات سواء كانت محلية أو مستوردة، الأمر الذي يؤدي إلى استعمال أنواع رديئة من الخامات مما يؤثر على مستوى الإنتاج والجودة وقدرتها التنافسية، وعدم وجود أجهزة متخصصة تتولي القيام بعمليات الاستيراد لصالح المشروعات الصغيرة (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠١٦: ٣٠)، ومن خلال الدراسة الميدانية التي تناولها هذه الدراسة وجد أن أغلبية المشاكل والعقبات تتلخص في ارتفاع أسعار المواد المستخدمة في العملية الإنتاجية مما يؤدي إلى ارتفاع تمن البضاعة وتحميل تكلفتها النهائية على المستهلك وبالتالي أدي إلى عزوف المستهلكين المحليين عن شراء تلك المنتجات والاتجاه إلى المنتجات المستوردة منخفضة التكلفة .

- **تجنب الدخول في القطاع الرسمي :** تفضل العديد من المشروعات الصغيرة البقاء في القطاع غير الرسمي وعدم الانضمام إلى القطاع الرسمي، فالقطاع غير الرسمي هو القطاع الذي يشمل وحدات اقتصادية تعمل في أنشطة نقدية وتمارس أنشطة مشروعة بطبيعتها، ولكنها لا تلتزم جزئياً أو كلياً بالإجراءات الرسمية التي حددتها الدولة لمزاولة نشاطها (الشربيني، ٢٠١٦: ٧)، وتبرر أسباب الرفض إلى توفير التكاليف المادية التي قد تتحملها، مثل التأمينات أو الضرائب أو تكاليف غير مادية كالوقت المبذول في استخراج الأوراق والإجراءات الحكومية، والتي يغلب عليها البيروقراطية وطول الإجراءات (عبدالعال، ٢٠١١: ٤٢)، فوفقاً للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فإن القطاع غير الرسمي يتراوح بين ١.٢ - ١.٥ تريليون جنيهه أي (١٣٥-١٦٩) مليار دولار أمريكي (وزارة التجارة الصناعة، ٢٠١٧: ١٢).

• المشكلات الإجرائية: عدم توافر هيئة واحدة مسئولة عن الإشراف على المشروعات الصغيرة، مما يؤدي إلى عدم تطور هذا القطاع بالنتائج المرجوة، وأيضاً تعدد القوانين واللوائح والجراءات الروتينية مما أدي إلى إتاحة كمأ هائلاً من الإجراءات المكتبية، وتعاقب صدور القوانين والمنشورات المتعلقة لعملية الاستيراد وعدم استقرارها مما يعوق توفير احتياجات تلك المشروعات من مستلزمات الإنتاج المستوردة والخامات والآلات، إلى جانب ارتفاع قيمة التعريفية الجمركية (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠١٦: ٣١).

من خلال الاستعراض السابق للتحديات التمويلية وغير التمويلية التي تواجه نمو وتنمية المشروعات الصغيرة مثل عدم وصولها إلي التكنولوجيا وقلة العمالة الماهرة وضعف الوصول إلي المعلومات المتعلقة بالطلب في السوق وغيرها التي أدت إلي انخراطها في أنشطة اقتصادية ذات قيمة منخفضة سوف تتناول الدراسة الميدانية مجموعة من الأسئلة عن التحديات التي تواجه أصحاب المشروعات الصغيرة محل الدراسة في إدارة مشروعاتهم والتي تعرقل من نموها وتقدمها، حيث كانت الإجابات المفتوحة لمعرفة المشاكل التي تواجه أصحاب تلك المشاريع، ومدى تطور تلك التحديات.

المبحث الثالث

بعض التجارب الدولية في تمويل وتنمية المشروعات الصغيرة

تمهيد:

توجهت الدول النامية والمتقدمة نحو تنمية قطاع المشروعات الصغيرة ودعمها وتعزيز الدور الاقتصادي والاجتماعي نظراً لأهميتها ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، فيما يلي نستعرض بعض التجارب الدولية الأجنبية والعربية في تنمية قطاع المشروعات الصغيرة.

أولاً: تجربة ماليزيا

التجربة الماليزية تُصنّف الأكثر تميزاً بين الدول الناشئة في مجال تنمية وتمويل المشروعات الصغيرة، بعدما انتهجت عدة استراتيجيات منذ بداية الستينيات لدعم وتنمية المشروعات الصغيرة أهمها: استراتيجية إحلال الواردات وعلى أساسها قامت صناعات صغيرة الحجم وأخرى لإنتاج السلع التي تحل محل السلع المستوردة كالصناعات الغذائية ومواد البناء والتبغ والبلاستيك والكيماويات، وتم إصدار قانون تشجيع الاستثمار عام (١٩٦٨) لجذب الاستثمارات الأجنبية في تلك المجالات، استراتيجية الصناعات التصديرية: بدأت في مطلع السبعينيات، إذ شجعت الحكومة دخول الاستثمارات في مجال الإلكترونيات وصناعات النسيج من خلال توفر العمالة الرخيصة وحوافز ضريبية مغرية، وإصدار تراخيص منتجات أجنبية وإنشاء مناطق تجاره حرة، وعملت الحكومة على استضافة شركات متعددة الجنسية لتشغيل خطوط الإنتاج في ماليزيا، كما سمحت للشركات الأجنبية التي تنتج سلع للتصدير بالتملك ملكية تامة دون اشتراط المساهمة المحلي (درج، ٢٠١٥: ١٣٧٣).

- أ) الهيئات المسؤولة عن تمويل المشروعات الصغيرة في ماليزيا
- المجلس الوطني لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة (NSDC):

تم إنشاؤه عام ٢٠٠٤، هو بمثابة الهيئة العليا لصناعة السياسات واستراتيجيات التنمية الشاملة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة عبر مختلف القطاعات الاقتصادية في ماليزيا، وتعزيز الحصول على التمويل، ويكون رئيس الوزراء هو المسئول، إضافة إلى ١٣ وزيراً، من ضمنهم حاكم بنك نيجارا (BNM) المتخصص لتعزيز الروابط بين المؤسسات المحلية والأجنبية (Egyptian Banking Institute, 2011:15).

- البنك المركزي الماليزي (بنك نيجارا):

يقدم بنك نيجارا خدمات مالية واستشارية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة مثل: معلومات عن مصادر التمويل المختلفة لتلك المشروعات، دعم لتسهيل عملية تقديم طلب التمويل، تعد البنوك هي المصدر الأساسي لتمويل المشروعات الصغيرة وهناك مؤسسات مالية أخرى تساهم في تمويل المشروعات الصغيرة أنشأتها الحكومة الماليزية مثل: مؤسسة ضمان الائتمان وتم إنشائها كمؤسسة تابعة لبنك نيجارا، وأيضاً المكتب الائتماني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة (Egyptian Banking Institute, 2011:19).

ب) مساهمة المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الماليزي

يستحوذ قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا ٩٥.٥% من حجم المشروعات، وتمثل المشروعات الصغيرة ٢١.٢% من ذلك القطاع أي ما يقرب من ١٩٢.٧٨٣ مشروع صغير، ساهم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بنسبة ٣٨.٣% في إجمالي الناتج المحلي، و ١٧.٣% في إجمالي الصادرات، يوظف قطاع

المشروعات الصغيرة والمتوسطة ما يقرب من ٦٦.٢% من إجمالي حجم العمالة لعام ٢٠١٨ (SME Corp, 2019: 16-29).

(ج) مساهمة المشروعات الصغيرة في التخفيف من الفقر بماليزيا:

ساعدت الحكومة الماليزية الفقراء على الخروج من دائرة الفقر من خلال تقديم قروض بدون فوائد لدعم مشروعاتهم الصغيرة، فقد نجحت ماليزيا في القضاء على الفقر، فبحسب البيانات الصادرة عن البنك الدولي حول نسبة الفقراء تحت الخط الوطني للفقر فقد انخفض من ٣٧.٥% عام ١٩٧٩ إلى ٠.٤% عام ٢٠١٥ (Data.worldbank.org, 2019)، تعتبر قرية شنكال من النماذج الناجحة في مكافحة الفقر، وبفضل ما قدمته الحكومة والجهات الراغبة في توفير التمويل والتقنية الإنتاجية والتسويق، وكان من ضمن البرامج التي تبنتها الحكومة الماليزية (درج، ٢٠١٥: ١٣٦٦).

- برنامج أمانة أسهم البومبيوترا: هو برنامج تمويلي يقدم قروضاً بدون فوائد للفقراء من السكان الاصليين (البومبيوترا) وبفترات سماح تصل الى أربع سنوات، ويمكن للفقراء ان يستثمرون بعضاً من هذه القروض في شراء أسهم بواسطة المؤسسة نفسها.

- برنامج امانة اختيار ماليزيا: هو برنامج غير حكومي تنفذه مجموعه من المنظمات الأهلية الوطنية من الولايات المختلفة، ويهدف الى تقليل الفقر المدقع عن طريق زيادة دخول الاسر الاشد فقرا، وتقديم قروض بدون فوائد للفقراء، وتقدم الحكومة من جانبها قروض للبرنامج بدون فوائد من اجل تمويل مشروعاته للفقراء في مجال الزراعة ومشروعات الاعمال الصغيرة.

ثانياً: تجربة كوريا الجنوبية

إن نجاح تجربة كوريا الجنوبية في تنمية وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، يرجع إلى التدخل الحكومي لمواجهة إخفاق السوق عبر

إنشاء بنية تحتية وتقديم الدعم اللازم وتوفير المزايا الضريبية، فقد وضعت الحكومة الكورية مجموعة من الخطط الاقتصادية التي بدأتها بخطة التنمية الاقتصادية الأولى (١٩٦٢-١٩٦٦)، ومؤخراً قامت الحكومة الكورية في عام ٢٠١٨ بإنشاء جهة مستقلة أطلق عليها (MMS) وهي جهة حكومية مستقلة تتعامل مع كل ما يخص الشركات الصغيرة والمتوسطة.

(أ) الهيئات المسؤولة عن تمويل المشروعات الصغيرة في كوريا الجنوبية

- بنك الصناعات الصغيرة والمتوسطة بكوريا الجنوبية:

قامت الحكومة الكورية في عام ١٩٦١ بإنشاء بنك للصناعات الصغيرة والمتوسطة يهدف إلى دعم الأنشطة الاقتصادية للمشاريع الصغيرة عن طريق تقديم قروض وتسهيلات ائتمانية بالعملات المحلية والأجنبية بالإضافة إلى تقديم الخدمات الاستشارية في الأعمال الإدارية والفنية (معهد التخطيط القومي، ٢٠٠٨: ١٥١).

- الصندوق الكوري لضمان القروض Korea Credit Guarantee Fund

:Credit

يقوم الصندوق بمساعدة المشروعات الصغيرة التي تعاني من الافتقار إلى ضمانات للقروض لتمكينها الحصول على رأس المال المطلوب للقيام بالمشروع (معهد التخطيط القومي & المعهد العربي للتخطيط، ٢٠١٩: ١١٨).

(ب) مساهمة المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الكوري

تقود المشروعات الصغيرة والمتوسطة الاقتصاد في كوريا حيث بلغ عددها نحو ٣.٥ مليون مشروع تبلغ حجم القيمة المضافة لذلك القطاع حوالي ٥١,٢%، وتبلغ حجم الصادرات نسبة ٣٧.٥% وذلك لعام ٢٠١٦، بسبب تغير هيكل الصناعة الكورية نحو الاهتمام المطرد بموضوع المؤسسات الصغيرة

و المتوسطة، التي أصبحت تعكس نسبة معتبرة في التوظيف و القيمة المضافة للاقتصاد الكوري، توظف المشروعات الصغيرة حوالي ٣,٩٦ مليون عامل من إجمالي ١٤ مليون عامل في قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر بنسبة ٢٥% من حجم القطاع، وتشكل ما يقرب من ٨٨% من القوى العاملة (Korea SMEs Agency, 2017).

ثالثاً: تجربة الصين

تعد من أنجح تجارب الاعتماد على المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في تحقيق التنمية الاقتصادية والنمو، تمتلك الصين ثاني أكبر اقتصاد في العالم، فهي تسهم بأكثر من ٣٠% من نمو الاقتصاد العالمي، ولم يكن بالإمكان تحقيق مثل هذه الإنجازات لولا الإسهامات الكبيرة التي قدمتها العديد من المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، من الأمثلة الهامة على الاهتمام المتزايد للحكومة الصينية على دعم المشروعات الصغيرة خطتها الخمسية الثالثة عشر للتنمية (٢٠١٦-٢٠٢٠)، تضمنت مجموعة من السياسات والتوجهات ذات صلة بالمشاريع الصغيرة، وتشمل توفير فرص التمويل المستدام لمكافحة الفقر ودعم التنمية الحضرية، وتطوير أليات ونظم للتمويل المستدام، وتعزيز العلاقة بين المدارس والشركات لتوفير العمالة المؤهلة (معهد التخطيط القومي & المعهد العربي للتخطيط، ٢٠١٩: ١٠٥).

أ) الهيئات الداعمة لتنمية المشروعات الصغيرة

جهاز تنمية ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

يُعد الجهاز الرئيسي لدعم هذه المشروعات في كافة المجالات في الصين، ويقوم برسم الإستراتيجية العامة والتي تشمل أهم القطاعات والمناطق التي تركز عليها التنمية وخطة كل قطاع فيما يتعلق بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، ويرأسه وزير التجارة ويضم في عضويته وزارات التنمية المحلية والغرف التجارية، ويضم ستة قطاعات هم قطاع الإدارة المتكاملة وقطاع البحوث وقطاع إدارة السوق وقطاع تنمية الأعمال

وقطاع قواعد المعلومات (مؤسسة بيت الحكمة للدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٢ : ١٤).

(ب) مساهمة المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الصيني:

تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر حوالي ٩٩.٧% من المشروعات في الصين، وهي توفر ٨٠% من الوظائف في المناطق الحضرية، و ٩٠% من الوظائف المتوفرة حديثاً، تساهم في ٦٠% من إجمالي الناتج المحلي، فقد قدم ذلك القطاع مساهمات كبيرة في إتاحة فرص العمل والابتكار والتقدم الاقتصادي (المجلس الدولي للمشروعات الصغيرة، ٢٠١٨ : ٥٣).

(ج) مساهمة المشروعات الصغيرة في التخفيف من الفقر بالصين:

استطاعت الصين أن توظف العامل البشري توظيفاً جيداً والذي يبلغ ١.٥ مليار نسمة من خلال المشروعات الصغيرة وتنميتها، فتحوّلت المنازل إلى ورش عمل صغيرة، وتمكنت من تخليص ربع سكانها من الفقر والتخلف.

رابعاً: تجربة الأردن

ساهمت المشروعات الصغيرة دوراً بارزاً ومهماً في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن، حيث قدرتها على توفير فرص العمل والتشغيل، ومساهمتها في معالجة الفقر والبطالة، فقد أصدر البنك المركزي الأردني " الاستراتيجية للشمول المالي (٢٠١٨ - ٢٠٢٠) " التي تهدف إلى تعزيز الشمول المالي متضمنة دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال خدمات التمويل الأصغر والخدمات المالية الرقمية وذلك عام ٢٠١٧ (المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني، ٢٠١٧).

(أ) الهيئات المسؤولة عن تمويل المشروعات الصغيرة في الأردن:

بلغ عدد المؤسسات المصرفية وغير المصرفية التي تقدم التمويل للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة حوالي ٢٣ مؤسسة مصرفية و ٤٣ مؤسسة غير مصرفية وذلك عام ٢٠١٨، وارتفعت حجم

الانتماء الممنوح للقطاع من ٨.٩ % عام ٢٠١٦ إلى ٩.٢ % عام ٢٠١٩ (عبد المنعم وآخرون، ٢٠١٩: ٤٢).

ونستعرض أهم الهيئات الداعمة لتمويل المشروعات الصغيرة.

- البنك المركزي الأردني: يعمل على تشجيع وحث المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية على زيادة التمويل الممنوح للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، كما يعمل كوسيط لتقديم القروض الميسرة الموجهة لهذا القطاع.

- المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية: تقوم بتطوير المشاريع الاقتصادية الناشئة والصغيرة والمتوسطة في المملكة من خلال الدعم المالي والفني.

- الشركة الأردنية لضمان القروض: تعمل على توفير الضمانات المطلوبة من المشروعات الناشئة والصغيرة والمتوسطة للحصول على التمويل، وتعمل على تحفيز البنوك والمؤسسات المالية نحو تمويل ذلك القطاع، إضافة إلى توفير الضمانات للمصدرين ضد مخاطر عدم الدفع من قبل المستوردين والمشتريين للمنتجات الأردنية.

- مؤسسة نهر الأردن JRF: تأسست مؤسسة نهر الأردن التي ترأسها جلالة الملكة رانيا العبد الله عام ١٩٩٥، مؤسسة أردنية غير حكومية وغير ربحية، تساهم المؤسسة في الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع، وذلك من خلال برامج ومبادرات تتمحور حول حماية الطفل وتمكين المجتمعات وبرامج التخفيف من حدة الفقر وتحسين فرص التشغيل وسبل المعيشة للأردنيين واللاجئين السوريين.

(ب) مساهمة قطاع المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الأردني:

تشكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر (الميكروية) نحو ٩٩.٥% من إجمالي عدد المنشآت الاقتصادية العاملة في الأردن، إلا أن مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي لا يتجاوز ٣٠% منه، وحصلتها من

الصادرات الوطنية لا تزيد على ١٠% من إجمالي الصادرات، يستحوذ القطاع التجاري النسبة الأكبر من إجمالي المنشآت الميكروية والصغيرة والمتوسطة وبحوالي ٥٦% وذلك وفقاً لبيانات دائرة الإحصاءات العامة لعام ٢٠١٨، بلغ عدد المشروعات الصغيرة ١٣.٤٨٥ منشأة بنسبة ٨% من إجمالي المنشآت الاقتصادية، وتستوعب المشروعات الصغيرة ١٣% من حجم العمالة بنحو ١٠٧.٢٣٢ عامل (المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني، ٢٠٢٠).

ج) مساهمة المشروعات الصغيرة في التخفيف من الفقر بالأردن:

حيث تميزت المشروعات الصغيرة بانتشارها جغرافياً إلى كل المناطق فهي بخلاف المشروعات الكبيرة تصل إلى المناطق النائية والبعيدة، وفي الغالب يكون سكان تلك المناطق من الفقراء مما يدفعهم إلى عدم الهجرة والعمل في هذه المشروعات التي تؤمن مصدر رزق مناسب وثابت (العبدلله، ٢٠١٧).

خامساً: الدروس المستفادة من بعض التجارب الدولية

استقراء للتجارب السابقة للدول المتقدمة والنامية، يتضح أن المكاسب الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الصغيرة يمكن أن تفوق تلك المكاسب التي تم الحصول عليها من المؤسسات الكبيرة، إذا ما نالت ما تستحقه من اهتمام ورعاية، ضمن خطط وبرامج النمو والتنمية الاقتصادية إذ يلاحظ إن الدول المعروفة حالياً بالدول الصناعية المتقدمة اعتمدت على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المراحل الأولى للنمو الاقتصادية، وخير دليل على ذلك تجربة كوريا الجنوبية التي تحققت في أعقاب الحرب العالمية الثانية وحتى اليوم معتمدة على الدور المتميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بلوغ معدلات عالية للنمو الاقتصادي، عن طريق إقامة قاعدة عريضة من الصناعات المستقلة والمغذية للصناعات الكبيرة، إن إجراء مقارنة بين تجارب

الدول المتقدمة والنامية من حيث الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجعلنا نقف أمام النقاط التالية:

- **أهمية الحوافز الضريبية:** قدمت الحكومة الماليزية بعض الحوافز الضريبية للمشروعات الصغيرة في الخطة الثامنة (٢٠٠١-٢٠٠٥) متمثلة في (حوافز ضريبية لتشجيع الاستثمار، توفير البنية التحتية والخدمات الداعمة، إعداد الدورات التدريبية، تعزيز تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات)، ونتيجة للسياسة التمويلية المتبعة من الحكومة الماليزية ارتفعت حصة الشركات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي القروض المصرفية من ٢٧% عام ١٩٩٨ إلى ٤٠% عام ٢٠٠٩، حيث كانت سعر الفائدة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة أقل من ٥% خلال الفترة (١٩٩٨-٢٠٠٩) (UNCTAD, 2011).

- **تقوية البنية التشريعية:** الاهتمام بالجانب التشريعي يساعد على نمو المشروعات الصغيرة، أكد على ذلك نجاح تجربة كوريا الجنوبية في تنمية قطاع المشروعات الصغيرة جاء من خلال بعض آليات عمدت إلى دعم وتقوية البنية الأساسية لذلك القطاع، وأيضاً البنية التشريعية وإتاحة المناخ المناسب والبيئة الاستثمارية، حيث قامت الحكومة الكورية بإنشاء العديد من الهيئات التي توفر الدعم اللازم للصناعات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى وضع السياسات التي تقوم بتوفير البيئة الملائمة لنموها.

- **توفير القروض الميسرة:** قدمت الحكومة الكورية التمويل للمشروعات الصغيرة عن طريق بنك متخصص في تمويل هذه المؤسسات، كما تتيح الحكومة القروض المدعومة للبنوك، ويتم استثمارها في المؤسسات الصغيرة عن طريق دعم أسعار الفائدة على هذه القروض بمنح أسعار فائدة تفضيلية، إضافة إلى صندوق ضمان القروض الكوري، وكذا الصندوق الكوري لضمان القروض لدعم تطوير تكنولوجيا جديدة، فالاهتمام بتحديد مصدر تمويل دائم للمساعدات والبرامج المقدمة

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتبر احد مقومات نجاح واستمرار هذه المساعدات والبرامج.

- **حماية الصادرات:** لعبت الحكومة الكورية على استراتيجية قومية لتنمية وتدعيم الصادرات من خلال المؤسسات والهيئات الداعمة للمشروعات الصغيرة، وأيضاً الإعفاءات الضريبية التي قدمتها كحافز للصناعات الصغيرة، وقامت الحكومة بتحصيل ١% من قيمة الواردات لدعم الصادرات، نجد أن حماية الصادرات كانت من أهم الدروس المستفادة من تجربة كوريا الجنوبية من خلال الإجراءات والتشريعات المتعددة، والاعتماد على البحث ومعرفة الأسواق المنافسة والدخول إليها .
- **أهمية تحديد تعريف المشروعات:** لكل نشاط اقتصادي من حيث طبيعة وحجم النشاط الاقتصادي وعدد العاملين وحجم المبيعات السنوية ورأس المال مثل (تجربة الصين)، فتحديد وتخصيص كل نشاط يهدف إلى سهولة حصره ومعرفة إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي والناتج القومي، ودراية كيفية دعمه وتطويره وتلبية احتياجاته سواء التمويلية أو غير التمويلية .
- **أهمية التكامل والتوطن الاقتصادي:** فالمشروعات الصغيرة تعتبر مشروعات تكميلية لعدد كبير من المشروعات الكبيرة في مختلف القطاعات الاقتصادية، وعدم اعتبار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كيان مستقل بذاته، بل هي مجموعة مترابطة ذات علاقات متداخلة يتم فيها التعاون والتنسيق بين مختلف المؤسسات، فعلى سبيل المثال التجربة الأردنية في المشروعات الصغيرة تميزت باستقطاب عدد كبير من العاملين خاصة في المناطق الريفية، وأيضاً لا تحتاج إلى شروط معقدة وصارمة لإقامتها من حيث الموقع مما يجعل توطنها سهلاً وذات مرونة عالية وبذلك تزداد قدرتها على الانتشار جغرافياً في الأقاليم المختلفة (مرعي، ٢٠١٨).

الخاتمة:

استعرض هذا الفصل تعريف التمويل، يعد التمويل بمثابة العمود الفقري للمشروع الصغير، ويختلف التمويل على حسب حجم وطبيعة المشروع الصغير، ويختلف التمويل على حسب حجم وطبيعة المشروع الصغير وبالرغم من تواجد العديد من جهات التمويل سواء من القطاع المصرفي وإلقاء الضوء على مصادر تمويل المشروعات الصغيرة الرسمية وغير الرسمية من حيث المميزات والعيوب، ووسائل التمويل المختلفة من حيث الجهات المانحة، واستعرضنا أهم العقبات التي تواجه عملية نمو المشروعات الصغيرة والحلول المقترحة لتلك العقبات، وفي المبحث الثاني تم استعراض بعض التجارب القطرية المختارة للاستفادة من خبرتها ودورها في تنمية هذا المجال القطاع المصرفي أو جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر و شركات التمويل متناهية الصغر والجمعيات الأهلية وغيرها، وتناول المبحث الثاني التحديات التي تواجه نمو قطاع المشروعات الصغيرة، من خلال تجارب الدول التي تم عرضها في المبحث الثالث للاستفادة من خبرتها ودورها في تنمية قطاع تنمية المشروعات الصغيرة، يتناول الفصل الثالث مداخل الحد من الفقر في مصر، واستراتيجيات التخفيف من حدة الفقر.

الفصل الثالث

الفقر في مصر ومداخل الحد منه

الفصل الثالث: الفقر في مصر ومداخل الحد منه

مقدمة

يعتبر تخفيض مستوى الفقر أولوية كبرى من أجل تحقيق التنمية العادلة والشاملة التي يجني ثمارها الجميع. إن تحديد الملامح العامة للفقراء تمكن واضعي السياسات من استهداف الفقراء ومعرفة الأولويات والبرامج اللازمة لتنفيذ سياسات التخفيف من حدة الفقر، لذلك يتوجب دراسة الفقر على أربع مراحل أساسية (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ٢٠٠٣: ٣)

✓ أولاً : تحديد من هم الفقراء، ومعرفة حجمهم النسبي، ومدى عمق وشدة معاناتهم من الفقر.

✓ ثانياً: تحديد السمات الأساسية للفقراء وتوزيعهم الجغرافي وخصائصهم الديموجرافية ومستوياتهم التعليمية وأنشطتهم الاقتصادية وأوضاعهم الاجتماعية.

✓ ثالثاً: دراسة جذور الفقر وتحديد مسبباته ومعرفة مدى ارتباط الفقر ببعض المسائل الاقتصادية والاجتماعية.

✓ رابعاً: وضع السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالحد من الفقر سواء سياسات قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل.

يدور هذا الفصل حول استعراض مفهوم الفقر وتطور مؤشرات الفقر في مصر و إبراز استراتيجيات التخفيف من حدة الفقر في مصر و دور المنظمات غير الحكومية كإحدى آليات التخفيف من حدة الفقر وذلك خلال ثلاث مباحث:

- المبحث الأول: تطور مؤشرات الفقر في مصر.
- المبحث الثاني: استراتيجيات التخفيف من حدة الفقر في مصر.
- المبحث الثالث: دور المنظمات غير الحكومية (الجمعيات الأهلية) كإحدى آليات التخفيف من حدة الفقر.

المبحث الأول

تطور مؤشرات الفقر في مصر

تمهيد

يدور هذا المبحث حول تعريف الفقر واستعراض التعاريف المختلفة للفقر، وتطور مؤشرات الفقر في مصر، وتوزيع الفقراء وفقاً لبعض الخصائص في محاولة لتحديد الملامح العامة للفقراء واستراتيجيات التخفيف من الفقر وآلياته والبرامج المستهدفة للتخفيف من حدة الفقر ودعم الفقراء في الخروج من دائرة الفقر.

أولاً: مفهوم الفقر والتعاريف المختلفة للفقر

إن الفقر مفهوم ديناميكي متغير، يختلف حسب الظروف الاقتصادية من منطقة لأخرى، وبالتالي تختلف طرق وأساليب تحليل الفقر من دولة لأخرى، ومن فترة زمنية لأخرى، وللقر أبعاد كثيرة مثل: عدم كفاية الدخل، وسوء التغذية، والافتقار إلى فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية، والافتقار إلى المشاركة الاجتماعية والسياسية، إن وضع تعريف مناسب للفقر هو أمر يختلف على حسب المنهجية المستخدمة في تحديده، فهناك ثلاثة منهجيات (منهجية الدخل، منهجية الاحتياجات الأساسية، منهجية القدرات)، أيضاً هناك طرق مختلفة لتعريف الفقر ويمكن تقسيمها إلى ثلاث أنواع كالتالي:-

- **التعريف الموضوعي للفقر** : هو الحد الفاصل بين الفقراء وغير الفقراء، ومن يقعون عند هذا الحد الفاصل أو أدناه يعد فقيراً ويسمى هذا الحد بخط الفقر وهو الحد الأدنى من الدخل اللازم لتلبية النفقات الضرورية للأغذية والبنود غير الغذائية للفرد أو للأسرة، ويعكس خط الفقر القومي الحد الأدنى

من الموارد المطلوبة في دولة ما لتخليصها من الحرمان من الاحتياجات الأساسية وغالباً يتم تقدير هذا الخط علي أساس تكلفة الاحتياجات الغذائية وغير الغذائية.

- **التعريف الذاتي للفقر :** وهو الذي يعرف الفقر من وجهة نظر الفرد ذاته فإذا شعر بأنه لا يحصل علي ما يحتاج إليه بغض النظر عن طريقة تحديده لاحتياجاته الأساسية فإنه يوضع ضمن الفقراء وهذا التعريف يعطي عادة مستوي مرتفعاً للدخل الذي يعتبر المرء عنده فقيراً .

- **التعريف السوسيولوجي للفقر :** وهو الذي يعرف الفقراء بأنهم من يحصلون علي مساعدة إجتماعية من المجتمع وهناك تعريف آخر يقع داخل هذه الفئة وهو اعتبار الحد الفاصل للفقر هو الحد الأدنى الرسمي للدخل، وهو الدخل الذي يحصل عليه الفرد عندما يعتمد في معاشه علي المعونة الإجتماعية ووفقاً لهذا التعريف يكون الفرد فقيراً عند الاعتراف به "رسمياً" من قبل الدولة علي أنه فقير.

- **تعريف البنك الدولي للفقر:** عرّف البنك الدولي الفقر بأنه "عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة"، وكان خط الفقر العالمي المشترك يبلغ مايقارب \$1 في اليوم، وفي عام ٢٠٠٨ عاد البنك الدولي ورفع هذا الخط إلى \$١.٢٥ عند مستويات القوة الشرائية لعام ٢٠٠٥، وفي عام ٢٠١١ قُدر البنك الدولي الفقر النقدي بمقياس ١.٩٠ دولار لتقييم الأوضاع المعيشية للناس مقارنة بالاحتياجات الأساسية في أفقر بلدان العالم (World Bank, 2018).

- **تعريف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة للفقر:** عرّف البرنامج الإنمائي الفقر بأنه قصور في القدرة الإنسانية يتجاوز معيار مستوى الدخل؛ ليشمل

أبعادًا أخرى متعددة ترتبط بالجانب الإنساني للبشر، تشمل الصحة والتعليم والمأوى، ومرافق الصرف الصحي والغذاء والمياه، ولا يعتمد على توفير الدخل فقط، ويمكن القول أيضًا بأن "الفقر هو ظرف إنساني يتسم بالحرمان المستديم أو المزمّن من المقدرات والخيارات والأمن والقوة الضرورية للتمتع بمستوى لائق من الحقوق المدنية والسياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية" (منظمة الأمم المتحدة، ٢٠١٠: ٦)

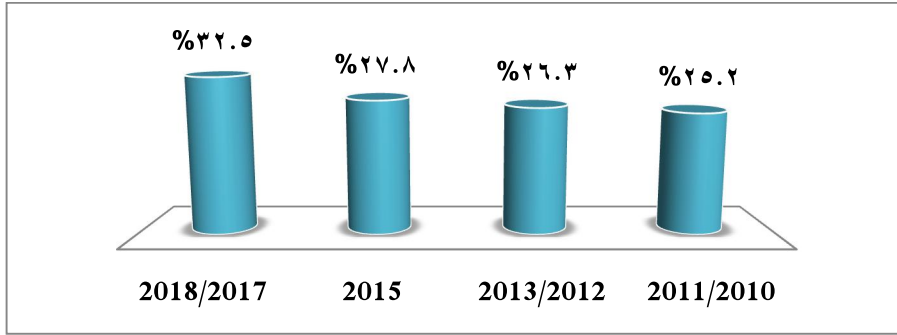
- تعريف آخر للفقر المادي: هو عدم القدرة المادية على تأمين معيشي لائق (يوفر الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية مدخلًا مناسبًا لقياس الفقر في الدول النامية، وتشمل الاحتياجات الأساسية: الطعام والسكن والملابس وخدمات التعليم والصحة والمواصلات، ويتم تقدير القيمة النقدية للحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية وهو ما يُعرف بخط الفقر القومي) (الليثي، ٢٠١٩).

ثانيًا: تطور مؤشرات الفقر في مصر

أ) نسبة الفقراء في مصر خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٨)

تطورت نسبة الفقراء (السكان تحت خط الفقر) على مستوى إجمالي الجمهورية في الفترة من ٢٠١٠ حتى ٢٠١٧/٢٠١٨، فهناك ازدياد في أعداد الفقراء علي مدار السنوات الأخيرة، فنسبة الفقراء وصلت إلى ٣٢.٥% من السكان عام ٢٠١٧/٢٠١٨، بينما كانت نسبة الفقراء ٢٥.٢% لعام ٢٠١٠، وذلك وفقًا لبحث الدخل والإنفاق لعام ٢٠١٧/٢٠١٨، مما يوضح أن نسبة الفقراء لعام ٢٠١٧/٢٠١٨ هي الأعلى مقارنة بالسنوات السابقة (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٩: ٧٩)، يوضح الشكل التالي (٣-١) تدرج نسبة الفقراء في مصر خلال (٢٠١٠-٢٠١٨).

شكل (٣-١) تطور نسبة الفقراء في مصر خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٨)

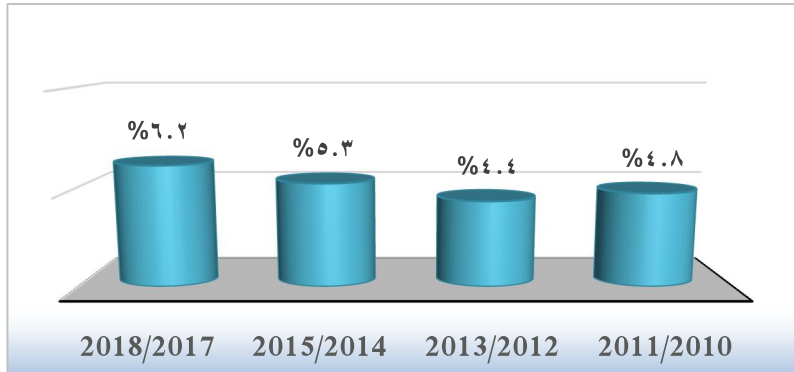


المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (٢٠١٩)

ب) نسبة الفقر المدقع في مصر خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٨)

يُطلق تعريف الفقر المدقع بشكل أوسع على الأفراد الذين لا يعملون، أو يعملون في وظائف غير منتجة أو منخفضة الأجر، ولا يستطيعون من خلال وظائفهم أن يكسبوا ما يكفي لكي يرتقوا بأنفسهم وعائلاتهم إلى مستوى يتجاوز الحاجات الاستهلاكية الأساسية من الغذاء، فهناك تطور لمعدل الفقر المدقع في مصر خلال الثماني السنوات السابقة بنحو ٢%، فقد انخفض من ٤.٨% في عام ٢٠١١/٢٠١٠ إلى ٤.٤% في عام ٢٠١٢/٢٠١٣، ثم عاود الارتفاع إلى ٥.٣% في عام ٢٠١٥ ثم إلى ٦.٢% في عام ٢٠١٧/٢٠١٨، الشكل التالي (٣-٢) يوضح تطور نسبة الفقر المدقع في مصر خلال (٢٠١٠-٢٠١٨)

شكل (٣-٢) تطور نسبة الفقر المدقع في مصر خلال الفترة (٢٠١٠ - ٢٠١٨)



المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (٢٠١٩)

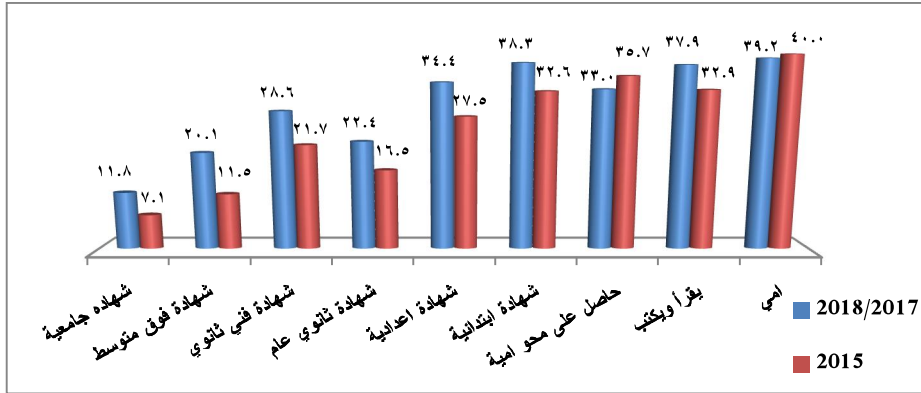
ج) توزيع الفقراء وفقاً لبعض الخصائص.

إن إرادة الحكومة هي أن تحد من الفقر قدر المستطاع، وأن تحكم عليه سياساتها الاقتصادية، لذلك يتعين عليها معرفة الكثير عن الفقراء، فالفقراء خليط يفتقر إلى التجانس والمعلومات المتعلقة بخصائصهم، نستعرض هنا أهم الخصائص المرتبطة بالفقراء .

- **حجم الأسرة:** يعتبر التزايد السكاني من العوامل الداخلية المسؤولة عن تفاقم مشكلة الفقر، فالكثرة العددية تودئ إلى عدم قدرة رب الأسرة على الإيفاء بالاحتياجات الأساسية لأسرته نتيجة ضعف الامكانيات، مما يؤثر على مستوى المعيشة، وللأمية دور مهم في الزيادة السكانية، فالمستوى التعليمي المنخفض وعدم إدراك أهمية توازن عدد أفراد الأسرة مع مستوى الدخل للأسرة يؤدئ إلى الوقوع في براثن الفقر، فهناك علاقة طردية بين الفقر وحجم الأسرة، فالفقر يتزايد مع ازدياد عدد أفراد الأسرة، وفقاً لبيانات الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام ٢٠١٧/٢٠١٨، وجُد أن ٧٥.٨% من الأفراد الذين يعيشون في أسر بها ١٠ أفراد فأكثر هم فقراء وذلك لعام ٢٠١٨ مقابل ٧٤.٥% عام ٢٠١٥.

- **الحالة التعليمية:** يعد انخفاض مستوى التعليم هو أكثر العوامل ارتباطاً بمخاطر الفقر في مصر، وأيضاً الأمية أحد أهم العوامل الأساسية في استدامة الفقر وانتقاله من جيل إلى آخر، فالعلاقة بين التعليم والفقر تتسم بأهمية خاصة بسبب الدور الرئيسي الذي يؤديه التعليم في زيادة النمو الاقتصادي والحد من الفقر، حيث تتناقص مؤشرات الفقر كلما ارتفع مستوى التعليم، فالأفضل تعليماً لديه دخل أعلى، بلغت نسبة الفقراء بين الأميين ٣٩.٢% لعام ٢٠١٧/٢٠١٨ مقابل ٤٠% لعام ٢٠١٥، ونسبة الفقراء لمن حصل على شهادة جامعية ١١.٨% لعام ٢٠١٧/٢٠١٨، الشكل التالي ٣-٤ يوضح تطور نسبة الفقراء وفقاً للحالة التعليمية لعامي ٢٠١٥ وعام ٢٠١٧/٢٠١٨.

شكل (٣-٣) تطور نسبة الفقراء وفقاً للحالة التعليمية لعامي ٢٠١٥ و عام ٢٠١٧/٢٠١٨



المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (٢٠١٩)

من الشكل السابق نجد أن مؤشرات الفقر تتناقض كلما ارتفع مستوى التعليم، فبحسب تصنيف المراحل التعليمية في مصر أن ٤٠% من الفقراء أميين، وكلما ارتفع مستوى التعليم قلت نسبة الفقر بل تؤكد أنها تكون منخفضة جدا مع من يحصلون على شهادة أعلى من الجامعية.

• الحالة العملية للفقراء: تختلف نوعية المهن التي يعمل بها الفقراء، فمعظم أرباب الأسر الفقيرة تعمل في المهن الزراعية، في الغالب عمل غير دائم ومؤقت، وهناك ٧٧.٥% يتركزون في القطاع غير الرسمي، بينما من يعملون في القطاع الرسمي تقدر نسبتهم بحوالي ٢٢.٣% وذلك وفقاً لتقرير البنك الدولي عن تحفيز ريادة الأعمال لإتاحة فرص العمل (البنك الدولي، ٢٠١٩: ٩)، أما في بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام ٢٠١٨/٢٠١٩ وُجد أن نسبة الفقراء المشغلين وفقاً لقطاع العمل يعملون في قطاع خارج المنشآت (القطاع غير الرسمي) انخفضت من ٣٦% لعام ٢٠١٢/٢٠١٣ إلى ١٣% لعام ٢٠١٧/٢٠١٨. (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠١٩)

مما سبق يتضح أن الفقراء في حالة من الازدياد العددي وذلك تم استنتاجه من تطور أعداد الفقراء، وبالنسبة إلى الخصائص الاجتماعية والاقتصادية فتتفق الصفات العامة للفقراء حول الأمية حيث إنهم يصنفون غير

متعلمين وأميون، وبصفة خاصة أرباب الأسر وقد تصل إلي القراءة والكتابة فقط، وقد أكدت نتائج الدراسة الميدانية التي أجرتها الباحثة علي تدني مستويات التعليم، فمعظم أفراد العينة محل الدراسة ينحصر مستواهم التعليمي ما بين (مؤهل متوسط & يقرأ ويكتب)، حيث نسبة المؤهل المتوسط كانت الأعلى ٤٧%، ثم يقرأ ويكتب نسبة ٢٤%، وهناك نسبة معقولة من حاملي المؤهلات الجامعية تقدر ب ١٨%، ويلاحظ انخفاض المستوى التعليمي للفئة المستهدفة من المقترضين، كما يعتبر التزايد السكاني وانخفاض مستوى الخدمات الصحية والتعليمية من العوامل الداخلية المسؤولة عن تفاقم مشكلة الفقر، مع الأخذ في الاعتبار أن السياسات التي تتوجه إلي الفقراء لن تتجح إلا إذا عرفت الحكومات من هم الفقراء وكيف يتجاوبون إزاء تلك السياسات، وعرفت المعلومات الخاصة بكيفية حصول الفقراء على الدخل وإنفاقه، ومن شأن الحكومات وواضعي السياسات تقييم الكيفية التي تؤثر في الحد من تفاقم مشكلة الفقر، فالفقراء خليط يفتقر إلي التجانس والمعلومات المتعلقة بخصائصهم، نتطرق في المبحث الثاني إلي استراتيجيات التخفيف من الفقر التي تنتهجها الدولة وآلياتها.

المبحث الثاني

استراتيجيات التخفيف من حدة الفقر

تمهيد:

إن استراتيجية التخفيف من الفقر هي إطار للتنمية الوطنية، يتم تصميمه وتنفيذه من قبل الحكومة خصيصاً لمعالجة أسباب وآثار الفقر على الدولة، تتدرج محاور الحد من الفقر حول ثلاثة محاور رئيسية أولاً: محور الضمان الاجتماعي من خلال تقديم الدعم المادي والسلعي للفقراء، وثانياً: محور رأس المال الاجتماعي، من خلال توفير الخدمات اللازمة لتحسين المستوى التعليمي والصحي والمهارات التي تنمي قدرات الفقراء وتؤهلهم للمشاركة في العمل والكسب والإنتاج، ثالثاً: المحور الاقتصادي، من خلال توفير فرص العمل والأنشطة والمشروعات المولدة للدخل التي تضمن مشاركة الفقراء في العمل والإنتاج من خلال القروض الميسرة خاصة المتصلة بالمشروعات الصغيرة والوصول إلى الأسواق وتوفير الآليات التي تدفعها وتساند نجاحها، وتنقسم استراتيجيات التخفيف من حدة الفقر إلى ثلاثة أنواع (عبد العزيز، ٢٠١٣: ٦٧).

أولاً: استراتيجية التشغيل والنمو

توجه هذه الاستراتيجية نحو الأفراد الناتج فقرهم عن البطالة (لعدم قدرتهم على الحصول على فرصة عمل)، وتهدف إلى إتاحة بيئة اقتصادية ملائمة لتشجيع الاستثمار بغرض رفع معدل النمو الاقتصادي وتشجيع النمو المحفز للتشغيل ومراعاة العدالة في توزيع ثمار التنمية بين السكان، وتهتم كذلك بقدرة الفقراء على المشاركة في التنمية وتمكينهم من الاستفادة والعمل على تنمية القطاع غير الرسمي والتنمية الريفية (الليثي، ٢٠١٩)، يأتي دور الحكومة في توفير البنية الأساسية اللازمة لتطوير النشاط الاقتصادي، وكذلك

تعديل السياسات الضريبية لتشجيع القطاع الخاص على القيام بالأنشطة كثيفة العمل، وتعديل السياسات التي تعوق توفير القروض الصغيرة والمتوسطة مع تسهيل إجراءات الحصول عليها (عبد العزيز، ٢٠١٣: ٦٧)، تتبنى الحكومة المصرية استراتيجية التنمية المستدامة من خلال (رؤية مصر ٢٠٣٠) والتي من أهدافها تخفيض الفقر بجميع أبعاده إلى النصف بين النساء والرجال بحلول عام ٢٠٢٠ والقضاء على الفقر نهائياً بحلول ٢٠٣٠ ومن ضمن جهود الحكومة لتحقيق الحماية الاجتماعية للفقراء والخروج من دائرة الفقر برنامج القروض الميسرة مثل (مشروع مستوره)، يهدف البرنامج إلى تمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً من خلال تمويل مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر تحولها إلى طاقة منتجة، وقد بدأ تنفيذ المشروع في نوفمبر ٢٠١٧ تم تنفيذ ١٢ ألف مشروع بقيمة ١٩٢ مليون جنيه، أغلب مجالات تلك المشروعات تجارية تليها مشروعات الإنتاج الحيواني (جريدة اليوم السابع، ٢٠١٩/٣/٢١).

ثانياً: استراتيجية تنمية رأس المال البشري

توجه هذه الاستراتيجية نحو الفقراء الناتج فقرهم عن عدم القدرة على العمل نتيجة المرض أو الأمية أو قلة التدريب، وبالتالي يأتي دور هذه الاستراتيجية في تحسين فاعلية الإنفاق العام على الصحة والتعليم وتوفير المياه النقية حتى يزيد من تكوين رأس المال البشري للفقراء، تتبنى الحكومة استراتيجية التنمية المستدامة (رؤية مصر ٢٠٣٠) ومن ضمن برامجها برنامج الدعم النقدي المشروط "تكافل وكرامة" ويستهدف البرنامج تقديم دعم نقدي للأسر الفقيرة لضمان نمو الأطفال صحياً وتغذيتهم وإبقائهم في المدارس للتعليم والحد من الظواهر السلبية مثل التسرب من التعليم وعمالة الأطفال، وقد بدأ تنفيذ برنامج تكافل وكرامة في مارس ٢٠١٥ وبلغ عدد المستفيدين من البرنامج ٢ مليون و ٢٥٠ ألف أسرة حتى سبتمبر ٢٠١٨ في جميع محافظات الجمهورية (جريدة اليوم السابع، ٢٠١٩/٣/٢١).

ثالثاً: استراتيجية المساعدات الاجتماعية

توجه هذه الاستراتيجية نحو الفقراء الذين لا يمكنهم العمل، وتستهدف الحكومة تلك الفئات المهمشة من الفقراء في استراتيجية التنمية المستدامة (رؤية مصر ٢٠٣٠) من خلال (برامج دعم السلع التموينية - برامج الحماية من المرض " الرعاية الصحية لغير القادرين") وخفض العبء المالي الناتج عن الإنفاق وتغطية جميع المواطنين بآليات تأمين صحي رسمية(الموقع الالكتروني لوزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، ١/٤/٢٠١٩).

مما سبق ومن خلال عرض الاستراتيجيات الثلاثة تتضح أهمية الاعتراف بالترابط بين السياسات والمؤسسات المختلفة والعمل على هذا الأساس، فالحد من الفقر لا يكون بوضع استراتيجيات النمو والنشغيل، أو اتباع سياسات اجتماعية شاملة، أو حتى إصلاح السياسة العامة فقط، بل لابد أيضاً من أن يتكامل دور الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والفقراء أنفسهم لتحقيق الأثر المرجو، غير أن هذا التكامل لا يولد تلقائياً بل يتطلب تصميم سياسات اقتصادية واجتماعية تنال ما يكفي من الدعم لتنفيذها.

المبحث الثالث

دور المنظمات غير الحكومية في تمويل المشروعات الصغيرة

تمهيد:

تتعدد المستويات الإجرائية لاستراتيجيات التخفيف من حدة الفقر في مصر، فهي تشمل مستويين (المستوى الكلى، المستوى الجزئي)، فعلى المستوى الكلى (الاقتصاد القومي)، تتدخل الحكومة من خلال وضع سياسات وبرامج متدرجة حتي تصل إلي فئات أفقر الفقراء في المجتمع، هذا فضلاً عن سياسات الأسعار والعمالة، وتتمثل الهيئات الرسمية (المستوى الكلى) في وزارة الشؤون والتأمينات الاجتماعية وجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، بينما المستوى الجزئي يشمل كل الأنشطة التي تمس بشكل مباشر الوحدات المعيشية خصوصاً في إطار توفير فرص عمل، ويستند إلى فاعلية المنظمات غير الحكومية في الوصول إلي الفقراء بخدمات أساسية مثل: برامج التعليم الوظيفي، وكيفية الاعتماد على الذات، وتمويل المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر (عبد العزيز، ٢٠١٣: ٧٤).

أولاً: دور المنظمات غير الحكومية في تمويل المشروعات الصغيرة

تعتبر المنظمات غير الحكومية إحدى الآليات التي تلجأ إليها الحكومة بمساندة المجتمع المدني للتخفيف من حدة الفقر في إطار تنفيذ استراتيجية النمو والتشغيل، فهناك علاقة تشاركية بين المجتمع المدني والحكومة في قطاعات عديدة منها تحقيق التنمية الاقتصادية، تضع الحكومة أطر قانونية لتنظيم عمل المجتمع المدني، فالمنظمات غير الحكومية (الجمعيات الأهلية) جزء من المجتمع المدني تستهدف خدمة المجتمع ومساندة الحكومة في تحقيق التنمية

الاقتصادية والاجتماعية، يوجد مجموعتين من الجمعيات الأهلية العاملة في مجال التمويل متناهي الصغر في مصر: هما (جمعيات تنمية المجتمع، الجمعيات غير الحكومية المتخصصة).

• **جمعيات تنمية المجتمع:** وهي منظمات غير حكومية صغيرة تعمل على مستوى القرى أو الأحياء، ويُعتبر الإقراض متناهي الصغر واحداً من برامجها العديدة للتنمية المجتمعية، وتتميز هذه الفئة من المنظمات غير الحكومية بنطاق محدود للانتشار، وكذلك تواضع أعمالها وتحصل معظم هذه الجمعيات على الدعم الفني والمالي من جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهي الصغر.

• **المنظمات غير الحكومية المتخصصة:** تكون تلك المنظمات مسجلة كجمعيات للأعمال على الأغلب، تتميز هذه الجمعيات بالتخصص المهني في مجال التمويل متناهي الصغر، وقوة مجالس إدارتها ذوي الخبرة في مجال الأعمال، وكذلك الحرص على تطبيق أفضل ممارسات التمويل متناهي الصغر (الهيئة العامة للرقابة المالية، ٢٠١٠: ١٠)، تخضع المنظمات غير الحكومية إلى ثلاث قوانين (قانون الجمعيات الأهلية رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ - قانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ - قانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠١٤)، تلك هي القوانين المنظمة للمنظمات غير الحكومية (الجمعيات الأهلية) العاملة في قطاع التمويل متناهي الصغر، كما تخضع المنظمات غير الحكومية (الجمعيات الأهلية) إلى إشراف و رقابة من كل من الهيئة العامة للرقابة المالية ووزارة التضامن، وذلك بعد إصدار قانون

١٤١ لسنة ٢٠١٤ لتنظيم النشاط التمويل المتناهي الصغر وإسناد

الدور التنظيمي للجمعيات لهيئة الرقابة المالية.

ثانياً: حجم المنظمات غير الحكومية (الجمعيات الأهلية) العاملة في مجال

التمويل

توجد ٩٦٤ جمعيات أهلية لديها الرخصة لمزاولة الإقراض متناهي

الصغر (الهيئة العامة للرقابة المالية، ٢٠٢٠: ١٦)، وتتقسم المنظمات غير

الحكومية (الجمعيات الأهلية) إلى ثلاث فئات وهم فئة (أ)، فئة (ب)، فئة (ج)

كالتالي: -

✓ الجمعيات والمؤسسات فئة أ: تبلغ محافظتها الائتمانية أكثر من ٥٠ مليون

جنيه

✓ الجمعيات والمؤسسات فئة ب: تبلغ قيمة محفظة التمويل متناهي الصغر

القائمة لديها ١٠ مليون جنيه إلى ٥٠ مليون جنيه.

✓ الجمعيات والمؤسسات فئة ج: وهي التي تبلغ قيمة محفظة التمويل متناهي

الصغر القائمة لديها أقل من ١٠ مليون جنيه

مما سبق نجد أن الجمعيات الأهلية أو مؤسسات التمويل فئة (أ)

تتصدر القائمة من حيث حجم أعداد المستفيدين، ونظراً لكبر حجم المحفظة

الائتمانية لتلك الفئة من الجمعيات فإنها تشارك في تمويل المشروعات

الصغيرة ومتناهية الصغر، بينما الفئات (ب، ج) تتخصص في تمويل

المشروعات المتناهية الصغر نظراً لحجم محافظتها الائتمانية وقدرتها على

منح التمويل.

ثالثاً: الأنشطة الاقتصادية التي تمويلها المنظمات غير الحكومية

تلعب المنظمات غير الحكومية (الجمعيات الأهلية) دوراً متميزاً في توفير الدعم التمويلي للمشروعات الصغيرة، لما تتميز به من الخبرة المجتمعية والمرونة والديناميكية في الوصول إلى معظم شرائح المجتمع، وذلك لانتشارها الجغرافي على مستوى المحافظات والمعرفة الجيدة بطبيعة المجتمع وفئاته واحتياجاته المالية، وهناك ازدياد في أعداد تلك المنظمات، حيث زاد عدد الجمعيات الأهلية التي لديها رخصة مزاولة النشاط التمويلي وازداد عدد المستفيدين ومتوسط حجم القروض المقدمة من تلك الجمعيات، توفر الجمعيات الأهلية التمويل لمختلف القطاعات الاقتصادية (تجاري، زراعي، وخدمي، وإنتاجي)، يهيمن القطاع التجاري على رأس القطاعات من حيث عدد المستفيدين وحجم التمويل المقدم من قبل الجمعيات، يليه القطاع الخدمي ومن ثم الزراعي والإنتاجي والحرفي، وقد يرجع ذلك إلى السهولة النسبية التي يتمتع بها قطاع التجارة، حيث يمكن أن يقام دون وجود مكان ثابت أو من خلال شبكات التواصل الاجتماعي، كما يتمتع بحجم مخاطر أقل من القطاعات الأخرى، أما عن القطاع الخدمي فجزء من التمويل نجده يستهدف شراء مركبات نقل صغيرة (ترو سيكل) للعمل لنقل البضائع أو الأفراد (المركز المصري لدراسات السياسات العامة، ٢٠١٨ : ٨).

الخاتمة :

من خلال استعراضنا تطور مؤشرات الفقر خلال الفترة الزمنية (٢٠١٠-٢٠١٨)، تم رسم صورة مبيّنة لوضع الفقراء في مصر، فالتزايد السكاني وانخفاض مستوى الحالة التعليمية من العوامل الداخلية المسؤولة عن تفاقم مشكلة الفقر، فهناك فجوة بين مخرجات النظام التعليمي في مصر ومتطلبات السوق، وهكذا أصبحت الأولوية لكسب الدخل لا للتعليم، ونتيجة لمحدودية فرص الحصول على تعليم رسمي يتوافق مع متطلبات سوق العمل، فإن القيمة الاجتماعية للتعليم قد تضاءلت لأن التعليم لم يعد له آفاقاً مستقبلية للحصول على وظائف منتجة، وتطرق الفصل إلى استراتيجيات التخفيف من حدة الفقر مثل (استراتيجية النمو والتشغيل- استراتيجية تنمية رأس المال البشري- استراتيجية المساعدات الاجتماعية)، تناول المبحث الثالث دور المنظمات غير الحكومية في تقديم الدعم التمويلي للمشروعات الصغيرة باعتبارها إحدى آليات المجتمع المدني لتحقيق استراتيجيات التخفيف من حدة الفقر والتي من ضمنها (استراتيجية التشغيل والتوظيف)، لما تتميز به من الخبرة المجتمعية والمرونة والديناميكية وانتشارها الجغرافي الذي يتيح لها الوصول إلى معظم شرائح المجتمع، يتناول الفصل الرابع الدراسة الميدانية لقياس أثر تمويل المشروعات الصغيرة في التخفيف من حدة الفقر.

الفصل الرابع

الدراسة الميدانية

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية

مقدمة:

يأتي الفصل الرابع ليتناول دراسة أثر تمويل المشروعات الصغيرة في التخفيف من حدة الفقر، وتحليل دور للمنظمات غير الحكومية (الجمعيات الأهلية) في تمويل تلك المشروعات ومساعدة الفقراء في الخروج من دائرة الفقر، وذلك من خلال إجراء دراسة ميدانية على عينة من المستفيدين المقترضين من تلك المنظمات، ويهدف الفصل إلى الإجابة على تساؤل البحث الرئيسي وهو: هل يصلح تمويل المشروعات الصغيرة كوسيلة فعالة للتخفيف من حدة الفقر من خلال الدور التمويلي للمنظمات غير الحكومية (الجمعيات الأهلية) لدعم المشروعات الصغيرة في مصر؟ وذلك من خلال الإجابة على التساؤلات الفرعية التالية والمذكورة سالفًا:

- ما مدي كفاءة حجم التمويل المقدم من المنظمات غير الحكومية (الجمعيات الأهلية) في تنمية المشروعات الصغيرة؟
- ما مدي فعالية الخدمات التي تقدمها المنظمات غير الحكومية (الجمعيات الأهلية) إلى جانب الخدمات التمويلية في مساعدة ودعم المشروعات الصغيرة؟
- ما مدي مساهمة تمويل المشروعات الصغيرة في تحسين المستوى المعيشي للأفراد على مستوى (الدخل، التعليم، الصحة)؟

إجراءات الدراسة الإحصائية

تشتمل إجراءات الدراسة الإحصائية على وصف مجتمع وعينة الدراسة، وحدودها، وبيان أساليب جمع البيانات مع عرض الأدوات الإحصائية المعتمدة في تحليل البيانات واستخراج النتائج.

أولاً: مجتمع الدراسة

- ✓ تم الاختيار عدد (٢) جمعية تقع في محافظة القاهرة الكبرى، وهما مؤسسة باب رزق جميل، الجمعية المصرية لصغار الصناع والحرفيين).
- ✓ تم اختيار مجتمع الدراسة وهم ٢٠٥ عينة من تلك المشروعات الصغيرة الممولة من تلك الجمعيتين، والتي تقل حجم رأسمالها عن ١٠٠ ألف جنيه.
- ✓ التمويل المقدم لتلك المشروعات يستهدف عدة أنشطة اقتصادية (صناعية - خدمية - زراعي - تجاري).
- ✓ تم التركيز في اختيار مجتمع الدراسة على المشروعات الممولة للأنشطة التجارية وأصحاب الحرف اليدوية.

ثانياً: أسلوب اختيار العينة

تم اختيار عينة طبقية عشوائية من مجتمع الدراسة الذي يتكون من المستفيدين من التمويل المقدم لتلك الجمعيتين، وهذه العينة تستخدم عندما يكون المجتمع مقسم إلى مجموعات بحيث تتشابه أفراد كل مجموعة في الصفات (أي متجانسة).

حيث تسمى كل مجموعة بالطبقة. وتم اختيار حجم العينة وفقاً للقانون التالي:

$$n = \frac{N (Z^2 \sigma^2)}{N e^2 + Z^2 \sigma^2}$$

حيث أن: -

n = حجم العينة المطلوبة.

N = حجم مجتمع البحث وهم المستفيدين من التمويل المقدم من المنظمات غير الحكومية (الجمعيات الأهلية) فئة (أ) وعددها ٢٠٥ مفردة.

Z = الدرجة المعيارية المقابلة لمعامل الثقة الذي تعمم به النتائج وهو (٩٥%)، وبذلك تكون الدرجة المعيارية (١.٩٦).

σ = نسبة وجود الظواهر محل البحث في العينة، وقد عددها الباحث (٣٨%).

e = نسبة الخطأ المسموح به، وقد عددها الباحث في حدود $(\pm ٠.٠٥\%)$ لمستوى ثقة (٩٥%).

وبالتطبيق في المعادلة السابقة نجد أن حجم العينة = ١٠٤ مفردة.

وتم توزيع حجم العينة طبقية العشوائية على الشركات التي تم اختيارها سابقاً وفقاً للقانون التالي: (طيبة، ٢٠٠٨)

$$\text{عدد أفراد عينة الطبقة} = \frac{\text{عدد أفراد الطبقة}}{\text{عدد أفراد المجتمع}} \times \text{عدد أفراد العينة الكلية}$$

وتأسيساً على ذلك تم حساب العينة طبقية لكل عدد من المشروعات القائمة كالتالي: -

عينة طبقية لعدد المستفيدين من التمويل المقدم للجمعية المصرية لصغار الصناع والحرفيين (محافظة القاهرة) =

$$\text{عدد أفراد العينة طبقية} = \frac{95}{205} \times 104 = 48 \text{ مستفيد}$$

عينة طبقية لعدد المستفيدين من التمويل المقدم لمؤسسة باب رزق جميل (محافظة القاهرة) =

$$\text{عدد أفراد العينة طبقية} = \frac{110}{205} \times 104 = 56 \text{ مستفيد}$$

تم توزيع عدد (١٠٤) استبيان وهو حجم العينة طبقية العشوائية كما تم عرضه وقد تم استعادة عدد (٦٦) استبيان صالح لإجراء العمليات

- الإحصائية وهي تمثل نسبة ٦٣% من إجمالي عدد العينة، وبالتالي يمكن الاعتماد على هذه النسبة في استخراج النتائج
- ثالثاً: أدوات جمع البيانات المتعلقة بالجانب الميداني
- تم اتباع الخطوات التالية لبناء استمارة الاستبيان^(١):
- ✓ تم الاطلاع على المراجع والدراسات السابقة التي لها صلة بالموضوع وحاولنا الاستفادة منها في بناء استمارة الاستبيان.
 - ✓ تم عرض استمارة الاستبيان على الأساتذة المشرفين، وعرضه أيضاً على خبير في مجال تمويل المشروعات الصغيرة والتمويل الصغير د/ معاذ الفرماوي (المدير التنفيذي لمؤسسة باب رزق جميل) وقد قدموا لنا نصائحهم والتعديلات الضرورية لصحة استمارة الاستبيان.
 - ✓ تم توزيع استمارة الاستبيان على العينة محل الدراسة وهم: المستفيدين من التمويل المقدم من مؤسسة باب رزق جميل، والجمعية المصرية لمساعدة صغار الصناع والحرفيين.
 - ✓ تنقسم استمارة الاستبيان إلى ثلاث أقسام كالتالي: -
- ❖ القسم الأول: بيانات عن صاحب المشروع وبيانات عن المشروع الصغير (مجال المشروع، هيكل التمويل، حجم رأس مال، الهدف من القرض).
 - ❖ القسم الثاني: قياس أثر تمويل المشروعات الصغيرة في التخفيف من حدة الفقر من خلال ثلاث محاور للإجابة على تساؤلات الدراسة: -
 - كفاءة حجم التمويل المقدم من المنظمات غير الحكومية (الجمعيات الأهلية) في تنمية المشروعات الصغيرة

(١) استمارة الاستبيان في صورتها النهائية موضحة بالملحق رقم (١)

- فعالية الخدمات التي تقدمها المنظمات غير الحكومية (الجمعيات الأهلية) إلى جانب الخدمات التمويلية في مساعدة ودعم المشروعات الصغيرة.
- مساهمة تمويل المشروعات الصغيرة في التخفيف من حدة الفقر على نطاق (مستوى الدخل، المستوى التعليمي، الرعاية الصحية للأفراد).
- ❖ القسم الثالث: التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة (تختص المشروع الصغير وليس الجهة الممولة).

رابعاً: الأدوات الإحصائية المعتمدة في معالجة البيانات واستخراج النتائج

تم إدخال البيانات ومعالجتها إحصائياً بالحاسب الآلي عن طريق برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية – SPSS، ومن ثم قامت الباحثة بتحليل البيانات واستخراج النتائج، وقد استقر الرأي على اعتماد مجموعة الأدوات الإحصائية الآتية لمعالجة البيانات: -

- **الوسط الحسابي:** للحصول على متوسط لإجابات أفراد عينة الدراسة على أسئلة الاستبيان، أي احتساب القيمة التي يعطيها أفراد مجتمع الدراسة لكل عبارة أو مجموعة من العبارات.
- **الانحراف المعياري:** لتشخيص مدى تشتت قيم الاستجابة الفصلية عن وسطها الحسابي.
- **معامل الارتباط:** لتأكيد الصدق البنائي وصدق الاتساق الداخلي وإثبات أن المقياس يقيس ما وضع لقياسه، حيث تم استخدام معامل الارتباط سبيرمان Spearman Correlation.
- **نموذج الانحدار الخطي المتعدد:** استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد في تحديد العلاقة والارتباط بين متغيرات الدراسة
- **اختبار جودة مطابقة النموذج:** تم استخدام برنامج (Amoss) لاختبار جودة مطابقة النموذج، والتحقق من النموذج البنائي الذي يوضح العلاقات بين محاور الدراسة.

- معامل الثبات: Cronbach's Alpha الذي يعكس استقرار المقياس وعدم تنافضه مع نفسه، أي يعطي نفس النتائج في حالة إعادة تطبيقه على نفس العينة.
- التكرارات: لمعرفة تكرار اختيار كل بديل من بدائل أسئلة الاستبيان.
- النسب المئوية: لمعرفة نسبة اختيار كل بديل من بدائل أسئلة الاستبيان.
- تم تحديد درجة الموافقة المتوسطة وفقاً لمستوى التوفر التنبئي الأثر الذي يتم حسابه وفقاً للمقياس التالي: -

$$\text{الفئة} = \frac{\text{الحد الأعلى للبديل} - \text{الحد الأدنى للبديل}}{\text{عدد المستويات}}$$

$$\text{الفئة} = \frac{1-5}{5} = \frac{4}{5} = 0.80 \text{ وبالتالي يكون تقسيم الدرجات كالتالي:}$$

المستوى	غير موافق إطلاقاً	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
المتوسط المرجح	١ إلى ١.٧٩	١.٨٠ إلى ٢.٥٩	٢.٦٠ إلى ٣.٣٩	٣.٤٠ إلى ٤.١٩	٤.٢٠ إلى ٥

خامساً: صدق الاتساق الداخلي لاستمارة الاستبيان

يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدي اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المجال الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، وتم حساب الاتساق الداخلي للاستبانة وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للمجال نفسه.

أ- معامل الارتباط بيرسون (pearson Correlation)

تم احتساب معامل الارتباط بين كل محور من المحاور الثلاثة، والذي يبين أن العلاقة بين العبارات طردية وذات دلالة إحصائية عالية جداً حيث أن الارتباط جاء أكبر من الصفر بمستوى دلالة ٥% (الاختلاف معنوي بمستوى دلالة ١% ايضاً) أي أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى

معنوية $\alpha=0.05$ وبذلك يعتبر المحور صادق لما وضع لقياسه، الجدول التالي (٤-١) يوضح معاملات ارتباط المحاور مع بعضها بالدرجة الكلية للمقياس.

جدول (٤-١) معاملات ارتباط المحاور مع بعضها بالدرجة الكلية للمقياس
(مصفوفة الارتباط بين المحاور الثلاثة)

المساهمة في تحسين المستوي المعيشي	فعالية الخدمات غير التمويلية	كفاءة حجم التمويل		
0.509**	0.408**	1	Pearson Correlation	كفاءة حجم التمويل
0	0.001		Sig.(2-tailed)	
66	66	66	N	
0.267*	1	0.408**	Pearson Correlation	فعالية الخدمات غير التمويلية
0.03		0.001	Sig.(2-tailed)	
66	66	66	N	
1	0.267*	0.509**	Pearson Correlation	المساهمة في تحسين المستوي المعيشي
	0.03	0	Sig.(2-tailed)	
66	66	66	N	
**. Correlation is significant at the 0.01 level(2-tailed).				
*. Correlation is significant at the 0.05 level(2-tailed).				

المصدر: من مخرجات البرنامج SPSS

يوضح الجدول السابق مصفوفة الارتباط بين المحاور الثلاثة، حيث كان معامل الارتباط بين محور كفاءة حجم التمويل ومحور المساهمة في تحسين مستوى المعيشة هي ٠.٥٠٩ بدلالة أصغر من ٠.٠٠١، بينما بلغ معامل الارتباط بين محور فعالية الخدمات غير التمويلية و محور المساهمة في تحسين مستوى المعيشة هي ٠.٢٦٧ عند مستوى دلالة أقل من ٠.٠٠٥، حيث معاملات ارتباط المحاور مع بعضها محصورة بين القيمتين (٠.٢٦٧ -

٠.٥٠٩). وهي دالة عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$ ، وهذا يعكس الصدق البنائي لأداة الدراسة لمحاوّر أثر تمويل المشروعات الصغيرة في التخفيف من حدة الفقر.

ب- نموذج الانحدار الخطي المتعدد لقياس أثر كفاءة حجم التمويل على المساهمة في تحسين مستوى المعيشة .

من أجل معرفة العلاقة بين كفاءة حجم التمويل والمساهمة في تحسين مستوى المعيشة، تم استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد، والذي اعتبر كفاءة حجم التمويل هو المتغير المستقل، بينما المساهمة في تحسين مستوى المعيشة هو المتغير التابع.

جدول (٤-٢) نتائج نموذج الانحدار المتعدد لقياس أثر كفاءة حجم التمويل على المساهمة في تحسين مستوى المعيشة

المتغير المستقل	المتغير التابع	ر	ر ^٢	ف	دلالة ف	بيتا	قيمة (ت)	دلالة (ت)
كفاءة حجم التمويل	المساهمة في تحسين مستوى المعيشة	٠.٥٠٩	٠.٢٥٩	٢٢.٤٠٥	٠.٠٠٠	٠.٤٣٨	٤.٧٣٣	٠.٠٠

المصدر: جداول (١١-١٢-١٣) في الملحق (٢)

من الجدول السابق أظهرت نتائج نموذج الانحدار المتعدد لقياس أثر كفاءة حجم التمويل على المساهمة في تحسين مستوى المعيشة أن :-

✓ الانحدار معنوي وذلك من خلال قيمة (ف) (٢٢.٤٠٥) بدلالة (٠.٠٠٠) أصغر من مستوى المعنوية (٠.٠٠١).

✓ تظهر النتائج أن كفاءة حجم التمويل تفسر ٢٥% من في المساهمة في تحسين مستوى المعيشة وذلك بالنظر إلى معامل التحديد (ر^٢).

✓ جاءت قيمة بيتا التي توضح العلاقة بين كفاءة حجم التمويل والمساهمة في تحسين مستوى المعيشة بقيمة (٠.٤٣٨) ذات دلالة إحصائية حيث يمكن

استنتاج ذلك من قيمة(ت) والدلالة المرتبطة بها، كلما تحسنت كفاءة حجم التمويل بمقدار وحدة يؤدي ذلك إلى تحسين مستوى المعيشة بمقدار ٠٠.٤٣٨.

ج- نموذج الانحدار الخطي المتعدد لقياس أثر كفاءة حجم التمويل على المساهمة في تحسين مستوى المعيشة .

من أجل معرفة العلاقة بين فعالية الخدمات غير التمويلية والمساهمة في تحسين مستوى المعيشة، تم استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد، والذي اعتبر فعالية الخدمات غير التمويلية هو المتغير المستقل، بينما المساهمة في تحسين مستوى المعيشة هو المتغير التابع.

جدول(٤-٣) نتائج نموذج الانحدار المتعدد لقياس أثر فعالية الخدمات غير التمويلية على المساهمة في تحسين مستوى المعيشة

المتغير المستقل	المتغير التابع	ر	ر ^٢	ف	دلالة ف	بيتا	قيمة (ت)	دلالة (ت)
فعالية الخدمات غير التمويلية	المساهمة في تحسين مستوى المعيشة	٠.٢٦٧	٠.٠٧١	٤.٩٢٦	٠.٠٣٠	٠.١٤٩	٢.٢١٩	٠.٠٠٣

المصدر: جداول(١٣-١٤-١٥) في الملحق(٢)

من الجدول السابق أظهرت نتائج نموذج الانحدار المتعدد لقياس أثر فعالية الخدمات غير التمويلية على المساهمة في تحسين مستوى المعيشة أن :-

✓ الانحدار معنوي وذلك من خلال قيمة(ف)(٤.٩٢٦)

بدلالة(٠.٠٠٠) أصغر من مستوى المعنوية(٠.٠٠٥).

✓ تظهر النتائج أن فعالية الخدمات غير التمويلية تفسر ٧% من

المساهمة في تحسين مستوى المعيشة وذلك بالنظر إلى معامل

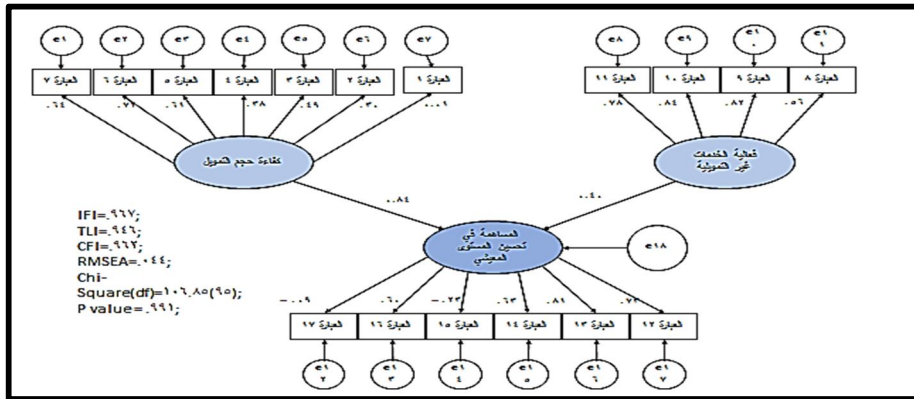
التحديد(ر^٢).

✓ جاءت قيمة بيتا التي توضح العلاقة بين فعالية الخدمات غير التمويلية والمساهمة في تحسين مستوى المعيشة بقيمة (0.149) ذات دلالة إحصائية حيث يمكن استنتاج ذلك من قيمة (ت) والدلالة المرتبطة بها، كلما تحسنت كفاءة حجم التمويل بمقدار وحدة يؤدي ذلك إلى تحسين مستوى المعيشة بمقدار 0.149.

د- اختبار جودة مطابقة النموذج

تم اختبار الصديق البنائي لأدوات القياس باستخدام برنامج (Amoss) للتحقق من النموذج البنائي الذي يوضح العلاقات بين المحاور الثلاثة (كفاءة حجم التمويل - فعالية الخدمات غير التمويلية - المساهمة في تحسين مستوى المعيشة)، والشكل التالي رقم (4-1) يوضح نتائج الاختبار:-

شكل (4-1) اختبار العلاقات بين المحاور الثلاثة عن طريق نمذجة المعادلات البنائية



عند مستوى معنوية ($\alpha=0.05$)

جدول (4-4) مسار التأثير المباشر بين المتغير المستقل والتابع

مسارات النموذج الهيكلي SEM			Estimate	S.E.	C.R.	P	Lable
المساهمة في تحسين مستوى المعيشة	<---	فعالية الخدمات غير التمويلية	0.261	0.086	3.041	0.002	
المساهمة في تحسين مستوى المعيشة	<---	كفاءة حجم التمويل	0.905	0.210	4.317	***	

عند مستوى معنوية ($\alpha=0.001$)

يتضح من الشكل (٤-١) والجدول (٤-٤) أن العلاقة بين احصائية كفاءة حجم التمويل والمساهمة في تحسين مستوى المعيشة علاقة طردية حيث بلغت قيمة التقدير المعيارية (٠.٨٤) في الشكل والقيمة الغير معيارية (٠.٩٠٥) في الجدول أعلاه، وقيمة مستوى دلالة الاختبار هو (٠.٠٠٠) وهو أقل من مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha=0.05$)، وعليه فنستنتج أن هناك أثر ذو دلالة لكفاءة حجم التمويل على المساهمة في تحسين مستوى المعيشة، ويتضح أيضاً من الشكل (٤-١) والجدول (٤-٤) أن العلاقة بين احصائية فعالية الخدمات غير التمويلية والمساهمة في تحسين مستوى المعيشة علاقة طردية حيث بلغت قيمة التقدير المعيارية (٠.٤٠) في الشكل والقيمة الغير معيارية (٠.٠) في الجدول أعلاه، وقيمة مستوى دلالة الاختبار هو (٠.٠٠٠) وهو أقل من مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha=0.05$)، وعليه فنستنتج أن هناك أثر ذو دلالة للخدمات غير التمويلية على المساهمة في تحسين مستوى المعيشة، وبالإضافة إلى ذلك يوضح الشكل ٤-١ التحميلات والقيم المعيارية للتقدير بين المتغيرات وأبعادها الفرعية حيث كانت جميعها أكبر من ٠.٥ ماعدا متغير العبارة ١٥ والعبارة ١٧ وذلك تم استخداماتهم للتأكد من صحة إجابات العبارة السالفة لها، وأما بالنسبة لمؤشرات مطابقة النموذج الموضحة في شكل ٤-١ فتظهر النتائج الموضحة فيه أن النتائج جميعها مستوفية قاعدة القبول، حيث كانت نتيجة P value أكبر من ٠.٠٥ وكانت النتيجة ٠.١٩١، وأيضاً قيمة RMSEA أقل من ٠.١ وكانت النتيجة ٠.٠٤٤، وبقيّة المؤشرات أكبر ٠.٩، وبناء على ذلك فإم النموذج الهيكلي في شكل ٤-١ على مستوى مقبول من المطابقة لمستويات الجودة، للاطلاع على مؤشرات حسن المطابقة أنظر الجدول رقم (١٧) في الملحق ٢.

سادساً: ثبات الاستبانة Reliability

بعد التأكد من صدق أداة الدراسة من خلال الاعتماد على معامل الارتباط (بيرسون) وأيضاً التحقق من الصدق البنائي لأدوات القياس من خلال

الاعتماد برنامج (Amoss)، وكان لابد من التأكد من ثباتها، حيث تم استخدام في ذلك معامل الثبات (ألفا كرونباخ)، والجدول ٤-٢ يبين ذلك:

جدول (٤-٥) معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة

Reliability Statistics		المحور
Cronbach's Alpha	N of Items	
0.687	7	كفاءة حجم التمويل
0.823	4	فعالية الخدمات غير التمويلية
0.681	6	المساهمة في تحسين المستوى المعيشي

المصدر: مخرجات البرنامج SPSS

تم استخدام طريقة معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة، يتضح من نتائج جدول رقم (٤-٥) أن كل المحاور حققت الثبات باعتبار ألفا كرونباخ فاق ٦٠%، حيث تراوح معامل ألفا كرونباخ لكل المحاور ما بين (٠.٦٨١ - ٠.٨٢٣)، وبهذا يمكن القول بأن أداة الدراسة (استبانة الاستبيان) تم التأكد من تحقيق ثباتها، وهذا يعني أن معامل الثبات مرتفع.

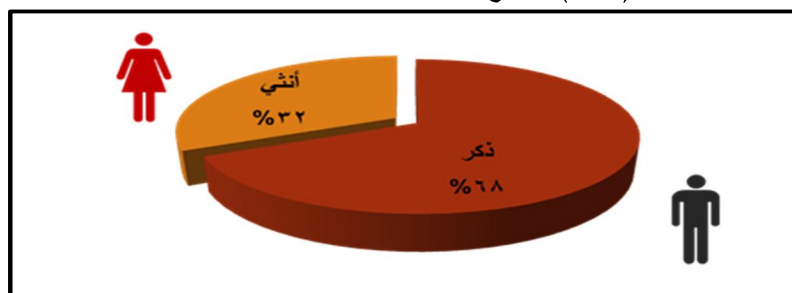
سابعاً: تحليل نتائج الدراسة

أ) الاحصاءات الوصفية للمتغيرات الديموجرافية للمستفيدين، ويتألف هذا الجزء مما يلي:

١) توزيع أفراد العينة حسب الجنس:

يتضح من توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس أن نسبة الذكور نسبتهم ٦٨.٢%، بينما الإناث كانت نسبتهم ٣١.٨%، فالذكور هم الأكثر استفادة من التمويل المقدم، حيث يتوجب على الرجل الانفاق على أسرته وتحمل الأعباء المادية المترتبة عليه، يبين الشكل (٤-٢) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس.

شكل (٤-٢) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس

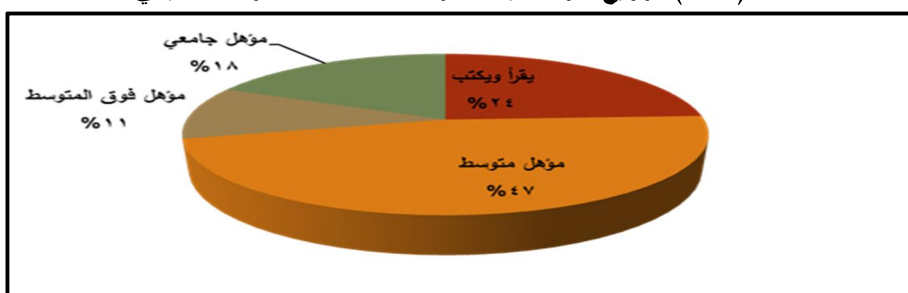


المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات الاستبانة باستخدام برنامج الاكسيل

٢) توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي:

يلاحظ أن المستوى التعليمي لمعظم أفراد العينة العينة ينحصر ما بين (مؤهل متوسط & يقرأ ويكتب)، حيث نسبة المؤهل المتوسط كانت الأعلى ٤٧%، ثم يقرأ ويكتب نسبة ٢٤%، وهناك نسبة معقولة من حاملي المؤهلات الجامعية حوالي ١٨%، ويلاحظ انخفاض المستوى التعليمي للفئة المستهدفة من المقترضين.

شكل (٤-٣) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي

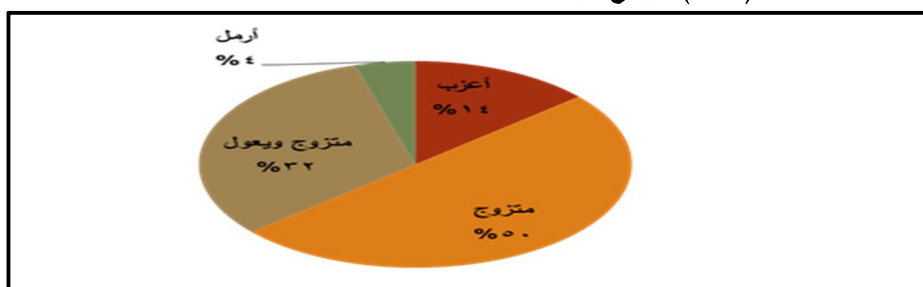


المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات الاستمارة باستخدام برنامج الاكسيل

٣) توزيع أفراد العينة حسب الحالة الاجتماعية:

يلاحظ من نتائج التحليل الاحصائي لأفراد العينة أن المتزوجين ويعولوا أسرهم قد حصدوا النسبة الأكبر من التمويل بنسبة ٨٢% وذلك بسبب التزاماتهم المادية والأعباء الاقتصادية التي تقع على عاتقهم والتي تشكل دائماً عامل ضغط على هذه الفئة من المجتمع من أجل توفير مصدر رزق آخر.

شكل (٤-٤) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الحالة الاجتماعية



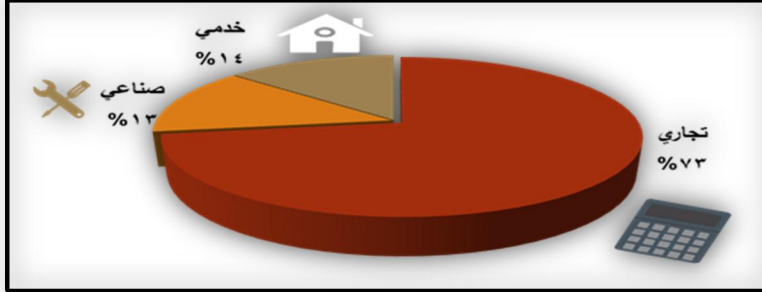
المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات الاستمارة باستخدام برنامج الاكسيل

ب) بيانات تتعلق بالمشروع والتمويل، ويتألف هذا الجزء مما يلي:

١) توزيع المشروعات حسب طبيعة النشاط الاقتصادي

يُلاحظ أن معظم عينة المشروعات محل الدراسة تركزت في النشاط التجاري حيث بلغت حوالي ٧٣٪، في حين جاءت باقي النسبة موزعة بالتساوي على النشاط الصناعي والخدمي، تتمثل الأنشطة التجارية في مجالات (بيع الملابس الجاهزة، تجارة الأحذية، تجارة الأدوات المنزلية، تجارة الأجهزة الكهربائية والأدوات، أدوات مكتبية)، بينما تتمثل الأنشطة الصناعية الإنتاجية في (ورش تفصيل ملابس، ورش تصنيع فوانيس وساعات، تصنيع الورد الصناعي وأدوات الزينة، ورش أعمال يدوية وحرفية، تربية الدواجن)، وتتمثل الأنشطة الخدمية في مجالات (المطبعة، مقهي وكافتيريا، مكتب خدمات للمناسبات).

شكل (٤-٥) توزيع المشروعات الصغيرة حسب النشاط الاقتصادي

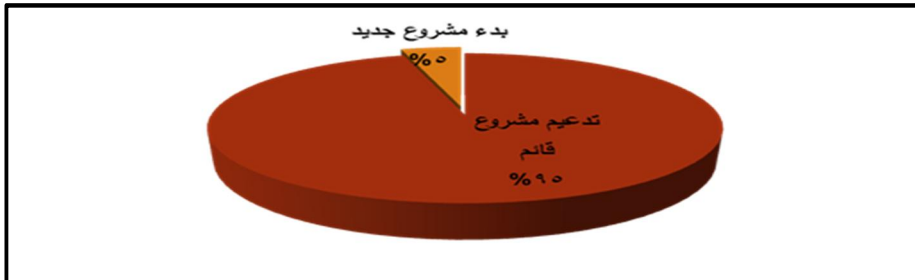


المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات الاستمارة باستخدام برنامج الاكسيل

٢) توزيع المشروعات حسب الهدف من القرض

من نتائج التحليل نجد أن معظم أفراد العينة محل الدراسة، كان الهدف من الحصول على القرض هو تدعيم مشروع قائم حيث بلغت نسبتها حوالي ٩٥.٥٪، فمن خلال المقابلات الشخصية مع المستفيدين وإجاباتهم على أسئلة الاستبيان وجد أن المنظمات (الجمعيات) تتيح التمويل بصورة فعالة ومشجعة للمشروعات القائمة والمنتجة، والهدف من هذا التوجه هو تقليل مخاطر عدم

السداد التي قد تتعرض لها الجهة الممولة (الجمعية) للمشروع، ونادراً لما تقوم الجمعية بتمويل مشروعات ناشئة وجاءت نسبتها ٤.٥% في نتائج الاستبيان. شكل (٦-٤) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الهدف من القرض

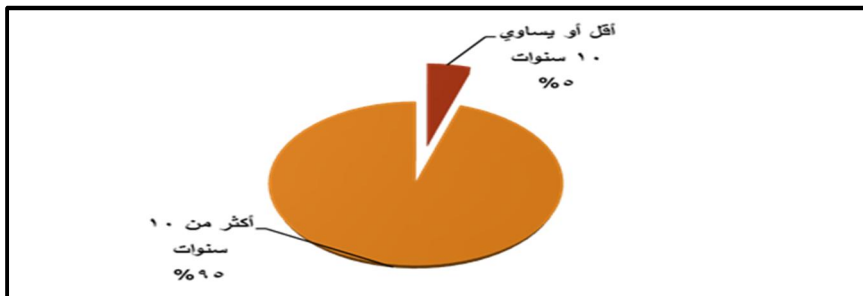


المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات الاستمارة باستخدام برنامج الاكسيل

(٣) توزيع المشروعات حسب عمر المشروع

من نتائج التحليل الاحصائي نجد أن معظم المشروعات محل الدراسة يتراوح عمر المشروع ما بين ١٠ سنوات أو أقل ونسبتهم ٥٠%، بينما المشروعات محل الدراسة التي أكبر من ١٠ سنوات تصل نسبتهم إلى ٩٦%.

شكل (٧-٤) التوزيع النسبي للمشروعات محل الدراسة حسب عمر المشروع



المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات الاستمارة باستخدام برنامج الاكسيل

✓ من خلال نتائج التحليل الاحصائي للمشروعات الصغيرة محل الدراسة وجد أن رأسمال المشروع يتراوح ما بين ٥٠ ألف جنيه أو أقل وتصل نسبتهم إلى ٥٣% من أفراد العينة، بينما المشروعات الصغيرة التي رأسمالها أكبر من ٥٠ ألف جنيه تصل نسبتهم إلى ٣١%. أنظر الملحق رقم (٢)

✓ من خلال نتائج التحليل الإحصائي للمشروعات الصغيرة محل الدراسة وُجد أن نسبة المشروعات التي لديها قرض واحد فقط من الجمعية تصل إلى نسبة ٥٦% من حجم العينة، وأن الجمعية هي الجهة الوحيدة الممولة حالياً للمشروع، بينما المشروعات التي لديها أكثر من قرض تصل نسبتها إلى ٣٥%. أنظر الملحق رقم (٢)

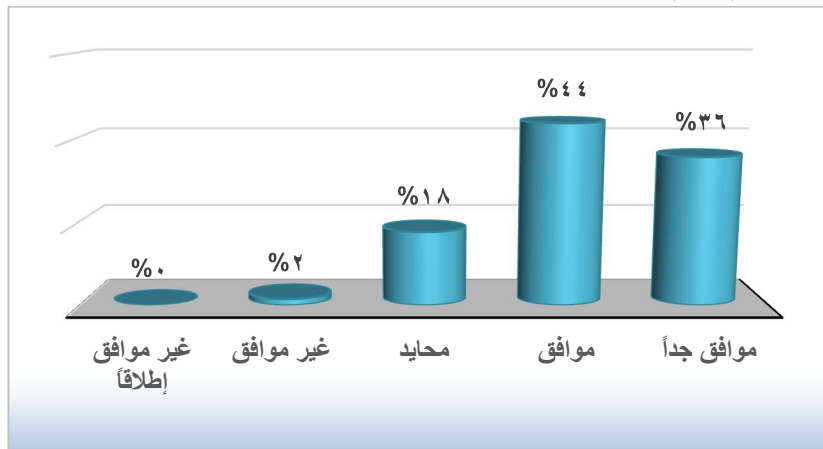
(ج) بيانات تتعلق بآثر تمويل المشروعات الصغيرة على التخفيف من حدة الفقر

حيث تقسيم المحاور إلى ثلاث محاور كما يلي:

(١) المحور الأول: كفاءة حجم التمويل المقدم من المنظمات غير الحكومية (الجمعيات الأهلية) في تنمية المشروعات الصغيرة.

■ إجراءات الحصول على القرض

أكدت معظم أفراد عينة البحث على سهولة ومرونة الإجراءات في الحصول على القرض، فكانت إجمالي نسبة الموافقة والرضا التام ٨٠% من العينة، تتمثل متطلبات الحصول على القرض في عقد الإيجار أو صورة فاتورة الكهرباء ومعينة موقع المشروع وبعض الضمانات لإثبات أن المشروع المراد تمويله مشروع قائم وقد مر على تأسيسه عام أو أكثر. شكل (٤-٨) إجراءات الحصول على القرض للمشروعات محل الدراسة

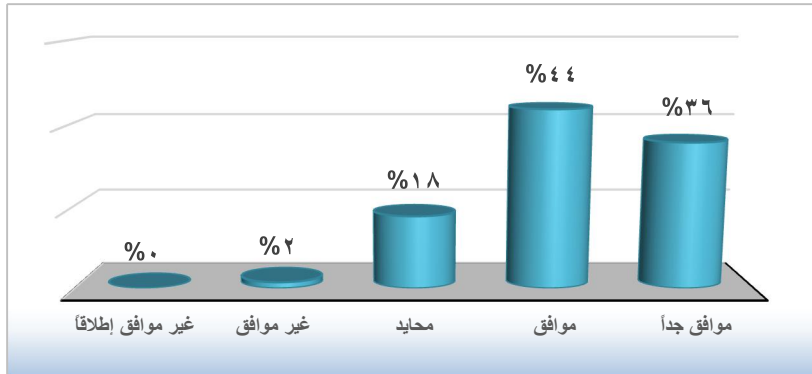


المصدر: جدول (١٨) في الملحق (٢)

■ تعد فترة السماح قبل سداد أقساط القرض كافية

اتفقت معظم أفراد العينة على كفاية فترة السماح وكانت إجمالي نسبة الموافقة والرضا التام ٧٦% هي النسبة الأكبر حيث الهدف من التمويل في غالبية المشروعات هو التوسع ودعم المشروع القائم وزيادة التشغيل

شكل (٩-٤) فترة السماح قبل سداد أقساط القرض

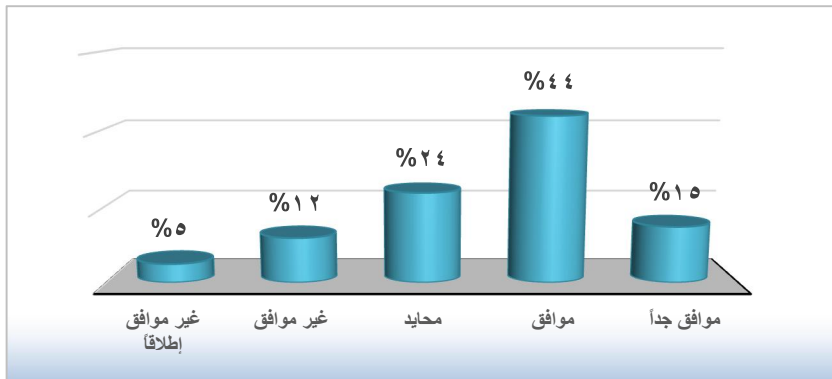


المصدر: جدول (١٨) في الملحق (٢)

■ سعر فائدة القرض للمشروعات محل الدراسة

كانت معظم إجابات أفراد العينة على ملائمة سعر فائدة القرض كانت إجمالي نسبة الموافقة والرضا التام ٥٩%، وهناك ٢٤% نسبة محايدة، و ١٧% نسبة غير موافقة، ولكن سعر الفائدة بالرغم من الموافقة عليه إلا أنه يعاني أيضاً من الارتفاع، فهو يتراوح ما بين ٢٠% إلى ٣٠% للإقراض لكل الجمعيات العاملة في مجال الإقراض متناهي الصغر لصغار المستفيدين.

شكل (١٠-٤) سعر فائدة القرض للمشروعات محل الدراسة

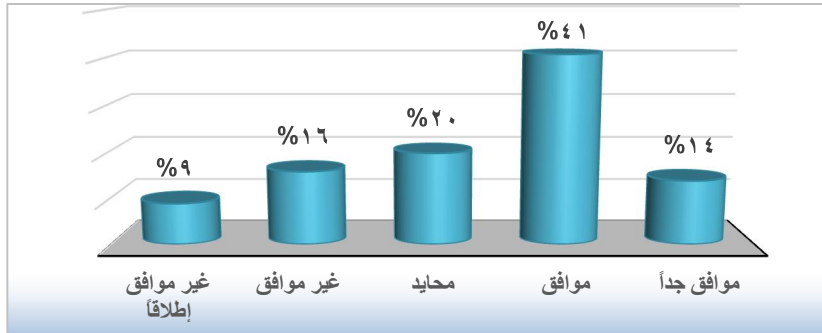


المصدر: جدول (١٨) في الملحق (٢)

■ ملائمة مبلغ القرض للمشروع الصغير محل الدراسة

كانت إجمالي إجابات أفراد العينة على كفاية وملائمة مبلغ القرض لتمويل مشروعاتهم الصغيرة بالموافقة والرضا التام بنسبة ٥٥%، ونسبة المحايدة ٢٠%، وعدم الموافقة ٢٥%.

شكل (٤-١١) ملائمة مبلغ القرض للمشروعات محل الدراسة

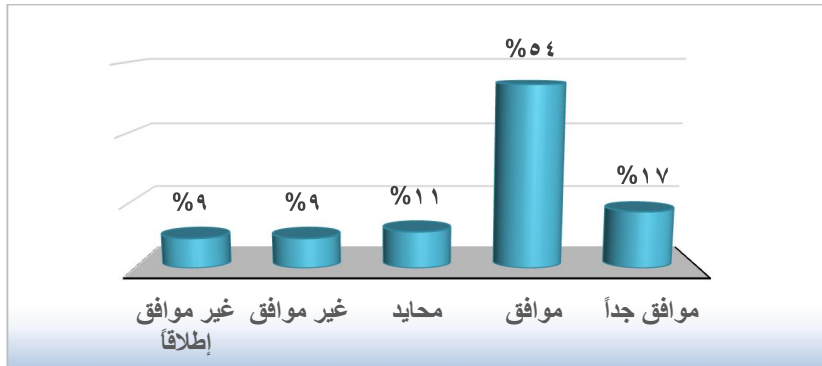


المصدر: جدول (١٨) في الملحق (٢)

■ مدة القرض للمشروعات محل الدراسة

أظهرت نتائج الدراسة إجابات أفراد العينة محل الدراسة على عبارة ملائمة وكافية مدة القرض كانت إجمالي الموافقة والموافقة جداً بنسبة ٧١%، وكانت إجمالي نسبة عدم الموافقة وعدم الموافقة إطلاقاً ١٨%.

شكل (٤-١٢) مدة القرض للمشروع الصغير محل الدراسة

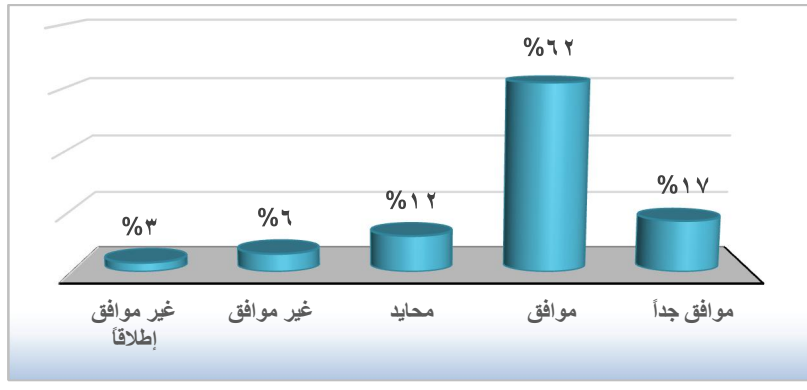


المصدر: جدول (١٨) في الملحق (٢)

■ ملاتمة أقساط القرض للمشروعات محل الدراسة

أظهرت إجابات أفراد العينة محل الدراسة على عبارة ملاتمة أقساط القرض الشهرية للمشروعات محل الدراسة كانت إجمالى نسبة الموافقة والموافقة جدا ٧٩% بينما كانت نسبة عدم الموافقة تصل إلى ٩%.

شكل (٤-١٣) ملاتمة أقساط القرض الشهرية للمشروعات محل الدراسة

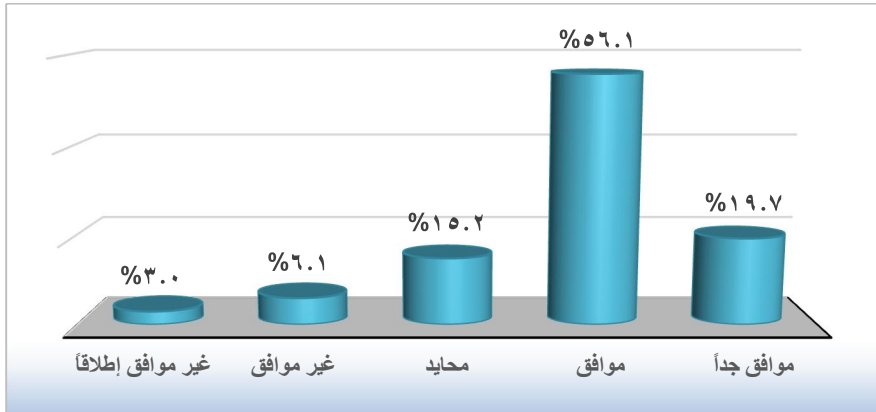


المصدر: جدول (١٨) في الملحق (٢)

■ مساعدة القرض على استمرارية المشروع والقدرة على التوسع

كانت إجمالى نسبة الموافقة والموافقة جدا على مساعدة القرض في استمرارية المشروع والقدرة على التوسع تصل إلى ٧٥.٨%، وإجمالى نسبة عدم الموافقة كانت ٩%، بينما المحايدة ١٥.٢%.

شكل (٤-١٤) مساعدة القرض على استمرارية المشروع والقدرة على التوسع



المصدر: جدول (١٨) في الملحق (٢)

جدول (٤-٦) مؤشر الأهمية النسبية لكفاءة حجم التمويل المقدم من المنظمات غير الحكومية (الجمعيات الأهلية) في تنمية المشروعات الصغيرة

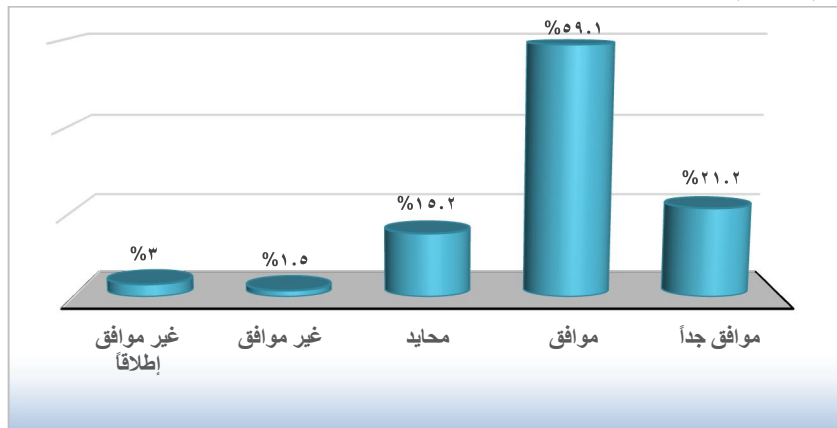
رقم	العبارات	مؤشر الأهمية النسبية	درجة الأهمية النسبية
١	تُعد إجراءات الحصول على القرض ميسرة بدرجة كافية	٠.٨٣	عالية
٢	تُعد فترة السماح قبل سداد أقساط القرض كافية	٠.٧٧	متوسطة مرتفعة
٣	تُعد سعر فائدة القرض مناسبة	٠.٧٠٦	متوسطة مرتفعة
٤	يُعد مبلغ القرض مناسب لتمويل مشروعاتك الصغير	٠.٦٦٦	متوسطة مرتفعة
٥	تُعد مدة القرض كافية	٠.٧٢٢	متوسطة مرتفعة
٦	يُعتبر مبلغ القسط مناسب لإيراد المشروع الشهري	٠.٧٦٦	متوسطة مرتفعة
٧	يُساعد القرض على استمرارية المشروع والقدرة على التوسع	٠.٧٦٦	متوسطة مرتفعة

المصدر: من مخرجات البرنامج spss

٢) المحور الثاني: فعالية الخدمات التي تقدمها المنظمات غير الحكومية (الجمعيات الأهلية) إلى جانب الخدمات التمويلية في مساعدة ودعم المشروعات الصغيرة.

■ متابعة الجهة الممولة للمشروعات محل الدراسة لتفادي مشكلات التعثر
أظهرت نتائج إجابات أفراد العينة محل الدراسة على متابعة مستمرة من الجهة الممولة للمشروع لتفادي التعثر والمشكلات التي يُمْكِن أن تحدث، كانت إجمالي نسبة الموافقة والموافقة جدا تصل إلى ٨٠٪، بينما المحايدة كانت ١٥٪، وإجمالي نسبة عدم الموافقة ٤.٥٪.

شكل (٤-١٥) متابعة الجهة الممولة للمشروعات محل الدراسة لتفادي مشكلات التعثر

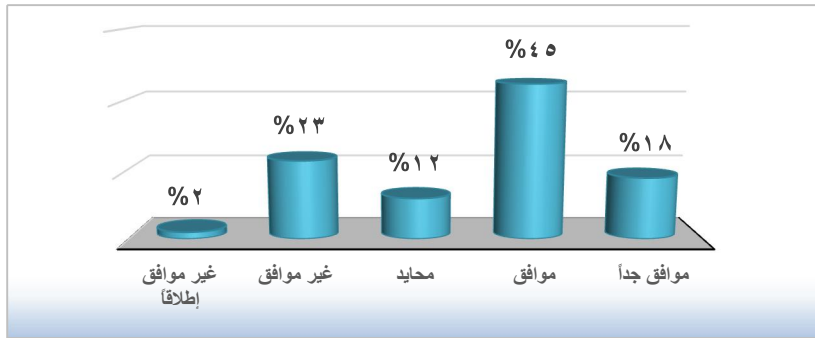


المصدر: جدول (١٨) في الملحق (٢)

■ توفير الجهة الممولة (الجمعية) الدعم اللازم لحل مشاكل (التعثر المالي - ضعف المبيعات)

أظهرت نتائج الدراسة إجابات أفراد العينة محل الدراسة على توفير الجهة الممولة (الجمعية) الدعم اللازم في حالة حدوث ضعف المبيعات والتعثر المالي كانت نسبة الموافقة والموافقة جداً تصل إلى ٦٣%، بينما المحايدة كانت ١٢%، وإجمالي نسبة عدم الموافقة ٢٥%.

شكل (٤-١٦) توفير الدعم اللازم لحل مشاكل التعثر للمشروعات الصغيرة محل الدراسة

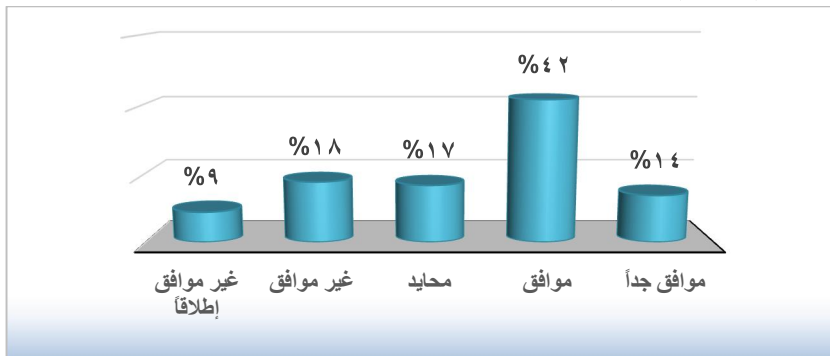


المصدر: جدول (١٨) في الملحق (٢)

■ تقديم الجهة الممولة (الجمعية) إرشادات وتوجيهات لتسويق منتجات المشروعات محل الدراسة

كانت إجمالي نسبة الموافقة والرضا على دعم وتقديم الجهة الممولة لإرشادات وتوجيهات لتسويق منتجات مشروعات أفراد العينة محل الدراسة تصل إلى ٥٦%، بينما إجمالي نسبة عدم الموافقة ٢٧%.

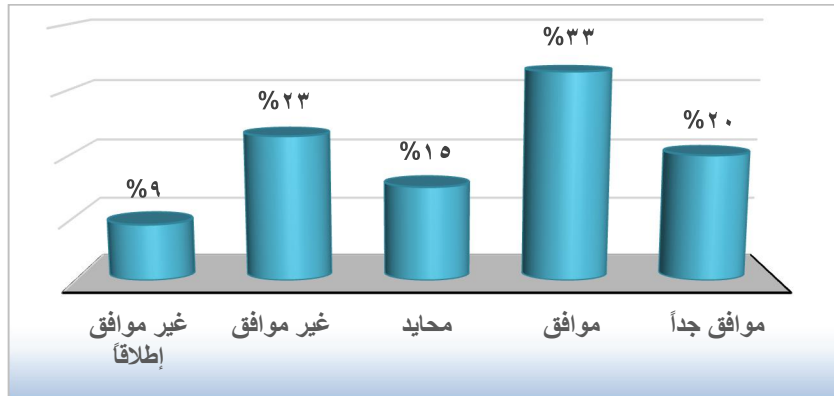
شكل (٤-١٧) الدعم التسويقي لمنتجات المشروعات الصغيرة محل الدراسة



المصدر: جدول (١٨) في الملحق (٢)

توفير المعارض للمشروعات الصغيرة محل الدراسة كانت إجمالي نسبة الموافقة والموافقة جدا على دعم وتقديم معارض داخلية لمنتجات المشروعات الصغيرة لأفراد العينة محل الدراسة تصل إلى ٥٣%، بينما المحايدة كانت ١٥%، وإجمالي نسبة غير الموافقة ٣٢%.

شكل (٤-١٨) توفير المعارض للمشروعات الصغيرة محل الدراسة



المصدر: جدول (١٨) في الملحق (٢)

جدول (٤-٧) مؤشر الأهمية النسبية

لفعالية الخدمات المنظمات غير الحكومية (الجمعيات الأهلية) إلى جانب الخدمات التمويلية في مساعدة ودعم المشروعات الصغيرة

رقم	العبارات	مؤشر الأهمية النسبية	درجة الأهمية النسبية
٨	تُوجد متابعة مستمرة من الجهة الممولة لمشروعك لتفادي التعثر والمشكلات التي يمكن أن تحدث	٠.٧٨٨	متوسط مرتفع
٩	توفر الجهة الممولة (الجمعية) الدعم اللازم لحل مشاكل (التعثر المالي - ضعف المبيعات)	٠.٧١٢	متوسط مرتفع
١٠	تقوم الجهة الممولة (الجمعية) بتقديم إرشادات وتوجيهات لك لتسويق منتجاتها	٠.٦٦٦	متوسط مرتفع
١١	توفر الجهة الممولة (الجمعية) معارض داخلية لعرض منتجات مشروعك الصغير	٠.٦٦٤	متوسط مرتفع

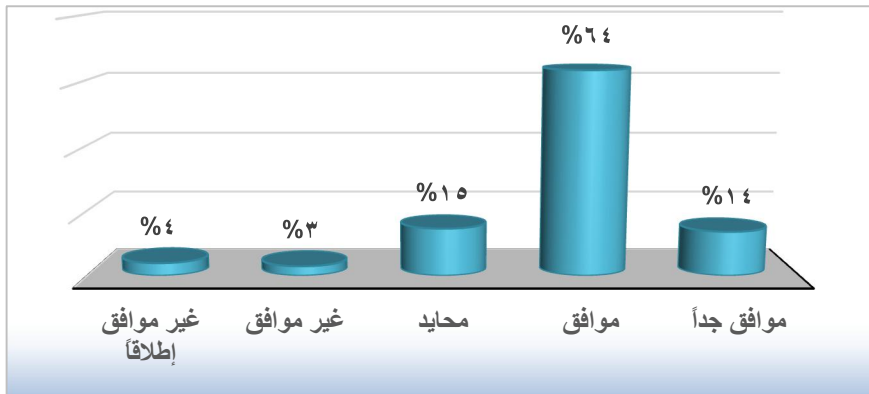
المصدر: من مخرجات البرنامج spss

٣) المحور الثالث: مساهمة تمويل المشروعات الصغيرة في التخفيف من حدة الفقر على نطاق (مستوى الدخل، المستوى التعليمي، الرعاية الصحية للأفراد).

٤) مساهمة الدخل المتولد في تغطية احتياجات لأفراد العينة محل الدراسة (مستوى الدخل)

كانت إجمالي نسبة الموافقة والموافقة جداً على إسهام الدخل المتولد في تغطية احتياجات الأسرة لأفراد العينة محل الدراسة تصل إلى ٧٨٪، بينما المحايدة كانت ١٥٪، وإجمالي نسبة غير الموافقة ٧٪

شكل (٤-١٩) مساهمة الدخل المتولد في تغطية احتياجات لأفراد العينة محل الدراسة

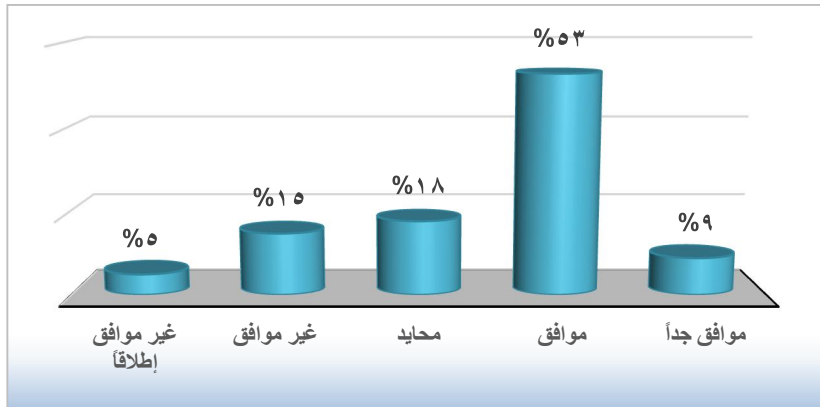


المصدر: جدول (١٨) في الملحق (٢)

■ مساهمة الدخل المتولد في الادخار لأفراد العينة محل الدراسة (مستوى الدخل)

كانت نسبة الموافقة النسبة الأكبر على إسهام الدخل المتولد في توفير جزء من المال والادخار لأفراد العينة محل الدراسة تصل إلى ٦٢٪، بينما المحايدة كانت ١٨٪، وإجمالي نسبة غير الموافقة ٢٠٪.

شكل (٤-٢٠) مساهمة الدخل المتولد في الادخار لأفراد العينة محل الدراسة

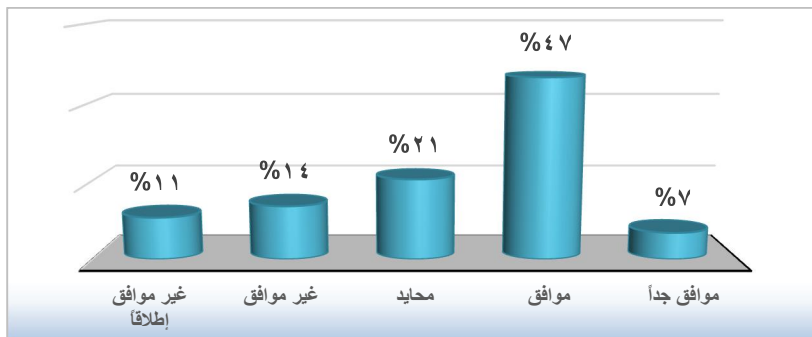


المصدر: جدول (١٨) في الملحق (٢)

■ مساهمة الدخل المتولد في تغطية مصاريف التعليم لأبناء أفراد العينة محل الدراسة (مستوى التعليم)

كانت نسبة الموافقة النسبة الأكبر على إسهام الدخل المتولد في تغطية مصاريف التعليم لأبناء أفراد العينة محل الدراسة تصل إلى ٥٤%، بينما المحايدة كانت ٢١%، وإجمالي نسبة غير الموافقة ٢٥%، بسؤال أفراد العينة أيضاً إذا كان لديهم أبناء قد ترسبوا من التعليم نتيجة ضعف الإمكانات المادية قبل بدء المشروع والحصول على مساهمات الجمعية كانت معظم الاجابات لا بنسبة ٩٣%.

شكل (٤-٢١) مساهمة الدخل المتولد في تغطية مصاريف التعليم لأبناء أفراد العينة محل الدراسة

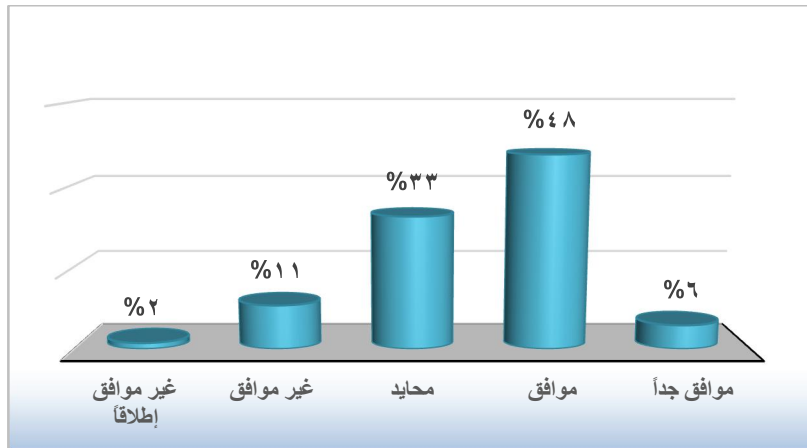


المصدر: جدول (١٨) في الملحق (٢)

■ مساهمة الدخل المتولد في تغطية تكاليف الرعاية الصحية (مستوى الصحة)

كانت نسبة الموافقة النسبة الأكبر على إسهام الدخل المتولد في تغطية تكاليف الرعاية الصحية لأفراد العينة محل الدراسة تصل إلى ٥٤%، بينما المحايدة كانت ٣٣%، وإجمالي نسبة غير الموافقة ١٣%.

شكل (٤-٢٢) مساهمة الدخل المتولد في تغطية تكاليف الرعاية الصحية لأسر أفراد العينة محل الدراسة



المصدر: جدول (١٨) في الملحق (٢)

جدول (٤-٨) مؤشر الأهمية النسبية لمساهمة تمويل المشروعات الصغيرة في التخفيف من حدة الفقر على نطاق (مستوى الدخل، المستوى التعليمي، الرعاية الصحية للأفراد).

رقم	العبارات	مؤشر الأهمية النسبية	درجة الأهمية النسبية
١٢	يُغطي الدخل الناتج من المشروع الممول من الجمعية احتياجات الأسرة	٠.٧٥٨	متوسط مرتفع
١٣	يساعد الدخل الناتج من المشروع الممول من الجمعية على توفير جزء من المال بعد تغطية احتياجاتك (بهدف الادخار)	٠.٦٩٤	متوسط مرتفع
١٤	يكفي الدخل المتولد من المشروع الممول من الجمعية لتغطية كافة مصاريف تعليم أولادك	٠.٦٥٤	متوسط مرتفع
١٦	يساهم الدخل الناتج من المشروع الممول من الجمعية في توفير كل تكاليف الرعاية الصحية لك و أفراد الأسرة	٠.٦٩٤	متوسط مرتفع
١٧	يساهم الدخل الناتج من المشروع الممول من الجمعية في توفير جزء من تكاليف الرعاية الصحية لك و أفراد الأسرة	٠.٢١٨	متوسط ضعيف

المصدر: من مخرجات البرنامج spss

ثامناً: المقابلات الشخصية

أ- مقابلات شخصية مع المدراء التنفيذيين : تم عقد مقابلات شخصية لعدد من المدراء التنفيذيين لبعض من المنظمات غير الحكومية (الجمعيات الأهلية) خلال الدراسة الميدانية، وكان الهدف من تلك المقابلات مناقشتهم في الخدمات الموجهة للمشروعات الصغيرة وأنظمة الخدمات المالية وكيفية اختيار المستفيدين والنشاط الاقتصادي للمشروع الصغير وطبيعة المشروعات المستهدفة وكانت أهم نتائج المقابلات الشخصية كالتالي:

- أغلبية التمويل الممنوح من المنظمات غير الحكومية (الجمعيات الأهلية) يستهدف المشروعات القائمة بالفعل وليست المشروعات الناشئة.
- المنظمات غير الحكومية (الجمعيات الأهلية) لديها عدة مزايا أهمها المرونة والمعرفة الجيدة لطبيعة السوق، وأن النشاط الاقتصادي المهيمن لتلك المشروعات يختص بالنشاط التجاري.
- كانت هناك بعض الشكوي من ارتفاع سعر الفائدة للقروض الممنوحة، كانت الإجابة من قبل بعض من المدراء التنفيذيين علي ذلك، أن تحديد سعر الفائدة للقروض يتوقف علي كيفية تغطية التكاليف الادارية المتمثلة في متابعة وتقييم المستفيدين خلال فترة القرض، وأيضاً محاولة الاستدامة المالية لتلك الجمعيات لكي تستطيع استكمال وتنفيذ أنشطتها التتموية، وأيضاً تتعامل بعض المنظمات غير الحكومية (الجمعيات الأهلية) مع الجهات المصرفية، في الحصول على الائتمان لهم مقابل سعر الفائدة وبالتالي تحميل سعر الفائدة على المستفيد، وكان هذا وجهة نظر عدد من المدراء حول ارتفاع سعر الفائدة للقروض الصغيرة.
- تقوم بعض المنظمات غير الحكومية (الجمعيات) بتوفير وإتاحة المشاركة للمستفيدين لعرض منتجاتهم في معارض تنفذها تلك المنظمات بالتعاون مع وزارة التضامن الاجتماعي مثل معارض ديارنا ومعرض القاهرة الدولي وغيرها.

ب- مقابلات شخصية مع المستفيدين: تم عقد مقابلات شخصية مع المستفيدين خلال الدراسة الميدانية، وكان الهدف من تلك المقابلات معرفة التحديات التي تواجههم في إدارة مشروعاتهم والتي تعرقل من نموها وتقدمها، حيث كانت الإجابات المفتوحة لمعرفة المشاكل التي تواجه أصحاب تلك المشاريع، فكانت معظم التحديات عبارة عن:

(١) المشاكل في إدارة المشروع

- وجد أن أغلبية المشاكل والعقبات في إدارة المشروع تتلخص في ارتفاع أسعار المواد المستخدمة في العملية الإنتاجية، مما يؤدي إلى ارتفاع ثمن البضاعة وتحميل تكلفتها النهائية على المستهلك وبالتالي أدي إلى عزوف المستهلكين المحليين عن شراء تلك المنتجات، والاتجاه إلى المنتجات المستوردة منخفضة التكلفة.
- قلة رأس المال العامل وعدم توافر التمويل اللازم للتوسع بأسعار فائدة معتدلة.
- عدم وجود عمالة ماهرة وضعف المهارات لدي العاملين مثل: مهارة استخدام الحاسب الآلي، ارتفاع أسعار العمالة مع ارتفاع التكاليف المعيشية.
- لا يوجد دعم من جهة الحكومة في تنمية المشروعات الصغيرة سواء على مستوى الضرائب أو توفير دعم الطاقة أو على مستوى التأمينات، فما زالت تلك العراقيل تحول دون دخول أصحاب تلك المشاريع في القطاع الرسمي وتفضيل معظم أصحاب تلك المشروعات البقاء في القطاع غير الرسمي.
- ندرة معلومات عن أماكن بيع المواد المحلية المستخدمة في الانتاج كبديل للمواد الخام المستوردة.

(٢) المشاكل في التسويق

حول التحديات التي تواجه المستفيدين في العملية التسويقية لمنتجات مشروعاتهم، فكانت معظم التحديات عن: -

- أكد معظم أفراد العينة محل الدراسة على عدم توافر أماكن/ أسواق محلية مناسبة من حيث إقبال المستهلكين والعملاء عليها، وأيضاً قلة المعارض المجانية الداخلية لدعم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وبالرغم من اتصافها بالطابع التراثي المصري وهناك طلب من السائحين عليها، إلا أنها لا توجد توجيهات لتحسين تلك الصناعات الحرفية لتصديرها للخارج.
- أوضح بعض من أفراد العينة محل الدراسة الذين شاركوا في معارض داخلية توفرها الجمعيات المانحة أن تلك المعارض غير مجانية وأحياناً رسوم اشتراكها لا تتناسب مع الإيراد المتولد من بيع المنتجات في العرض، نظراً لقلّة إقبال المستهلكين.

٣) مشاكل أخرى

من خلال مقابلة عدد من أفراد العينة المبحوثة وبسؤالهم عن التحديات الأخرى التي يمكن أن تواجههم، أشار معظم أفراد العينة إلى التقلبات الاقتصادية التي تمر بها الدولة خلال تلك الفترة من حيث رفع الدعم عن الطاقة، وارتفاع تكاليف النقل، واحتكار بعض تجار الجملة للمواد الخام المستوردة لحين ارتفاع سعر الدولار، وأيضاً بطء حركة السوق التجاري، وحالة ركود عامة في عمليات البيع والشراء.

تاسعاً: نتائج الدراسة الميدانية

- اتفق معظم أفراد عينة البحث على سهولة ومرونة إجراءات الحصول على القرض من قبل الجهة الممولة حيث متطلبات الحصول على القرض تتمثل الغالبية منها في عقد الايجار أو صورة فاتورة الكهرباء ومعاينة موقع المشروع وبعض الضمانات لإثبات أن المشروع المراد تمويله مشروع قائم وقد مر على تأسيسه عام أو أكثر.
- أكد معظم أفراد عينة البحث على ارتفاع سعر الفائدة، فسعر الفائدة يتراوح ما بين ٢٠% إلى ٣٠% للقروض لكل الجمعيات العاملة في مجال الإقراض متناهي الصغر.

- وُجد أن الهدف من القرض في أغلب الأحيان التوسع وشراء مستلزمات إنتاجية جديدة أو الحاجة إلى السيولة المالية لتغطية تكاليف التوسع.
- وُجد أن التمويل المقدم للمشروعات الصغيرة من قبل المنظمات غير الحكومية (الجمعيات الأهلية)، يختص فقط المشروعات القائمة بالفعل وليس المشروعات الناشئة، فالهدف من التمويل الممنوح هو التوسع في التشغيل وليس البدء في تنفيذ مشروع جديد.
- يُعزى ارتفاع سعر الفائدة إلى تغطية التكاليف الإدارية المتمثلة في متابعة وتقييم المستفيدين خلال فترة القرض وضمان سداد أقساط القرض والانتظام في السداد وأيضاً خفض مخاطر عدم السداد، وأيضاً محاولة الاستدامة المالية لتلك الجمعيات.
- اقتصر دور المنظمات غير الحكومية (الجمعيات الأهلية) العاملة في مجال الإقراض على تقديم الخدمات المالية فقط المتمثلة في شكل قروض صغيرة.
- الخدمات غير التمويلية التي تقدمها تلك الجمعيات ذات فاعلية منخفضة في تنمية ودعم مشروعاتهم، وقد تتمثل في خدمات تسويقية مثل المعارض الداخلية إن وجدت، خدمات الدعم الفني والمتابعة لتفادي التعثر المالي وضعف المبيعات)، فبعض أفراد العينة قد شارك في معارض داخلية تقدمها الجمعية، قد لا يتم الترويج والتسويق لها بالشكل الكافي من قبل الجمعية الممولة لتلك المعارض، فالخدمات غير التمويلية قد لا تتوافر بالشكل الكافي الذي يساعد أصحاب المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر على الاستفادة منها.
- يساهم الدخل المتولد من المشروع في تحسين مستوى الدخل وتلبية احتياجات الأسرة، وذلك بعد ما تم منحهم التمويل من قبل الجهة الممولة (الجمعية) وتحسين نسبي في مستوى المعيشة وتلبية الاحتياجات لأسر المستفيدين.

- يساعد الدخل المتولد من المشروع في تغطية مصاريف تعليم أولاد المستفيدين بشكل كبير، فهناك أولوية من أفراد العينة للارتقاء بالمستوى التعليمي لأبنائهم.
- أكد معظم أفراد العينة أن الدخل المتولد من المشروع ككل لا يكفي بالشكل الكامل لتحسين مستوى المعيشة بما فيه تكاليف (التعليم & الصحة & المعيشة)، والإجابة على التساؤل الرئيس للدراسة "هل يعد تمويل المشروعات الصغيرة وسيلة فعالة للتخفيف من حدة الفقر من خلال الدور التمويلي الذي تقدمه المنظمات غير الحكومية؟". نعم يُعد تمويل المشروعات الصغيرة من قبل المنظمات غير الحكومية (الجمعيات الأهلية) كوسيلة فاعلة للتخفيف من حدة الفقر ولكن هناك بعض نقاط الضعف التي تعيق أداءه وفعاليتها، كانت أهم نقاط الضعف هي:-
- ١- ارتفاع سعر الفائدة وعدم تنوع أنظمة سداد القرض وفقاً لطبيعة النشاط الاقتصادي فوجد أن جميع المشروعات الممولة تخضع لنفس سعر الفائدة وأنظمة سداد ثابتة.
- ٢- عدم استقرار مستويات الأسعار بشكل عام سواء على مستوى أسعار مستلزمات الإنتاج والمواد المستخدمة في العملية الانتاجية وبالتالي يؤدي إلى نقص الدخل المتولد مما يؤثر على المستوى المعيشي للمبحوثين، وكذلك ارتفاع أسعار الكهرباء والمواد الأساسية وما يعانيه المواطن من ضغوطات وأعباء معيشية نتيجة الفترة الانتقالية التي تمر بها الدولة، وبالتالي جاءت هذه النتيجة للرد على التساؤل الرئيسي للدراسة الآتي:- هل يعد تمويل المشروعات الصغيرة وسيلة فعالة في التخفيف من حدة الفقر من خلال المنظمات غير الحكومية (الجمعيات الأهلية) كأحد مصادر التمويل الغير مصرفي؟

الخاتمة:

بعد عرض وتحليل نتائج تحليل الدراسة الميدانية والتطبيق العملي للدراسة الميدانية سوف، يتناول الفصل الرابع تقديم إطار مقترح لدعم تمويل المشروعات الصغيرة وتميئها في مصر في ضوء الاستفاده من نتائج الدراسة الميدانية وبناء على الاستفاده الدروس المستفاده، تجارب الدول التي تناولتها الدراسة في الفصل الثاني.

الفصل الخامس

**مقترح لدعم تمويل المشروعات الصغيرة
ودورها في التخفيف من حدة الفقر**

الفصل الخامس

إطار مقترح لدعم تمويل المشروعات الصغيرة ودورها في التخفيف من حدة الفقر

مقدمة:

ما زالت العديد من التحديات التي تعيق نمو وتنمية المشروعات الصغيرة سواء تحديات تمويلية وغير تمويلية، تم إلقاء الضوء على بعض تلك التحديات في الفصل الثاني، وفي ضوء التجارب الدولية التي تم استعراضها في الدراسة وبناء على الدروس المستفادة منها وكيفية تطبيق بعض الاستراتيجيات التي ساهمت في دعم تمويل المشروعات الصغيرة على التجربة المصرية، نقدم مقترح لدعم عملية تمويل المشروعات الصغيرة في مصر وفي ضوء الاجراءات الحكومية المتبعة في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتمثلة في "رؤية مصر ٢٠٣٠".

أولاً: مقترحات لتدعيم الجانب التشريعي للمشروعات الصغيرة

- وضع استراتيجيات وإطار قانوني لدعم تمويل المشروعات الصغيرة
يجب وضع استراتيجية فعالة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وغيرها، قائمة على تشخيص شامل لفجوة تمويل المشروعات الصغيرة، ووجود إطار قانوني فعال سيشجع المنافسة عن طريق تفادي اشتراطات التراخيص البنكية شديدة التقييد، على سبيل المثال إدراج تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في القانون المستحدث رقم ١٤١ لسنة ٢٠١٤ للتمويل متناهي الصغر، ورفع الحد الأدنى للتمويل متناهي الصغر.

- وضع تعريف موحد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر

من المهم تحديد تعريف المشروعات لكل نشاط اقتصادي من حيث طبيعة وحجم النشاط الاقتصادي وعدد العاملين وحجم المبيعات السنوية ورأس

المال، فالهدف من تحديد كل نشاط هو سهولة حصره ومعرفة إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي

والناتج القومي وفقاً للواقع العملي، ومعرفة كيفية دعمه وتطويره وتلبية احتياجاته سواء التمويلية أو غير التمويلية كما فعلت (الصين)، هناك تعديلات تجري حالياً على قانون رقم ١٤١ لتنمية المشروعات الصغيرة لسنة ٢٠٠٤ في البرلمان المصري، لتعديل تعريف المنشآت متناهية الصغر والصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة، وتأسيس الهيئة الوطنية للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة جداً والمتوسطة، كهيئة مستقلة برئاسة رئيس الجمهورية بعد موافقة مجلس النواب، أملاً في تنمية ذلك القطاع وأهميته الحيوية في خلق فرص العمل وتحقيق التنمية الاقتصادية المطلوبة.

- إصلاح منظومة الضرائب

أهمية منح تيسيرات ضريبية مثل إسقاط الديون والأعباء الضريبية الواقعة على كاهل أصحاب الوحدات القائمة صغيرة الحجم من أصحاب البطاقات الضريبية (أقل من ١٠ أو ١٥ عاملاً)، وتخفيض الضريبة المفروضة على الوحدة بصورة تدريجية بحد أقصى ٥٠% من الضريبة المستحقة في حالة التأمين على العمال بالمشروع، أهمية إقرار تشريعات تحفز المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر التي تعمل في القطاع غير الرسمي للدخول إلى القطاع الرسمي كالتالي:

- إجراءات ميسرة للحصول على التراخيص مع تقديم حوافز ضريبية وعدم المحاسبة الضريبية بأثر رجعي وزيادة سنوات الإعفاء الضريبي لتشمل ١٠ سنوات على حسب طبيعة نشاط المشروع - الأخذ بنظام الائتمان الضريبي بدلاً من الإعفاء الضريبي ويكون ذلك من خلال خصم الفائدة التي يدفعها صاحب المشروع على القروض التي يحصل عليها من الضرائب المستحقة

على المشروع، فقد ثبت خلال الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١١ إن الإعفاء الضريبي فقط لا يشكل حافزاً على اتخاذ قرار الاستثمار من عدمه.

- إلغاء الضريبة العقارية على المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة، وتعميمها الإلغاء على المنشآت كافة، على أن يبدأ التنفيذ على المساحات التي لا تزيد على ٣٠٠ متر.

- ضرورة وضع نظام ضريبي موحد للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، تتمكن من خلاله المنشأة من تسديد الضريبة الموحدة البسيطة في صورة أقساط شهرية أو نصف سنوية، مع منح تخفيض ضريبية مع التأمين على كل عامل إضافي لأول سنة.

ثانياً: مقترحات لتدعيم الجانب التمويلي للمشروعات الصغيرة

- تنوع سعر الفائدة وفقاً لمرحلة النشاط الاقتصادي للمشروعات الصغيرة.

تبين خلال الدراسة الميدانية عدم تنوع نظم أسعار الفائدة وثباتها، كما تبين استهداف المنظمات غير الحكومية (الجمعيات الأهلية) للمشروعات القائمة بالفعل وليست الناشئة، فهناك ثلاث أنواع من الاحتياجات المالية (الرأس المال الأولي، الرأس المال العامل بعد أن تبدأ الشركة أعمالها، الرأس المال الضروري للتوسع)، فالهدف من التمويل الممنوح هو التوسع في التشغيل وليس البدء في تنفيذ مشروع جديد، كما أشار أفراد العينة محل الدراسة إلى أن ارتفاع سعر الفائدة من أهم المشاكل التي تواجههم، فسعر الفائدة يتراوح ما بين ٢٠% إلى ٣٠% للقروض لكل الجمعيات العاملة في مجال الإقراض متناهي الصغر، على الرغم من ارتفاع سعر الفائدة وعدم الرضا الكافي عن فترة السماح، لذلك نقترح استحداث برامج تمويلية للمشروعات الصغيرة وقروض ميسرة تتيح لصغار المستثمرين فرصة البدء في مشروعاتهم والتشغيل، وتقديم حزم قروض جديدة بأسعار فوائد منخفضة.

- استحداث أدوات ائتمانية وغير ائتمانية لتمويل للمشروعات الصغيرة

يمكن المنافسة فيما بين الأطراف العاملة في القطاع المصرفي عن طريق استحداث أدوات وسبل تكنولوجية في المجالات المالية الرئيسية، وكذلك استخدام مجموعة مختلفة من الأدوات والخدمات المالية، وتخفيض تكاليف الحصول على الخدمات المالية، وإتاحة الوصول للأسواق التي لم تكن مستغلة من قبل، مثلما فعلت ماليزيا حيث وفرت الحكومة الماليزية الأسواق المالية المتطورة و توفير مجموعة واسعة من خدمات التمويل والمنتجات المالية، فالاحتياجات المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة تختلف وفقاً لخصائصها، فالمشهد المالي في ماليزيا يجمع بين المنح الحكومية والقروض الميسرة مع القروض التجارية والضمانات الائتمانية، وايضاً توفير كلاً من خدمات التمويل التقليدية والاسلامية، فالوصول إلى التمويل بحد ذاته هو موضوع معقد وواسع يتجاوز توفير الائتمان، لذلك أدركت حكومة ماليزيا هذه الحقيقة وبنّت نظاماً إيكولوجياً شاملاً لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، يتكون النظام الإيكولوجي من عدة عناصر متميزة ولكن يعزز بعضها بعضاً: الترتيبات المؤسسية - خطط التمويل - والمرافق اللازمة للحصول على المعلومات - برامج تسوية الديون، إن وجود نظام بيئي للتمويل أمر مهم لأن احتياجات الشركات الصغيرة والمتوسطة (Sitorus, 2017)، لذلك نقترح ضرورة خلق أدوات ائتمانية وغير ائتمانية جديدة تربط أصحاب المشروعات الصغيرة بمصادر التمويل والاستفادة من التحسينات في أنظمة الدفع والتكنولوجيا الإلكترونية وتعزيز الشمول المالي لضم قطاع الاقتصاد غير الرسمي للمشروعات الصغيرة إلى الاقتصاد الرسمي، فهناك أنظمة استحدثت الفترة الحالية لتمويل المشروعات الصغيرة مثل: التخصيم، التأجير التمويلي، وإدخال آليات مستحدثة وتشريعات جديدة تدعم التمويل متناهي الصغر.

- تشجيع دور المنظمات غير الحكومية (الجمعيات الأهلية) في تمويل المشروعات الصغيرة

قامت الجمعيات الأهلية في مصر منذ نشأتها بأدوار عديدة في تقديم الخدمات من أهمها: المساهمة في خلق فرص العمل من خلال تشجيع ومساندة المشروعات الصغيرة وأنشطة التشغيل الذاتي، حيث أكدت نتائج الدراسة الميدانية على سهولة ومرونة إجراءات الحصول على القرض من قبل الجهة الممولة (الجمعية الأهلية)، وعلى الرغم من ارتفاع سعر الفائدة، ولكنه يعد أفضل من التمويل المصرفي من حيث أنه أقل في سعر الفائدة وأيسر في إجراءات منح القرض، لذلك نقترح توفير الدعم المالي من جهة الحكومة للمنظمات غير الحكومية (الجمعيات الأهلية) من خلال منح وبرامج تمويلية ميسرة للمنظمات غير الحكومية (الجمعيات الأهلية)، وبالتالي توفير قروض بدون فوائد للمشروعات الناشئة وقروض بأسعار فائدة منخفضة للمشروعات القائمة تشجيعاً لنمو ذلك القطاع تقديمها للمنظمات غير الحكومية (الجمعيات الأهلية)، نظراً لتمييزها في العمل المجتمعي ووعيها ومعرفتها بمتطلبات فئات المجتمع الفقيرة وقدرات أفرادها ومهارتهم العملية والعلمية، وأيضاً باعتبارها أحد مصادر التمويل غير المصرفي المستحدثة.

ثالثاً: مقترحات لتدعيم الجانب المعلوماتي للمشروعات الصغيرة

- إنشاء قواعد بيانات ومعلومات للمشروعات الصغيرة

يعد نقص المعلومات والبيانات فيما يخص المشروعات الصغيرة من أهم عوائق التي تواجه أصحاب المشروعات الصغيرة، فأغلب المعلومات الخاصة بالمشروعات الصغيرة تنسم بالمحدودية وغير جديرة بالاعتماد عليها، من خلال البحث الميداني أكد أفراد العينة (أصحاب المشروعات الصغيرة)

على عدم توافر الكثير من المعلومات تختص بالمشروعات الصغيرة (معلومات عن أسعار المواد الخام المتاحة وأماكنها، مصادر التمويل المتاحة ونظم السداد والفائدة، الاجراءات والاوراق المطلوبة للحصول على التراخيص، وغيرها)، لذلك تظهر أهمية التوسع وإتاحة المعلومات الائتمانية للطرفين (صغار المستثمرين، الجهات المانحة، لذلك نقترح قيام وزارة التجارة والصناعة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء بحصر شامل وكامل لجميع الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية وتسجيل نشاطها في مصلحة الرقابة الصناعية، أهمية إنشاء قاعدة بيانات عن هذا القطاع تتضمن كل ما يخص متطلبات واحتياجات ومستجدات السوق الفعلي للمشروعات الصغيرة في السوق الفعلي، ضرورة توفير قاعدة بيانات للمصدرين تخص كل ما يحتاجه الأسواق الخارجية حيث (معايير التصدير الدولية، ومجالات المشروعات الصغيرة المراد الاستثمار فيها من قبل الدولة).

- بناء مصادر بيانات موثوق فيها من أجل تمويل المشروعات الصغيرة

ينبغي أن يشمل أي إطار فعال لجمع البيانات على الصعيد الوطني بذل جهود لتوحيد تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة وغيرها، وإكمال عملية جمع البيانات إلى هيئة مركزية تتمثل في البنك المركزي المصري/ جهة الرقابة المصرفية باعتباره الجهة الممثلة للقطاع المصرفي، وأيضاً الهيئة العامة للرقابة المالية باعتبارها الجهة الرقابية على المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال الإقراض متناهي الصغر وتمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، وإجراء مسح للمشروعات الصغيرة لتحديد شرائح المشروعات الصغيرة التي تعاني من نقص في الخدمات المالية ووضع تقدير كمي لتلك المشروعات، حيث توفير البيانات الديموجرافية عن المشروعات الصغيرة من حيث عدد العاملين، والمبيعات السنوية وحجم الأصول بهدف

تيسير الوضع المالي للمشروع، وأيضاً اشتراط تقديم معلومات سنوية عن النشاط والجانب المالي يمكن أن يوفر مقاييس مهمة عن حجم المشروعات الصغيرة، ودخولها السوق/ وخروجها منه، واتجاهات القطاع، وفرص الحصول علي التمويل، والتوجه إلي تمويل شرائح معينة في السوق.

رابعاً: مقترحات لدعم الجانب اللوجستي للمشروعات الصغيرة

- دعم التدريب والتأهيل المهني لأصحاب المشروعات الصغيرة

يمثل نقص العمالة المدربة تحدياً من التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة وتعيق توسعها وتطورها، من خلال الدراسة الميدانية أوضحت عدم وجود عمالة ماهرة وضعف المهارات لدي العاملين مثل: مهارة استخدام الحاسب الألى، ارتفاع أسعار العمالة مع ارتفاع التكاليف المعيشية، لذلك يجب أن تساهم الجهات القائمة على دعم وتنمية المشروعات الصغيرة وبالتعاون مع المنظمات غير الحكومية (الجمعيات الأهلية) في إتاحة فرص التدريب التقني والتأهيل المهني للعاملين في القطاع غير الرسمي وتزويدهم بالأساليب الفنية والتقنية لرفع مستوى الإنتاج، فالمنظمات غير الحكومية (الجمعيات الأهلية) لديها المرونة الكافية والقدرة على معرفة احتياجات السوق من العمالة المدربة والمهارات الفنية المطلوبة لبدء مشروع صغيرة، لذلك نقترح ضرورة التوافق بين التعليم و الكفاءات المطلوبة في سوق العمل، وعلى المستوى القومي يجب تفعيل مراكز التدريب الحالية، والاهتمام بالتعليم الفني، حيث يوجد ١٦ مركزاً للتدريب على مستوى الجمهورية منها: ١٤ مركزاً بالقاهرة، ومركز في دمياط لصناعة الاثاث، ومركز المنيا للصناعات الغذائية، ويتم تمويلها جميعاً من الموازنة العامة للدولة، وتشجيع التعاون القائم جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر والمنظمات غير الحكومية في تخصيص منح ودعم لتلك المنظمات (الجمعيات الأهلية) لتقديم دورات تأهيلية

وتدريبية لصغار المستثمرين للبدء في مشروعاتهم الصغيرة أو لدعم إدارتهم لمشروعاتهم القائمة.

- دعم أسعار المدخلات للمشروعات الصغيرة

أكدت نتائج الدراسة الميدانية أن أغلبية المشاكل والعقبات غير التمويلية التي تواجه أفراد عينة البحث تتلخص في ارتفاع أسعار المواد المستخدمة في العملية الإنتاجية مما يؤدي إلى ارتفاع ثمن البضاعة وتحميل تكلفتها النهائية على المستهلك وبالتالي أدى إلى عزوف المستهلكين المحليين عن شراء تلك المنتجات والاتجاه إلى المنتجات المستوردة، وأشار معظم أفراد العينة إلى التقلبات الاقتصادية التي تمر بها الدولة خلال تلك الفترة من حيث رفع الدعم عن الطاقة، وارتفاع تكاليف النقل، واحتكار بعض تجار الجملة للمواد الخام المستوردة لحين ارتفاع سعر الدولار، لذلك نقترح تشجيع وتحفيز المشروعات الصغيرة من خلال دعم أسعار المدخلات مثل: المرافق العامة من (كهرباء - مياه - غاز - وسائل النقل)، وأسعار المواد الخام المستخدمة في العملية الإنتاجية للمشروعات الصغيرة، وتوفير برامج دعم لأسعار الطاقة للمشروعات الصغيرة المسجلة رسمياً والمنظمة في دفع الضرائب، وهذا الدعم سوف يشجعهم على التحول والدخول في القطاع الرسمي للاستفادة من دعم الحكومة.

- تشجيع ودعم تسويق منتجات المشروعات الصغيرة داخلياً

أبرزت نتائج البحث الميداني دور المنظمات غير الحكومية (الجمعيات الأهلية) في توفير بعض المعارض الداخلية بالتعاون والتنسيق مع جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، أشار أفراد العينة محل الدراسة أن توفير فرص المشاركة في المعارض من قبل الجمعيات أمر مهم وضروري في الترويج والتسويق لمنتجات المشروعات الصغيرة، ولكن هناك قلة المعارض المجانية الداخلية لدعم المشروعات الصغيرة وغيرها، لذلك

نقترح ضرورة تشجيع وتحفيز منتجات المشروعات الصغيرة داخلياً، وضرورة دعم الحكومة للمنظمات غير الحكومية (الجمعيات الأهلية) في عملية تسويق وترويج منتجات المشروعات الصغيرة عن طريق إتاحة المزيد من المعارض مثل: ديارنا، ومعرض القاهرة الدولي، مع توفير دعابة تسويقية جديدة ومبتكرة لجذب مستهلكي السوق المحلية، وأيضاً توفير معارض محلية لتشجيع صغار المنتجين في المحافظات وليس التركيز على الحضر فقط، بالإضافة إلى تشجيع وتحفيز المشروعات الصغيرة الإلكترونية وتشجيع تصديرها من خلال فتح أسواق جديدة.

- توفير حوافز تصديرية لصغار المستثمرين

يواجه أصحاب المشروعات الصغيرة عقبة التسويق خارجياً لمنتجاتهم نظراً لعدم الدراية الكافية بحجم ومتطلبات الأسواق الخارجية، فهناك نقص المعلومات عن كيفية تحسين التقنيات المستخدمة في حدود إمكانياتهم، وعدم توافر المعلومات عن سبل الدعم الحكومي لصغار المستثمرين لتسويق منتجاتهم خارجياً، لذلك نقترح تقديم المساندة الحكومية لتمويل الصادرات أو حوافز التصدير، من خلال تقديم إعانات صغار المصدرين وتوفير المعلومات عن أسواق لتصدير أو تسهيل العمل الجماعي من قبل صغار المنتجين، من خلال جمعيات الأعمال القطاعية من أجل التعرف بصورة مشتركة على فرص التصدير وزيادة جودة الإنتاج وتطابقه مع المعايير الدولية.

التوصيات

التوصيات

- استناداً إلى ما تناولته الدراسة في محاورها المختلفة، وإلى النتائج التي توصلت إليها، يمكن تكثيف التوصيات بما يلي:
- وتوصلت الدراسة إلى التوصيات التالية: -
- (١) أهمية إتاحة برامج تمويلية ميسرة لدعم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر بأسعار فائدة منخفضة للمشروعات القائمة.
 - (٢) زيادة حجم القروض وتنويع المنتجات المالية وأنظمة السداد لتشمل مختلف المشروعات الصغيرة على حسب طبيعة النشاط الاقتصادي وحجم الإنتاج.
 - (٣) أهمية توفير قروض بدون فوائد للمشروعات الناشئة تشجيعاً لهذه الفئة من المشروعات.
 - (٤) أهمية تقديم منح من جهة الحكومة للجمعيات الأهلية لعمل برامج تنمية للفئات الفقيرة المستهدفة بهدف تدريب تلك الفئات على مهارات فنية وإدارية تكسبهم القدرة على إنشاء مشروعاتهم الصغيرة.
 - (٥) أهمية ربط إقراض المشروعات الصغيرة بالتعليم وتحفيز المستفيدين على استمرارية تعليم أولادهم.
 - (٦) أهمية تقديم حوافز ضريبية وعدم المحاسبة الضريبية بأثر رجعي وزيادة سنوات الإعفاء الضريبي لتشمل ١٠ سنوات على حسب طبيعة نشاط المشروع.
 - (٧) دعم دور الرقابة المالية كجهة منظمة للإقراض متناهي الصغر ومراقبة الجمعيات الأهلية العاملة في مجال الإقراض متناهي الصغر في تحديد سعر الفائدة للقروض ووضع حد أقصى لسعر فوائد القروض الصغيرة، وليس فقط إعطاء ترخيص مزاولة النشاط التمويلي؛ ولكن أيضاً بحث ومتابعة حالة نجاح المستفيدين من مشروعاتهم.
 - (٨) التوسع في إقامة المعارض المحلية والخارجية لمساعدة أصحاب المشروعات الصغيرة.

قائمة المراجع

❖ المراجع العربية

- إبراهيم، محمود نحمده علي (يوليو ٢٠١٦). " دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد المصري عام ٢٠١٥"، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
- أبو العينين، سوزان حسن (يوليو ٢٠١٤). " محددات تمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة من الخدمات التمويلية في الاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠١٢)، مجلة النهضة، مجلد الخامس عشر، العدد ٣.
- الأسرج، حسين عبد المطلب (سبتمبر ٢٠١٠). " سياسات تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، مجلة البحوث والدراسات العربية، مصر، العدد ٥٣.
- بدير، أحمد متولي (٢٠١٦). " التطبيقات والنماذج المقترحة لإدارة مخاطر تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والصغيرة جداً (دراسة تطبيقية على الحالة المصرية)"، المعهد المصرفي المصري، البنك المركزي المصري.
- البرادعي، ليلي (٢٠١٠). " نحو تعميق مفاهيم التنافسية في مجال ريادية الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة"، ورشة عمل، الإسكندرية - مصر.
- البرادعي، مني (٢٠١٦). " المشروعات الصغيرة والمتوسطة: الوسط المفقود والحصول على التمويل"، مؤتمر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، البنك المركزي المصري، المعهد المصرفي المصري.

- البنك الدولي (٢٠٠١). "تقرير عن التنمية في العالم ٢٠٠٠/٢٠٠١ (شن هجوم على الفقر)".
- البنك الدولي (مارس ٢٠١٩). "مشروع تحفيز ريادة الأعمال لخلق فرص العمل، متوفر على الموقع الالكتروني، <http://documents.worldbank.org> تاريخ التسجيل ٢٩/٦/٢٠١٩.
- جاب الله، فتحية المبروك علي (٢٠١٧). علاقة التمويل بالاقتراض من المصارف المتخصصة المصرية في ربحية المشروعات الصغيرة، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، كلية التجارة بالأسماعيلية، جامعة قناة السويس.
- جامع، نيفين (مارس ٢٠١٨). "الشمول المالي والمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر"، حلقة نقاشية، وقائع الجلسة السادسة، لقاء الخبراء، معهد التخطيط القومي، الموسم العلمي ٢٠١٧/٢٠١٨.
- جريدة أخبار اليوم، ٤ أسباب أوقفت تمويل النشاط التجاري بمبادرة «المركزي» للمشروعات الصغيرة، تاريخ التسجيل ١٧ يناير ٢٠١٩، الموقع الالكتروني لجريدة أخبار اليوم
- جريدة اليوم السابع، مصر تستهدف خفض الفقر إلى النصف بحلول ٢٠٢٠، تاريخ التسجيل ٢١/٣/٢٠١٩، متاح على الموقع الالكتروني لجريدة اليوم السابع www.youm7.com
- جمعية رجال أعمال إسكندرية (أبريل ٢٠١٩). "مناخ الأعمال للمشروعات الصغيرة والمتوسطة"، ندوة، المنتدى العالمي لمصر بكرة، الغردقة.

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (أغسطس ٢٠١٦). "دراسة واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٥)"، مرجع رقم ٨٠-٢٣٤٢٤-٢٠١٦.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (مايو ٢٠١٩). "أهم مؤشرات بحث الدخل والإنفاق والإستهلاك لعام ٢٠١٧/٢٠١٨".
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (نوفمبر ٢٠١٠). "المؤسسات غير المصرفية الحكومية ودورها في تمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في مصر".
- جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر (ديسمبر ٢٠١٩). "تقرير انجازات جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر"، متوفر علي الموقع الالكتروني www.msme.eg، تاريخ التسجيل ٢٠٢٠/١/١١.
- خوني رابح (٢٠٠٨). "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها"، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة.
- درج، علي أحمد (٢٠١٥). "التجربة الماليزية التنموية والدروس المستفادة منها عربياً"، مجلة العلوم المصرفية والتطبيقية، جامعة بابل، مجلد ٢٣، العدد ٢٣.
- الزلالط، شيماء السيد (٢٠١٢). "قياس مدى كفاءة التمويل الدولي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة"، (دراسة تطبيقية عن مصر عن الفترة ١٩٩١-٢٠١٠)، رسالة ماجستير، قسم اقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

- السيد، محمد عثمان عبد الواحد (يوليو ٢٠١٦). "دور السياسات المالية في مصر لتنمية المشروعات الصغيرة في مصر، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد الثاني، المجلد الثالث والخمسون.
- السيسي، صلاح الدين (٢٠٠٩). "استراتيجيات وآليات دعم وتنمية المشروعات المتناهية الصغر والمتوسطة : ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار المتغيرات العالمية والمحلية، دار الفكر العربي، القاهرة.
- شاهين، محمد مصطفى أحمد (٢٠١٨). "أثر التوسع في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة على ربحية البنوك (بالتطبيق على البنوك التجارية المصرية)، رسالة ماجستير، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، جامعة عين شمس.
- الشربيني، إيمان أحمد (مايو ٢٠١٦). "مستقبل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في مصر"، لقاء الخبراء، معهد التخطيط القومي.
- شقرة، نوران (٢٠١٤). "أدوات التمويل المتاحة لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة"، مركز العقد الاجتماعي، مركز دعم واتخاذ القرار مجلس الوزراء، القاهرة: مصر.
- الشيخ، هدي حسين (فبراير ٢٠١٢). "أثر تمويل البنوك التجارية على المشروعات الصغيرة"، المؤتمر السابع عشر لإدارة الأزمات، القاهرة.
- صادق، نيفين طلعت (يونيو ٢٠١٣). "احتياجات المشروعات الصغيرة في مصر"، مجلة القراءة والمعرفة، العدد ١٤٠، مصر.

- صندوق النقد العربي، (أكتوبر ٢٠١٧). "بيئة أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة الوضع الراهن والتحديات"، أبو ظبي: دولة الإمارات العربية المتحدة.
- الصوص، سمير زهير (٢٠١٠). "بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة: نماذج يمكن الاحتذاء بها في فلسطين، وزارة الاقتصاد الوطني، فلسطين.
- طيبة، أحمد عبد السميع (٢٠٠٨). "مبادئ الإحصاء"، دار البداية، الطبعة الأولى.
- عبد البر، عبد الحميد صديق (أبريل ٢٠١٣). "تجربة المشروعات الصغيرة في مصر المعوقات والتحديات وأساليب العلاج دراسة مقارنة مع التجارب الدولية"، مجلة مصر المعاصرة، القاهرة، العدد ٥١٠.
- عبد الستار، ندي محمد (٢٠١٠). "المشكلات الائتمانية التي تواجه المشروعات الصناعية الصغيرة"، رسالة ماجستير، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان.
- عبد العال، محمد عبد الرحمن (٢٠١١). "تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال سوق الأوراق المالية - دراسة حالة بورصة النيل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
- عبد العزيز، سلوي محمد (٢٠١٣). "سياسات الحد من الفقر في الريف المصري (مع إشارة خاصة لتجربة بنك التنمية والائتمان

- الزراعي المصري مقارنة بجرامين بنك وبنجلادش"، رسالة دكتوراة، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
- عبد المعطي، إيمان محمد علي (٢٠١٧). "النهوض بالصناعات الصغيرة في مصر السبل والإليات"، رسالة ماجستير، معهد التخطيط القومي.
- عبدالفتاح، رجب وائل (٢٠١٦). "التطبيقات والنماذج المقترحة لإدارة مخاطر تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والصغيرة جداً"، المعهد المصرفي المصري، البنك المركزي المصري.
- عبدالمنعم، هبة & الوليد طلحة & طارق اسماعيل (٢٠١٩). "النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة"، صندوق النقد العربي، أبو ظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة.
- العبدلله، شادي يوسف & ساهر محمد عدوس (٢٠١٧). "دور المشاريع الصغيرة في الحد من الفقر والبطالة للمستفيدين من قروض صندوق التنمية والتشغيل في محافظة إربد"، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، الأردن، العدد ٣.
- عبده، مرقص عبد المسيح (٢٠١٤). "دور المنظمات غير الحكومية في الحد من الفقر"، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة عين شمس.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (٢٠٠٣). "الفقر وطرق قياسه في منطقة الاسكوا (محاولة لبناء قاعدة بيانات لمؤشرات الفقر)، الأمم المتحدة: نيويورك.

- الليثي، هبة(سبتمبر ٢٠١٩). "قراءة تحليلية في بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام ٢٠١٧/٢٠١٨"، ورشة عمل، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، القاهرة.
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني(٢٠١٧). "التمويل الميكروي والصغير في الأردن"، مؤتمر المنشآت الميكروية والصغيرة والمتوسطة الأول، غرفة صناعة الأردن، الأردن.
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني(يناير ٢٠٢٠). "نحو خارطة لتمكين أداء المنشآت الميكروية والصغيرة والمتوسطة"، مؤتمر المنشآت الميكروية والصغيرة والمتوسطة الثاني، غرفة صناعة الأردن، الأردن.
- المجلس الدولي للمشروعات الصغيرة(يونيو ٢٠١٨). "التقرير السنوي بشأن المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة"، الاجتماع السنوي، الأمم المتحدة.
- محمد، عبد الكريم إبراهيم(٢٠١٢). "دور المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر وأهم المشاكل التي تواجهها"، مؤتمر دعم وتنمية المشروعات الصغيرة، بالتعاون بين كلية التجارة، جامعة عين شمس والمنظمة الوطنية الدولية لحقوق الإنسان.
- محمد، علا السيد(أكتوبر ٢٠١٨)، "التمويل المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة دراسة مقارنة بين المويل التقليدي والتمويل الاسلامي"، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مجلد ١٩، عدد ٤.

- مرعي، إيمان أحمد، (يناير ٢٠١٨). "دعم المشروعات الصغيرة: خبرة الدول المتقدمة والدول النامية، مجلة رؤى مصرية، القاهرة، العدد ٣.
- المركز المصري لدراسات السياسات العامة (٢٠١٨). " دليل قطاع المشروعات الصغرى والصغيرة فى مصر" المشكلات والإصلاحات اللازمة لبيئة أعمال جيدة"، القاهرة.
- المركز المصرى لدراسة السياسات العامة (٢٠١٧). " مشكلات التمويل متناهي الصغر"، سلسلة أوراق سياسات إصلاح مناخ الأعمال والمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، القاهرة.
- المركز المصرى للدراسات السياسية العامة (٢٠١٨). " كيف يمكن الاستفادة من الجمعيات فى توفير التمويل"، سلسلة بدائل التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، القاهرة.
- معهد التخطيط القومى (أكتوبر ٢٠١٦). "الإجراءات الداعمة لإندماج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية فى القطاع الرسمي فى مصر"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم ٢٧٥.
- معهد التخطيط القومى (يونيو ٢٠١٢). " رؤية مستقبلية للأدوار المتوقعة للجهات الممولة للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة فى مصر فى ظل التغيرات الراهنة"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، القاهرة: مصر، رقم (٢٣٨).
- معهد التخطيط القومى (١٩٩٥). " تقرير التنمية البشرية".

- معهد التخطيط القومي (٢٠٠٨). "التجارب التمويلية في كوريا الجنوبية، ماليزيا والصين: الاستراتيجيات والسياسات الدروس المستفادة"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، سلسلة رقم (٢١١).
- معهد التخطيط القومي & المعهد العربي للتخطيط (٢٠١٩). "تقرير التنمية البشرية: المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصادات العربية: دور جديد لتعزيز التنمية المستدامة"، الإصدار الرابع.
- المغربي، لمياء محمد (٢٠٠٣). "نحو إستراتيجية لمواجهة الفقر في مصر دراسة حالة التجربة الماليزية، المجلة المصرية للتخطيط والتنمية، سلسلة التخطيط والتنمية، معهد التخطيط القومي.
- منظمة الأمم المتحدة (سبتمبر ٢٠١٠). "حقوق الإنسان والصحة واستراتيجيات الحد من الفقر"، سلسلة منشورات الصحة وحقوق الإنسان، العدد ٥.
- منظمة العمل الدولية (٢٠١٦)، صاحبات المشروعات الصغيرة يمضين قدماً، دليل المدربين والمدربات، مكتب منظمة العمل الدولية، القاهرة .
- مؤسسة التمويل الدولية (٢٠٠٩). "دليل المعرفة المصرفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، متاحة على الموقع الإلكتروني www.findevgateway.org، تاريخ التسجيل ٢٠١٨/٦/١
- مؤسسة بيت الحكمة للدراسات الاستراتيجية، (نوفمبر ٢٠١٢). "مستقبل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في مصر"، مجلة دليل بيت الحكمة لصانع القرار، العدد ٥.
- الموقع الرسمي لجريدة اليوم السابع، مصر تستهدف خفض الفقر إلى النصف بحلول ٢٠٢٠، متاح على الموقع الإلكتروني، www.youm7.com، تاريخ التسجيل ٢٠١٩/٣/٢١.

- نبيل، مروة أحمد(٢٠٢٠). "فاعلية برامج جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في مواجهة مشكلة البطالة"
- نيفين طلعت صادق، احتياجات المشروعات الصغيرة في مصر، دراسة بحثية، مجلة القراءة والمعرفة، العدد ١٤٠، مصر، يونيو ٢٠١٣.
- الهيئة العامة للرقابة المالية(٢٠١٠). "صناعة التمويل الأصغر في مصر".
- الهيئة العامة للرقابة المالية(٢٠٢٠). "تقرير نهاية عام ٢٠١٩ عن نشاط التمويل متناهي الصغر"، القاهرة: مصر.
- وزارة التجارة والصناعة(ديسمبر ٢٠١٧). "الاستراتيجية الوطنية والخطة التنفيذية للمشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر وريادة الأعمال".
- وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري("استراتيجية التنمية المستدامة - رؤية مصر ٢٠٣٠، متاح على الموقع الالكتروني <http://mpmar.gov.eg>، تاريخ التسجيل ٢٠١٩/٤/١.

❖ المراجع الأجنبية

- Abdel Ghafar. Adel, (July 2016). "Educated but Unemployed: The Challenge Facing Egypt's Youth", Brookings Doha Center, Policy Briefing, Retrieved , August 16, 2018, From <https://www.brookings.edu>
- Ayadi, R., Sessa, E., El Said, H. H., Ahmed, R. H., Alshyab, N., Sandri, S., ... & Ferchichi, M. G. (2017). "Micro, small and medium sized enterprises development in Egypt, Jordan, Morocco and Tunisia: structure, obstacles and policies". Euro-Mediterranean Network for Economic Studies (EMNES), 3, 1-88
- Data.worldbank.org. (2019). "Poverty Headcount Ratio At National Poverty Lines(% Of Population) Data". Retrieved August 2019 From <https://data.worldbank.org/country/malaysia?view=chart>
- Egyptian Banking Institute (2011). "SMEs Experience in Malaysia", Second Series 2011, Cairo: Egyptian Banking Institute.
- Eisbc.org. (2020). Definition Of Indian Smes, Retrieved on 8 August 2020 From http://www.eisbc.org/Definition_of_Indian_SMEs.aspx
- El Mahdi. Ali, Abd El Hamid. Doha. (2005). "The Small Business Informality Challenge: Lessons Learned From Country Experience and The Road ahead of Egypt", Economic Research Forum.
- EL Said, Hala , Al-Said, Mahmmoud , Zaki, Chahir. (May 2013). "What Determines The Access To Finance of SMEs? Evidence From The Egyptian Case, Economic Research Forum, Working Paper No. 752

- International Labour Organization,I.L.O.(2015)." Small and Medium –sized Enterprises and decent and Productive Employment Creation, International Labour Conference, Retrieved on 5/3/2016 from www.ilo.org.
- International Labour Organization,I.L.O.(2017)." DECENT WORK IN EGYPT:2016 RESULTS, Retrieved 5/7/2018 From <https://www.ilo.org/Search5/search.do>
- International Monetary Fund ,I.M.F ,(2019)." Financial Inclusion of Small and Medium- Sized Enterprises In the Middle East and Central Asia", Middle East and Central Department, No.19/02 ,p.50 ,Retrieved December25.2019,From www.imf.org
- International_Finance_Group, I. F. C.(2012). Interpretation Note on Small and Medium Enterprises and Environmental and Social Risk Management. World Bank Group, Business Report. ,Retrieved on 1/8/2015 From www.ifc.org
- Khoda, M.(2020). NGOs’ Capacity Building and Mission Drift: Commercialization of Microfinance Programs and Poverty Reduction in Bangladesh. JYU dissertations.
- Korea SMEs and Startups Agency,(2017), Definition of Korean SMEs, Retrieved july 6 2017, From <http://www.kosmes.or.kr/sbc/SH/EHP/SHEHP024M0.do>
- Organization for Economic Co-operation Development, O.C.E.D,(October2018)." Private sector engagement through co-operation in Egypt “, Country Case Study 8, Retrieved on 2/2/2019 From <http://www.oecd.org>

- Sitorus, Djauhari(December 2017).” Improving access To Finance For SMEs in Tanzania: Learning From Malaysia's Experience”, Retrieved on 1/5/2018 From <https://blogs.worldbank.org>
- SME Corp. Malaysia,(December 2019).” SME Annual Report 2018/19”, Retrieved January 20.2020, From<https://www.smecorp.gov>
- Storey, D. J.(2016). Understanding the small business sector. Routledge.
- United Nations Conference on Trade and Development,U.N.C.T.A.D,(2011), ” Best Practices in Investment for Development: How to Create and Benefit from FDI-SME Linkages - Lessons from Malaysia and Singapore,New York and Geneva:United Nations”, p 15,Retrieved on 28/8/2018 From [https:// unctad.org/en/Docs/diaepcb200918_en.pdf](https://unctad.org/en/Docs/diaepcb200918_en.pdf)
- Verheugen, G.(2005). The new sme definition: user guide and model declaration. Enterprise and Industry Publications, European Commission.
- World Bank(2005).”Poverty Manual” ,Retrieved on 1/11/2018 From [http:// siteresources. worldbank. org/ PGLP/ Resources/PMch1.pdf](http://siteresources.worldbank.org/PGLP/Resources/PMch1.pdf)
- World Bank(2015).” Small and Medium Enterprises(SMEs) Finance" , Retrieved on july6.2018 From <https://www.albankaldawli.org/>
- World Bank(2018).” Doing Business 2017:Reforming To Create Jobs”, Retrieved 3/7/2019 From [https:// www.albankaldawli.org/](https://www.albankaldawli.org/)

- World Bank Group(2017).” Doing Business 2017: Equal Opportunity For All”, P.7, Retrieved 3/4/2019 From <https://www.albankaldawli.org/>
- World Bank Group,(2020). “Malaysia’s Experience with the Small and Medium Sized Enterprises Master plan: Lessons Learned,Retrieved march20.2020 From <https://www.worldbank.org/en/country/malaysia/publication/malaysias-experience-with-the-sme-masterplan-lessons-learned>
- World Bank,(2016). “Enterprise Survey(2016)” , Online data access: [http:// www.enterprise survey.org/](http://www.enterprise-survey.org/)
- World Trade Organization,W.T.O,(2016). “ Leveling the trade field for SMEs” , World Trade Report ,2016

الملاحق

ملحق رقم (١)
استمارة استبيان

ملحق (١)

استمارة استبيان

عن دور المنظمات غير الحكومية في تمويل المشروعات الصغيرة في
محافظة القاهرة

في إطار الإعداد للحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية
إعداد الباحثة

خلود حامد حبيب

* هذه الاستمارة تستخدم لأغراض البحث العلمي فقط، لا تتداول المعلومات
الخاصة بالمبحوثين أيضاً.

استمارة الاستبيان

لعملاء المشروعات الصغيرة (إقراض فردي) من الجمعيات الأهلية

يهدف هذا الاستبيان إلى تحديد أثر تمويل المشروعات الصغيرة على التخفيف من
حدة الفقر وذلك من خلال آراء سيادتكم حول الدور التمويلي للجهة الممولة (الجمعية)
والتي من شأنها أن تعزز تمويل ودعم مشروعاتكم وتحسين مستوى المعيشة والذي
بدوره يُخفف من حدة الفقر.

إن مشاركتكم بأرائكم وخبراتكم في هذا المجال ستثري هذه الدراسة علماً بأن
أرائكم حول الدراسة المطروحة ستكون محل اهتمام الباحث وستستخدم لأغراض
البحث العلمي.

ونظراً لتعدد أوجه استمارة الاستبيان في طريقة الاختيار بين الإجابات يرجو الباحث
من سيادتكم مراعاة ما يلي:-

- قراءة كافة العبارات ثم البدء بوضع إشارة (√) في المربع الذي يمثل دقة وصفك
للموقف المطلوب وما تعكسه حقيقة ما هو موجود فعلاً.

- أن الهدف من الاستبيان الوصول إلى رأيكم الواضح والصريح في العبارة
المطروحة فليس هناك إجابة صحيحة أو خاطئة.

- مراعاة الاختيار الدقيق بين الفقرات نظراً لاختلاف اعتماد الاستبيان على عدة
مقياس وأدوات اختبار.

القسم الأول

بيانات شخصية

اسم صاحب المشروع / يمكن ذكر/ عدم ذكر الاسم بناء على رغبة المبحوث

النوع: ذكر () أنثى ()

عمر صاحب المشروع / ()

الحالة الاجتماعية لصاحب المشروع: أعزب () متزوج () متزوج ويعول () أرمل ()

الحالة التعليمية لصاحب المشروع: يقرأ ويكتب () مؤهل متوسط ()

مؤهل فوق المتوسط () مؤهل جامعي ()

بيانات المشروع الصغير

طبيعة العمل بالمشروع تجاري () صناعي () خدمي ()

إجمالي رأس مال المشروعجنية اسم الجهة

الممولة (الجمعية):

هيكل تمويل المشروع الصغير..... نسبة التمويل الذاتي إلى القرض

....

يوجد قرض واحد من الجهة الممولة (الجمعية) حالياً أم يوجد أكثر من قرض

من جهات أخرى نعم () لا ()

الهدف من القرض: بدء مشروع جديد ()

تدعيم مشروع قائم (حديث التأسيس) ()

عمر المشروع سنه

م	العبارة	موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقاً
١	تُعد إجراءات الحصول على القرض مُيسرة بدرجة كافية					
٢	تُعد فترة السماح قبل سداد أقساط القرض كافية					
٣	تُعد سعر فائدة القرض مناسبة					
٤	يُعد مبلغ القرض مناسب لتمويل مشروعك الصغير					
٥	تُعد مدة القرض كافية					
٦	يُعتبر مبلغ القسط مناسب لإيراد المشروع الشهري					
٧	يُساعد القرض على استمرارية المشروع والقدرة على التوسع					
٨	تُوجد متابعة مستمرة من الجهة الممولة لمشروعك لتفادي التعثر والمشكلات التي يمكن أن تحدث					
٩	تُوفر الجهة الممولة (الجمعية) الدعم اللازم لحل مشاكل (التعثر المالي - ضعف المبيعات)					
١٠	تُقوم الجهة الممولة (الجمعية) بتقديم إرشادات وتوجيهات لك لتسويق منتجاتها					
١١	تُوفر الجهة الممولة (الجمعية) معارض داخلية لعرض منتجات مشروعك الصغير					
١٢	يُغطي الدخل الناتج من المشروع الممول من الجمعية احتياجات الأسرة					
١٣	يُساعد الدخل الناتج من المشروع الممول من الجمعية على توفير جزء من المال بعد تغطية احتياجاتك (بهدف الادخار)					
١٤	يُكفي الدخل المتولد من المشروع الممول من الجمعية لتغطية كافة مصاريف تعليم أولادك					

م	العبارة	نعم	لا
١٥	يُوجد أطفال لديك تسربوا من التعليم بسبب ضعف الإمكانيات المادية قبل البدء للمشروع والحصول على مساهمات الجمعية		

م	العبارة	موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقاً
١٦	يساهم الدخل الناتج من المشروع الممول من الجمعية في توفير كل تكاليف الرعاية الصحية لك و أفراد الأسرة					
في حالة الإجابة بغير موافق أو غير موافق إطلاقاً يرجى الإجابة على السؤال						
م	العبارة	نعم	لا			
١٧	يساهم الدخل الناتج من المشروع الممول من الجمعية في توفير جزء من تكاليف الرعاية الصحية لك و أفراد الأسرة					

القسم الثاني

المشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة (تخص مشروعات الصغير وليس
الجهة الممولة).

١ - مشاكل في إدارة المشروع.

.....

٢ - مشاكل في تسويق منتجات مشروعك.

.....

٣ - مشاكل أخرى (يرجي ذكرها)

.....

ملحق رقم (٢)
الملحق الإحصائي

ملحق (٢)

الملحق الاحصائي

أ- التكرارات والنسب المئوية للبيانات ال

جدول (١)

Gander (الجنس)					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ذكر	45	68.2	68.2	68.2
	أنثى	21	31.8	31.8	100.0
	Total	66	100.0	100.0	

جدول (٢)

Education (التعليم)					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	يقرأ ويكتب	16	24.2	24.2	24.2
	مؤهل متوسط	31	47.0	47.0	71.2
	مؤهل فوق المتوسط	7	10.6	10.6	81.8
	مؤهل جامعي	12	18.2	18.2	100.0
	Total	66	100.0	100.0	

جدول (٣)

Nature (طبيعة النشاط الاقتصادي)					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	تجاري	48	72.7	72.7	72.7
	صناعي	9	13.6	13.6	86.4
	خدمي	9	13.6	13.6	100.0
	Total	66	100.0	100.0	

جدول (٤)

Target					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	3	4.5	4.5	4.5
	تدعيم مشروع قائم	63	95.5	95.5	100.0
	Total	66	100.0	100.0	

ب - الإحصاءات الوصفية للمتغيرات

	Min	Max	Mean	SD	Skewness		Kurtosis	
					Statistic	Std. Error	Statistic	Std. Error
S.Status	1	4	2.27	.755	0.159	0.295	-0.222	0.582
T.Capital	0	1000000	99651.52	138289.606	4.643	0.295	27.764	0.582
Fin.Structre	0	3	0.04	.308	8.124	0.295	66.000	0.582
Loan	0	2	1.26	.615	-0.215	0.295	-0.538	0.582
Age. Project	0	35	7.92	6.200	1.930	0.295	5.737	0.582

جدول (٥)

ج - معامل ألفا كرونباخ لقياس الثبات

جدول (٦)

Reliability Statistics		
Cronbach's Alpha	N of Items	المحور
0.687	7	كفاءة حجم التمويل
0.823	4	فعالية الخدمات غير التمويلية
0.681	6	تحسين المستوى المعيشي

د - الإحصاءات الوصفية لعبارات الدراسة

جدول (٧)

	Mean	Std. Deviation	Skewness		Kurtosis	
			Statistic	Std. Error	Statistic	Std. Error
Term1	4.15	0.769	-0.478	0.295	-0.497	0.582
Term2	3.85	0.899	-0.742	0.295	0.018	0.582
Term3	3.53	1.041	-0.632	0.295	-0.038	0.582
Term4	3.33	1.181	-0.511	0.295	-0.650	0.582
Term5	3.61	1.149	-1.053	0.295	.3460	0.582
Term6	3.83	0.887	-1.297	0.295	2.257	0.582
Term7	3.83	0.921	-1.118	0.295	1.612	0.582
Term8	3.94	0.839	-1.334	0.295	3.290	0.582
Term9	3.56	1.083	-0.460	0.295	-0.871	0.582
Term10	3.33	1.194	-0.514	0.295	-0.729	0.582
Term11	3.32	1.279	-0.308	0.295	-1.079	0.582
Term12	3.79	0.886	-1.480	0.295	3.017	0.582
Term13	3.47	1.011	-0.790	0.295	-0.002	0.582
Term14	3.27	1.131	-0.695	0.295	-0.422	0.582
Term15	1.94	0.240	-3.769	0.295	12.588	0.582
Term16	3.47	0.827	-0.574	0.295	0.300	0.582
Term17	1.09	0.290	2.913	0.295	6.685	0.582

هـ- مؤشرات الأهمية النسبية لعبارات الدراسة

جدول (٨)

Item	M	RII	Ranking by category	Overall ranking	Importance level
Term1	4.15	0.830	1	1	H
Term2	3.85	0.770	2	3	H-M
Term3	3.53	0.706	6	9	H-M
Term4	3.33	0.666	7	12	H-M
Term5	3.61	0.722	5	7	H-M
Term6	3.83	0.766	3	4	H-M
Term7	3.83	0.766	4	4	H-M
Term8	3.94	0.788	1	2	H-M
Term9	3.56	0.712	2	8	H-M
Term10	3.33	0.666	3	12	H-M
Term11	3.32	0.664	4	14	H-M
Term12	3.79	0.758	1	6	H-M
Term13	3.47	0.694	2	10	H-M
Term14	3.27	0.654	4	15	H-M
Term15	1.94	0.388	5	16	M-L
Term16	3.47	0.694	2	10	H-M
Term17	1.09	0.218	6	17	M-L

و- الاحصاءات الوصفية لمحاور الدراسة

جدول (٩)

Descriptive Statistics							
	N	Mean	Std. Deviation	Skewness		Kurtosis	
	Statistic	Statistic	Statistic	Statistic	Std. Error	Statistic	Std. Error
حجم التمويل	66	3.7338	0.58225	-0.220	0.295	0.115	0.582
فعالية الخدمات	66	3.5379	0.89791	-0.294	0.295	-0.926	0.582
تحسين المستوي المعيشي	66	2.8384	0.50125	-0.642	0.295	0.585	0.582

ز- ارتباط معامل بيرسون بين محاور الدراسة

جدول (١٠)

Correlations				
		كفاءة حجم التمويل	فعالية الخدمات	تحسين المستوي المعيشي
كفاءة حجم التمويل	Pearson Correlation	1	0.408**	0.509**
	Sig.(2-tailed)		0.001	0.000
	N	66	66	66
فعالية الخدمات	Pearson Correlation	0.408**	1	0.267*
	Sig.(2-tailed)	0.001		0.030
	N	66	66	66
تحسين المستوي المعيشي	Pearson Correlation	0.509**	0.267*	1
	Sig.(2-tailed)	0.000	0.030	
	N	66	66	66
**. Correlation is significant at the 0.01 level(2-tailed).				
*. Correlation is significant at the 0.05 level(2-tailed).				

ج- نتائج نموذج الانحدار لقياس أثر كفاءة حجم التمويل علي المساهمة في تحسين مستوى المعيشة

جدول (١١)

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	0.509 ^a	0.259	0.248	0.43476
a. Predictors: (Constant), كفاءة حجم التمويل				

١. اختبار التباين لقياس أثر كفاءة حجم التمويل على المساهمة في تحسين المستوى المعيشي

جدول (١٢)

ANOVA ^a						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	4.235	1	4.235	22.405	.000 ^b
	Residual	12.097	64	.189		
	Total	16.332	65			
Dependent Variable: تحسين المستوى المعيشي						
b. Predictors: (Constant), كفاءة حجم التمويل						

تقديرات نموذج الانحدار لقياس أثر كفاءة حجم التمويل علي المساهمة في تحسين المستوى المعيشي

جدول (١٣)

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.202	0.350		3.434	0.001
	كفاءة حجم التمويل	0.438	0.093	0.509	4.733	0.000
a. Dependent Variable: تحسين المستوى المعيشي						

ط- نتائج نموذج الانحدار لقياس أثر كفاءة حجم التمويل علي المساهمة في تحسين مستوى المعيشة

جدول (١٤)

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	0.267 ^a	0.071	0.057	0.48677
Predictors: (Constant), فعالية الخدمات غير التمويلية				

١. اختبار التباين لقياس أثر فعالية الخدمات غير التمويلية علي المساهمة في تحسين المستوى المعيشي

جدول (١٥)

ANOVA ^a						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1.167	1	1.167	4.926	0.030 ^b
	Residual	15.165	64	.237		
	Total	16.332	65			
a. Dependent Variable: تحسين المستوى المعيشي						
b. Predictors: (Constant), فعالية الخدمات غير التمويلية						

٢. تقديرات نموذج الانحدار لقياس أثر فعالية الخدمات غير التمويلية على
المساهمة في تحسين المستوى المعيشي

جدول (١٦)

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	2.310	0.245		9.418	0.000
	فعالية الخدمات	0.149	0.067	0.267	2.219	0.030
a. Dependent Variable: تحسين المستوى المعيشي						

ي- اختبار جودة مطابقة النموذج

Regression Weights:(Group number 1 – Default model)

ك - مؤشرات حسن المطابقة:

جدول (١٧): مؤشرات حسن المطابقة حسب نموذج المعادلات الهيكلية SEM

المؤشر	القيمة المقبولة للمطابقة	قيمة افضل مطابقة
١	P-value قيمة	أقل من ٠.٠٥
٢	مؤشر المطابقة المعياري Normed Fit Index(NFI)	أقل من ٠.٩ أو أكبر
٣	مؤشر المطابقة المتزايد Incremental Fit(IFI)	أقل من ٠.٩ أو أكبر
٤	مؤشر تاكر لوييس Tucker & Lewis Index(TLI)	أقل من ٠.٩ أو أكبر
٥	مؤشر المطابقة المقارن Comparative Fit Index(CFI)	أقل من ٠.٩ أو أكبر
٦	الجذر التربيعي لمتوسط خطأ الاقتراب Root Means Square Error of Approximation(RMSEA)	أقل من ٠.٠٥ مطابقة بين ٠.٠٥ - ٠.٠٨ جيدة بين ٠.٠٨ - ٠.١ متوسطة أعلى من ٠.١ مرفوضة

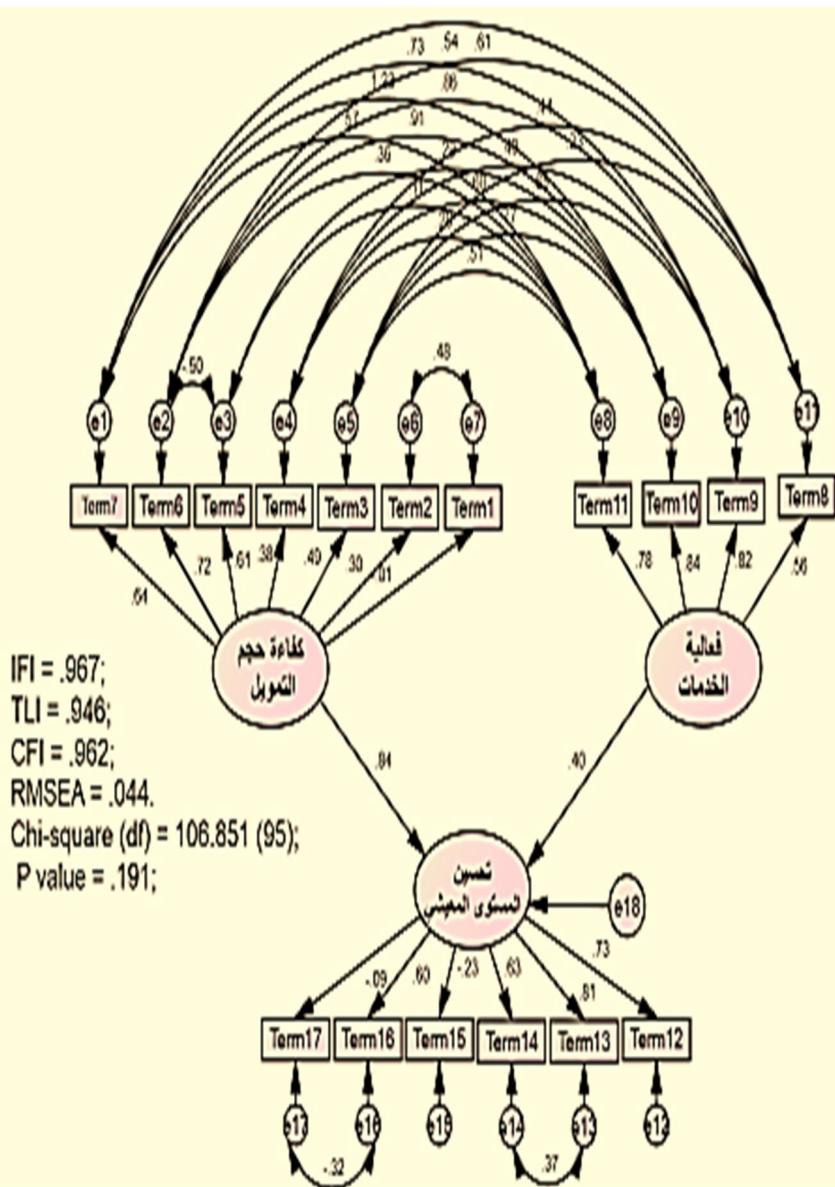
ل- مسار التأثير المباشر بين المحاور الثلاثة

			Estimate	S.E.	C.R.	P	Lable
تحسين مستوى المعيشة	<--	فعالية الخدمات غير التمويلية	0.261	0.086	3.041	.002	
تحسين مستوى المعيشة	<--	كفاءة حجم التمويل	0.905	0.210	4.317	***	
Term7	<--	كفاءة حجم التمويل	1.000				
Term6	<--	كفاءة حجم التمويل	1.035	0.229	4.516	***	
Term5	<--	كفاءة حجم التمويل	1.153	0.296	3.893	***	
Term4	<--	كفاءة حجم التمويل	0.743	0.269	2.766	0.006	
Term3	<--	كفاءة حجم التمويل	0.855	0.241	3.550	***	
Term2	<--	كفاءة حجم التمويل	0.437	0.181	2.422	.015	
Term1	<--	كفاءة حجم التمويل	-0.014	0.144	-0.096	0.923	
Term11	<--	فعالية الخدمات غير التمويلية	1.000				
Term10	<--	فعالية الخدمات غير التمويلية	1.020	0.147	6.944	***	
Term9	<--	فعالية الخدمات غير التمويلية	0.896	0.135	6.656	***	
Term8	<--	فعالية الخدمات غير التمويلية	0.463	0.104	4.431	***	
Term12	<--	تحسين مستوى المعيشة	1.000				
Term13	<--	تحسين مستوى المعيشة	1.269	0.218	5.818	***	
Term14	<--	تحسين مستوى المعيشة	1.091	0.242	4.510	***	
Term15	<--	تحسين مستوى المعيشة	-0.084	0.049	-1.727	0.084	
Term16	<--	تحسين مستوى المعيشة	0.755	0.170	4.435	***	
Term17	<--	تحسين مستوى المعيشة	-0.039	0.059	-0.663	0.507	

ل- التكرارات والنسب المئوية لعبارات استمارة الاستبيان

جدول (١٨)

	موافق جداً		موافق		محايد		غير موافق إطلاقاً			
	Count	%	Count	%	Count	%	Count	%	Count	%
Term1	0	0.0%	1	1.5%	12	18.2%	29	43.9%	24	36.4%
Term2	0	0.0%	8	12.1%	8	12.1%	36	54.5%	14	21.2%
Term3	3	4.5%	8	12.1%	16	24.2%	29	43.9%	10	15.2%
Term4	6	9.1%	11	16.7%	13	19.7%	27	40.9%	9	13.6%
Term5	6	9.1%	6	9.1%	7	10.6%	36	54.5%	11	16.7%
Term6	2	3.0%	4	6.1%	8	12.1%	41	62.1%	11	16.7%
Term7	2	3.0%	4	6.1%	10	15.2%	37	56.1%	13	19.7%
Term8	2	3.0%	1	1.5%	10	15.2%	39	59.1%	14	21.2%
Term9	1	1.5%	15	22.7%	8	12.1%	30	45.5%	12	18.2%
Term10	6	9.1%	12	18.2%	11	16.7%	28	42.4%	9	13.6%
Term11	6	9.1%	15	22.7%	10	15.2%	22	33.3%	13	19.7%
Term12	3	4.5%	2	3.0%	10	15.2%	42	63.6%	9	13.6%
Term13	3	4.5%	10	15.2%	12	18.2%	35	53.0%	6	9.1%
Term14	7	10.6%	9	13.6%	14	21.2%	31	47.0%	5	7.6%
Term15	4	6.1%	62	93.9%	0	0.0%	0	0.0%	0	0.0%
Term16	1	1.5%	7	10.6%	22	33.3%	32	48.5%	4	6.1%
Term17	60	90.9%	6	9.1%	0	0.0%	0	0.0%	0	0.0%



جدول (١٩)

Term1					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	1	1.5	1.5	1.5
	محايد	12	18.2	18.2	19.7
	موافق	29	43.9	43.9	63.6
	موافق جداً	24	36.4	36.4	100.0
	Total	66	100.0	100.0	

جدول (٢٠)

Term2					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق	8	12.1	12.1	12.1
	محايد	8	12.1	12.1	24.2
	موافق	36	54.5	54.5	78.8
	موافق جداً	14	21.2	21.2	100.0
	Total	66	100.0	100.0	

جدول (٢١)

Term3					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق إطلاقاً	3	4.5	4.5	4.5
	غير موافق	8	12.1	12.1	16.7
	محايد	16	24.2	24.2	40.9
	موافق	29	43.9	43.9	84.8
	موافق جداً	10	15.2	15.2	100.0
	Total	66	100.0	100.0	

جدول (٢١)

Term4					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق إطلاقاً	6	9.1	9.1	9.1
	غير موافق	11	16.7	16.7	25.8
	محايد	13	19.7	19.7	45.5
	موافق	27	40.9	40.9	86.4
	موافق جداً	9	13.6	13.6	100.0
	Total	66	100.0	100.0	

جدول (٢٢)

Term5					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	إطلاقاً موافق غير	6	9.1	9.1	9.1
	موافق غير	6	9.1	9.1	18.2
	محايد	7	10.6	10.6	28.8
	موافق	36	54.5	54.5	83.3
	جداً موافق	11	16.7	16.7	100.0
	Total	66	100.0	100.0	

جدول (٢٣)

Term6					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق إطلاقاً	2	3.0	3.0	3.0
	غير موافق	4	6.1	6.1	9.1
	محايد	8	12.1	12.1	21.2
	موافق	41	62.1	62.1	83.3
	موافق جداً	11	16.7	16.7	100.0
	Total	66	100.0	100.0	

جدول (٢٤)

Term7					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	إطلاقاً موافق غير	2	3.0	3.0	3.0
	موافق غير	4	6.1	6.1	9.1
	محايد	10	15.2	15.2	24.2
	موافق	37	56.1	56.1	80.3
	جداً موافق	13	19.7	19.7	100.0
	Total	66	100.0	100.0	

جدول (٢٥)

Term8					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق إطلاقاً	2	3.0	3.0	3.0
	غير موافق	1	1.5	1.5	4.5
	محايد	10	15.2	15.2	19.7
	موافق	39	59.1	59.1	78.8
	موافق جداً	14	21.2	21.2	100.0
	Total	66	100.0	100.0	

جدول (٢٦)

Term9					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	إطلاقاً موافق غير	1	1.5	1.5	1.5
	موافق غير	15	22.7	22.7	24.2
	محايد	8	12.1	12.1	36.4
	موافق	30	45.5	45.5	81.8
	جداً موافق	12	18.2	18.2	100.0
	Total	66	100.0	100.0	

جدول (٢٧)

Term10					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق إطلاقاً	6	9.1	9.1	9.1
	غير موافق	12	18.2	18.2	27.3
	محايد	11	16.7	16.7	43.9
	موافق	28	42.4	42.4	86.4
	موافق جداً	9	13.6	13.6	100.0
	Total	66	100.0	100.0	

جدول (٢٨)

Term11					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق إطلاقاً	6	9.1	9.1	9.1
	غير موافق	15	22.7	22.7	31.8
	محايد	10	15.2	15.2	47.0
	موافق	22	33.3	33.3	80.3
	موافق جداً	13	19.7	19.7	100.0
	Total	66	100.0	100.0	

جدول (٢٩)

Term12					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق إطلاقاً	3	4.5	4.5	4.5
	غير موافق	2	3.0	3.0	7.6
	محايد	10	15.2	15.2	22.7
	موافق	42	63.6	63.6	86.4
	موافق جداً	9	13.6	13.6	100.0
	Total	66	100.0	100.0	

جدول (٣٠)

Term13					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق إطلاقاً	3	4.5	4.5	4.5
	غير موافق	10	15.2	15.2	19.7
	محايد	12	18.2	18.2	37.9
	موافق	35	53.0	53.0	90.9
	موافق جداً	6	9.1	9.1	100.0
	Total	66	100.0	100.0	

جدول (٣١)

Term14					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق إطلاقاً	7	10.6	10.6	10.6
	غير موافق	9	13.6	13.6	24.2
	محايد	14	21.2	21.2	45.5
	موافق	31	47.0	47.0	92.4
	موافق جداً	5	7.6	7.6	100.0
	Total	66	100.0	100.0	

جدول (٣٢)

Term15					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق إطلاقاً	4	6.1	6.1	6.1
	غير موافق	62	93.9	93.9	100.0
	Total	66	100.0	100.0	

جدول (٣٣)

Term16					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق إطلاقاً	1	1.5	1.5	1.5
	غير موافق	7	10.6	10.6	12.1
	محايد	22	33.3	33.3	45.5
	موافق	32	48.5	48.5	93.9
	موافق جداً	4	6.1	6.1	100.0
	Total	66	100.0	100.0	

جدول (٣٣)

Term17					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	غير موافق إطلاقاً	60	90.9	90.9	90.9
	غير موافق	6	9.1	9.1	100.0
	Total	66	100.0	100.0	

ملخص الدراسة

ملخص الدراسة

أثر تمويل المشروعات الصغيرة في التخفيف من حدة الفقر

(دراسة تطبيقية على بعض المنظمات غير الحكومية العاملة في محافظة القاهرة)

تلعب المشروعات الصغيرة دوراً مهماً في الاقتصاديات المتقدمة والناهضة والنامية على حد سواء، نتيجة لمساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وتوفير فرص عمل ومكافحة الفقر، وخاصة في المناطق الريفية وبين النساء والشباب والفئات المحرومة اجتماعياً، بما يتناسب في دورها المحوري في سياق أجندة أهداف التنمية المستدامة العالمية لسنة ٢٠٣٠ SDGs، فالمشروعات الصغيرة تحقق نتائج فعالة من مردود اقتصادي واجتماعي، وتعمل على إتاحة تنمية حقيقية للمجتمع بهدف رفع مستوى معيشة الشريحة التي يعمل بها والتشجيع على العمل الحر، حيث يستحوذ قطاع المشروعات الصغيرة على اهتمام بالغ من قبل الحكومة المصرية كأحد المداخل الرئيسية في تحقيق التنمية الاقتصادية المتمثلة في " رؤية مصر ٢٠٣٠".

طبيعة المشكلة محل الدراسة

تتحدد مشكلة الدراسة في أن المشروعات الصغيرة مازالت تعاني من العديد من المعوقات التي تمنع نموها وتقدمها ولعل أبرزها: مشكلة التمويل، وبدراسة الوضع الراهن نجد قطاع المشروعات الصغيرة لا يتلقى الدعم التمويلي الكافي لكي يستطيع المشاركة في التنمية الاقتصادية، فقد أظهرت الدراسات أن هناك مشكلة تكمن في عدم قدرة هذه القروض على تلبية كافة الاحتياجات التمويلية للمشروعات الصغيرة، مما أثر على دور المشروعات الصغيرة في إتاحة فرص عمل وتوليد الدخل لتلك المجتمعات.

وتتجلى مشكلة الدراسة بوجه عام في تساؤل رئيس: هل يعد تمويل المشروعات الصغيرة وسيلة فعالة للتخفيف من حدة الفقر من خلال الدور التمويلي الذي تقدمه المنظمات غير الحكومية؟

تساؤلات البحث

- يثير البحث موضوع الدراسة مجموعة من التساؤلات كالتالي:
- ما مدى كفاءة حجم التمويل المقدم من المنظمات غير الحكومية(الجمعيات الأهلية) في دعم الاحتياجات التمويلية للمشروعات الصغيرة ؟
- ما مدى فعالية الخدمات التي تقدمها المنظمات غير الحكومية(الجمعيات الأهلية) إلى جانب الخدمات التمويلية في مساعدة ودعم المشروعات الصغيرة ؟
- ما مدى مساهمة تمويل المشروعات الصغيرة في تحسين المستوى المعيشي للأفراد على مستوى(الدخل، التعليم، الصحة)؟

أهداف البحث

- يمكن تقسيم أهداف الدراسة وفق الآتي:
- التعرف على المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية الاقتصادية والتحديات المرتبطة بها .
- التعرف على مصادر(المصرفية - غير المصرفية) للمشروعات الصغيرة.
- التعرف على بعض التجارب الدولية لتنمية المشروعات الصغيرة، والدروس المستفادة منها، وتقديم مقترحات في سياق التجربة المصرية.
- استعراض استراتيجيات التخفيف من حدة الفقر وتطور مؤشرات الفقر في مصر، ودور المنظمات غير الحكومية في تمويل المشروعات الصغيرة.
- قياس مدي فعالية وكفاءة الخدمات التمويلية وغير التمويلية التي تقدمها المنظمات غير الحكومية(الجمعيات الأهلية) للمشروعات الصغيرة عن طريق عمل دراسة ميدانية للمشروعات الممولة من تلك المنظمات.
- إلقاء الضوء علي مساهمة تمويل المشروعات الصغيرة في تحسين المستوى المعيشي للأفراد من خلال الدور التمويلي الذي تقدمه المنظمات غير الحكومية(الجمعيات الأهلية).

أهمية البحث

تأتي أهمية الدراسة فيما تناولته من موضوعات تحليل وضع المشروعات الصغيرة في مصر، والتحديات التي تواجهها، وإلقاء الضوء على تجارب بعض الدول في مجال تمويل وتنمية المشروعات الصغيرة وكيفية الاستفادة منها وتطبيقها على الحالة المصرية، مع تحليل مؤشرات الفقر في مصر واستراتيجيات مجابهته، إبراز دور المنظمات غير الحكومية (الجمعيات الأهلية) في تمويل وتنمية المشروعات الصغيرة في إطار دعم وتفعيل دور المؤسسات غير المصرفية كإحدى بدائل التمويل المستحدثة، وستضم الدراسة " دراسة ميدانية " على المشروعات الصغيرة الممولة من تلك المنظمات غير الحكومية وبيان أثر التمويل المقدم للمشروعات الصغيرة على إتاحة فرص العمل وتحسين مستوى الدخل واستيعاب القوى العاملة، وتقديم مقترحات لدعم تنمية المشروعات الصغيرة وتحقيق دورها في التنمية الاقتصادية.

منهج البحث

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي في دراسة التعاريف المختلفة، والمنهج التطبيقي من خلال عرض نماذج من تجارب دول ناجحة في جنوب شرق آسيا ودول عربية في تنمية المشروعات الصغيرة وطرق الاستفادة من تلك التجارب في التجربة المصرية، والمنهج التحليلي في دراسة أثر تمويل المشروعات الصغيرة من قبل المنظمات غير الحكومية من خلال "دراسة ميدانية" على بعض المستفيدين من تمويل المنظمات غير الحكومية العاملة في محافظة القاهرة.

خطة البحث

تنقسم الدراسة إلى خمس فصول هي:

الفصل الأول: مفهوم المشروعات الصغيرة وأهميتها

تناول المبحث الأول: استعراض بعض تعاريف المشروعات الصغيرة سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي، فقد عرف قانون تنمية المشروعات الصغيرة رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ المشروعات الصغيرة بأنها التي لا يزيد عدد

العاملين فيها عن خمسين عاملاً، ولا يقل رأس مالها المدفوع عن ٥٠ ألف جنيه ولا يزيد رأس المال على مليون جنيه، والمعايير المستخدمة في تعريف المشروعات الصغيرة **بينما المبحث الثاني** تناول الخصائص التي تتميز المشروعات الصغيرة **والمبحث الثالث** يتناول أهمية المشروعات الصغيرة، فالأهمية الاقتصادية للمشروعات الصغيرة تتمثل في تعظيم الناتج المحلي الإجمالي و تنمية الصادرات، بينما الأهمية الاجتماعية للمشروعات الصغيرة تتضح في قدرة المشروعات الصغيرة على التخفيف من حدة الفقر من خلال إتاحة فرص عمل للفقراء بدخول منخفضة، وتنمية المناطق الريفية، وتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة.

الفصل الثاني: تمويل المشروعات الصغيرة والتجارب الدولية

تناول المبحث الأول: مصادر تمويل المشروعات الصغيرة، فالتمويل هو إمداد المشروع بالسيولة الكافية لبدء التشغيل أو التوسع في المشروع والإنتاجية". وتختلف طبيعة التمويل على حسب النشاط الموجه إليها(كالتمويل الزراعي، التمويل الصناعي، التمويل التجاري)، فهناك نوعان للتمويل تمويل ذاتي وتمويل خارجي.. **بينما استعرض المبحث الثاني** التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة سواء تحديات تمويلية أو غير تمويلية، **في حين تناول المبحث الثالث:** إلقاء الضوء على الدور التنموي في تجارب وتطبيقات بعض الدول المتقدمة والصاعدة والنامية، للتعرف على الخبرات والممارسات المستفادة في تمويل وتنمية مجال المشروعات الصغيرة المتمثلة في: تجربة ماليزيا، تجربة كوريا الجنوبية، تجربة الصين، تجربة الأردن.

الفصل الثالث: الفقر في مصر ومداخل الحد منه

يتناول فيه المبحث الأول تطور مؤشرات الفقر خلال الفترة الزمنية (٢٠١٠-٢٠١٨)، رسم صورة توضح وضع الفقر في مصر، كذلك يستعرض الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للفقراء، في حين يتناول المبحث الثاني استراتيجيات التخفيف من حدة الفقر(استراتيجية النمو والتشغيل،

استراتيجية تنمية رأس المال البشري، واستراتيجية المساعدات الاجتماعية)، بينما المبحث الثالث يتناول دور المنظمات غير الحكومية باعتبارها إحدى آليات المجتمع المدني لتحقيق استراتيجية النمو والتشغيل، ودورها في تمويل المشروعات الصغيرة وتوفير فرص عمل لبعض الفئات المستهدفة (الفقراء).

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية

استهدف هذا الفصل التطبيق العملي لقياس أثر تمويل المشروعات الصغيرة في التخفيف من حدة الفقر، وتم اختيار المنظمات غير الحكومية (الجمعيات الأهلية) العاملة في محافظة القاهرة كحالة تطبيقية توفر الدعم التمويلي للمشروعات الصغيرة، وتشتمل إجراءات الدراسة الإحصائية على وصف مجتمع وعينة الدراسة، وبيان أساليب جمع البيانات مع عرض الأدوات الإحصائية المعتمدة في تحليل البيانات واستخراج النتائج.

الفصل الخامس " إطار مقترح لدعم تمويل المشروعات الصغيرة ودورها في التخفيف من حدة الفقر "

تناول هذا الفصل بعض المقترحات لدعم عملية تمويل المشروعات الصغيرة في ضوء التجارب الدولية التي تم استعراضها في الدراسة وبناء على الدروس المستفادة منها وكيفية تطبيق بعض الاستراتيجيات علي التجربة المصرية، فقد أشار الفصل إلي بعض المقترحات التي تتضمن أهمية تحديد تعريف المشروعات لكل نشاط اقتصادي، تخفيض سعر الفائدة وفقاً لمرحلة النشاط الاقتصادي للمشروعات الصغيرة، أهمية استحداث أدوات ائتمانية وغير ائتمانية لتمويل المشروعات الصغيرة، إصلاح منظومة الضرائب، إنشاء قواعد بيانات ومعلومات للمشروعات الصغيرة، دعم التدريب والتأهيل المهني لأصحاب المشروعات الصغيرة المستهدفين، تشجيع ودعم تسويق منتجات المشروعات الصغيرة داخلياً، توفير حوافز تصديرية لصغار المستثمرين، تفعيل دور المشروعات الصغيرة في إتاحة فرص العمل والتخفيف من حدة الفقر.

نتائج الدراسة

من خلال إجراء الدراسة الميدانية على عينة من المستفيدين المقترضين من المنظمات غير الحكومية (الجمعيات الأهلية) ومدى مساهمة وفعالية الخدمات التمويلية وغير التمويلية التي تقدمها تلك المنظمات في مساعدة المستفيدين لتنمية مشروعاتهم الصغيرة وتحسين المستوى المعيشي للأفراد في الجوانب الحياتية للأسرة: الدخل والصحة والتعليم، بهدف الخروج من دائرة الفقر وتخفيف وطأة الفقر، اتفق معظم أفراد عينة البحث على سهولة ومرونة إجراءات الحصول على القرض من قبل الجهة الممولة، أكد معظم أفراد عينة البحث على ارتفاع سعر الفائدة وعدم الرضا الكافي، ولكنه يعد أفضل من التمويل المصرفي من حيث أنه أقل في سعر الفائدة، أيسر في إجراءات منح القرض وبالتالي جاءت هذه النتيجة للرد على التساؤل الرئيس للدراسة وهو "هل يعد تمويل المشروعات الصغيرة وسيلة فعالة للتخفيف من حدة الفقر من خلال الدور التمويلي الذي تقدمه المنظمات غير الحكومية؟". نعم يُعد تمويل المشروعات الصغيرة من قبل المنظمات غير الحكومية (الجمعيات الأهلية) وسيلة فاعلة للتخفيف من حدة الفقر ولكن هناك بعض نقاط الضعف التي تعيق أداءه وفعاليتها، وسوف نتناول التوصيات بعض المقترحات لدعم الدور التمويلي للمنظمات غير الحكومية (الجمعيات الأهلية) كإحدى مصادر التمويل الغير مصرفي.

التوصيات

وتوصلت الدراسة إلى التوصيات التالية: -

١. أهمية إتاحة برامج تمويلية ميسرة لدعم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر بأسعار فائدة منخفضة للمشروعات القائمة
٢. زيادة حجم القروض وتنويع المنتجات المالية وأنظمة السداد لتشمل مختلف المشروعات الصغيرة على حسب طبيعة النشاط الاقتصادي وحجم الانتاج.

٣. أهمية توفير قروض بدون فوائد للمشروعات الناشئة تشجيعاً لهذه الفئة من المشروعات.
٤. أهمية تقديم منح من جهة الحكومة للجمعيات الأهلية لعمل برامج تنمية للفئات الفقيرة المستهدفة بهدف تدريب تلك الفئات على مهارات فنية وإدارية تكسبهم القدرة على إنشاء مشروعاتهم الصغيرة.
٥. أهمية ربط إقراض المشروعات الصغيرة بالتعليم وتحفيز المستفيدين على استمرارية تعليم أولادهم.
٦. أهمية تقديم حوافز ضريبية وعدم المحاسبة الضريبية بأثر رجعي وزيادة سنوات الإعفاء الضريبي لتشمل ١٠ سنوات على حسب طبيعة نشاط المشروع.
٧. دعم دور الرقابة المالية كجهة منظمة للإقراض متناهي الصغر ومراقبة الجمعيات الأهلية العاملة في مجال الإقراض متناهي الصغر في تحديد سعر الفائدة للقروض ووضع حد أقصى لسعر فوائد القروض الصغيرة، وليس فقط إعطاء ترخيص مزاولة النشاط التمويلي؛ ولكن أيضاً بحث ومتابعة حالة نجاح المستفيدين من مشروعاتهم.
٨. التوسع في إقامة المعارض المحلية والخارجية لمساعدة أصحاب المشروعات الصغيرة.

Summary of Study

Impact of Small-Enterprises Financing in Poverty Alleviation

(Applied Study on Some Nongovernmental Organizations in Cairo Governorate)

Small-enterprises play a vital rule in advanced, emerging and developing economies as a result for its contribution in general domestic product, providing job opportunities and poverty alleviation, especially in rural area among women, young men and women, and the socially denied classes in accordance with its essential role in light of the Agenda of Sustainable Development Goals 2030(SDG 2030), whereas small-enterprises achieve effective results with economic and social feedback, provide an opportunity of real development for the society to increase the standard of living of the targeted class, encourage self-employment as small-enterprises sector attracts the great attention of the Egyptian Government as one of the main sources of achieving economic development represented in "Egypt Vision 2030" .

Nature of Problem Subject of Study:

The study problem is that small-enterprises still suffer from many obstacles preventing its growth and improvement, and the following are some of such obstacles:

Finance problem: By studying the current status, we found that small-enterprises sector does not receive enough financing support to participate in the economic development; studies conveyed that loans are not enough to fulfill all financing needs of such small-enterprises which

affected their role in creating job opportunities and generating income for such societies.

The problem of the study is generally prevailing when asking the following:

Is financing small-enterprises an effective way of poverty alleviation through the financing role played by the nongovernmental organizations?

Research Inquiries:

The research, subject of study, raises a number of inquiries such as the following:

- How efficient is financing rate provided by the nongovernmental organizations(national associations) in supporting financing needs of small-enterprises?
- How effective are the services provided by the nongovernmental organizations in addition to financing services in aiding and supporting small-enterprises?
- To what extent do small-enterprises financing contribute in improving one's standard of living on(income, education and health) levels?

Goals of Research:

Goals of study may be divided into the following points:

- Recognizing small-enterprises and its role in economic development and related challenges.
- Recognizing(banking – non-bank) resources of small-enterprises.
- Recognizing some international experiences of small-enterprises, learned lessons and offer proposals in light of the Egyptian experience.
- Viewing strategies of poverty alleviation, poverty indicators development in Egypt, and role of the

nongovernmental organizations in small-enterprises financing.

- Measuring the effectiveness and efficiency of financing and non-financing services provided by the nongovernmental organizations(national associations) to small-enterprises by preparing a field study for the enterprises financed by such organizations.
- Spotting the light on the contribution of small-enterprises financing on improving one's standard of living through the financing role played by the nongovernmental organizations(national associations).

Importance of Research:

The study is important for the topics of analyzing the status of small-enterprises in Egypt and the challenges it faces, spotting the light on experiments of some countries in small-enterprises financing and development, how to benefit from such experiments and apply it on the Egyptian case, analyzing poverty indicators in Egypt and strategies of encountering it, and highlighting the role of nongovernmental organizations(national associations) on financing and developing small-enterprises in the frame of supporting and empowering the role of non-bank establishments as a developed financing alternative. The study will include a "field study" on small-enterprises financed by such nongovernmental organizations and the impact of such finance on the small-enterprises in creating job opportunities, improving the level of income, in taking manpower, and offering proposals to support small-enterprises development and realizing its role in economic development.

Research Approach:

The Researcher used the Descriptive Analytical Approach in describing and analyzing the small-enterprises financing on poverty alleviation and the effect of the finance

provided by the nongovernmental organizations(national associations) on the study society(sample of beneficiaries) through preparing a questionnaire and choosing a random sample from Cairo Governorate.

Research Plan:

The study is divided into five chapters:

Chapter I: Concept and Importance of Small-enterprises:

Topic I: Display some definitions of small-enterprises on international or regional levels. Small-enterprises Development Law # 141/2004 identified small-enterprises as small-enterprises whose employees are at most 50 employee, its paid-up capital is at least EGP 50,000.00 and the capital is at most One Million Egyptian Pounds, as well as the standards used in identifying small-enterprises.

Topic II: Characteristics of small-enterprises.

Topic III: Importance of small-enterprises: Economic importance of small-enterprises presented in increasing the gross domestic product and exports development, while it's social importance is represented in the ability to alleviate poverty through providing job opportunities for the poor who have low incomes, developing rural areas, and enhancing women's economic empowerment.

Chapter II: Small-enterprises Finance and International Experiments

Topic I: Resources of small-enterprises financing as financing is providing a project with enough cash to start up the business or expand the project and its productivity. Nature of financing differs according to the financed business such as(agricultural finance, industrial finance, and

commercial finance). There are two types of finance: self-fund and outside fund.

Topic II: Display the challenges facing small-enterprises whether financing challenges or not.

Topic III: Cast the light on the developmental role in experiences and applications of some advanced, emerging and developing countries to recognize the learned experiences and practices in small-enterprises financing and development represented in the Experience of Malaysia, Experience of South Korea, Experience of China and Experience of Jordan.

Chapter III: Poverty in Egypt and Ways of Alleviation

Topic I: Display poverty indicators development from(2010 to 2018) including a figure illustrating poverty status in Egypt. Also display social and economic characteristics of the poor.

Topic II: Display strategies of poverty alleviation(Strategy of Growth and Operation, Strategy of Development of Human Capital, and Strategy of Social Aids).

Topic III: Display the role of nongovernmental organizations as a mechanism of the civil society to achieve the Strategy of Growth and Operation, and its role in financing small-enterprises and providing job opportunities for some of the targeted classes(the poor).

Chapter IV: Field Study

This chapter targeted the practical application of measuring the impact of small-enterprises on poverty alleviation and the nongovernmental organizations(national associations) in Cairo Governorate were chosen as an

applicable case providing financing support for the small-enterprises, including study statistic procedures carried on society description and study sample, and state the approaches of data gathering and display statistic tools approved in respect of data analysis and outputs extraction.

Chapter V: "Proposed Frame to Support Small-enterprise Financing and Role on Poverty Alleviation"

This chapter offers some proposals to support financing small-enterprises in light of the international experiments displayed in the study, and based on its learned lessons and how to apply some strategies on the Egyptian experience. The chapter pointed out to some proposals included the importance of setting a definition for projects established in each economic business, reducing rate of interest according to the stage of small-enterprises economic business, importance of developing credit and noncredit tools for small-enterprises finance, tax system maintenance, creating database for small-enterprises, creating trusted sourced of data for small-enterprises financing, supporting training and professional rehabilitation for the targeted proprietors of small-enterprises, necessity to support the infrastructure of small-enterprises, domestically encouraging, supporting and marketing products of small-enterprises, providing export incentives for small investors, and activating the role of small-enterprises in creating job opportunities and poverty alleviation.

Results of Study:

By conducting the field study on a sample of beneficiaries taking out loans from nongovernmental

organizations(national associations), measuring the efficiency of volume of financing provided by the nongovernmental organizations to the beneficiaries, and the effectiveness of non-financing services provided by such organizations and contributing in improving one's standard of living in respect of family daily life such as income, health and education in order to move away from poverty line and realize poverty alleviation. Most research sample subjects agreed on how easy and fixable are the procedures of taking out a loan from the financing authoring, confirmed that the rate of interest is high and expressed their dissatisfaction, but it is still better than banking finance as the rate of interest is lesser and taking out loan procedures are easier. This result is an answer to the main question of the study "Is Small-enterprises Financing an Effective Way for Poverty Alleviation through the Financing Role Played by Nongovernmental Organizations?", yes, small-enterprises financed by nongovernmental organizations(national associations) represent an effective way for poverty alleviation, but there are some weak points preventing its effectiveness and efficiency. The recommendations display some proposals for supporting the financing role of the nongovernmental organizations (national associations) as a non-bank financing resources.

Recommendations

The study reached the following recommendations:

- 1- Importance of providing facilitated financing programs to support small-enterprises and micro-enterprises with low rate of interest for the existing enterprises.
- 2- Increasing loans volume, and diversity of financial products and payment systems to include different small-enterprises according to the nature of economic business and production volume.
- 3- Importance of providing interest-free loans for startups to encourage that category of enterprises.
- 4- Importance of providing grants given by the Government to national associations to create developmental programs for the poor targeted classes in order to train such classes on technical and administrative skills enabling them to start their own small-enterprises.
- 5- Importance of linking granting loans to small-enterprises with education and motivating beneficiaries to continue educating their children.
- 6- Importance of providing tax incentives, granted exemption from back tax accounting, and increasing tax exemption to be 10 years according to the nature of enterprise business.
- 7- Supporting the role of Financial Regulatory Authority as a micro-loan regulating authority and control of national associations active in micro-loan business in respect of determining loans rate of interest, setting a maximum limit for small loans rate of interest, not only granting a finance business license but also conducting a research and following up the success achieved by the beneficiaries in their enterprises.
- 8- Expanding in holding national and international fairs to help proprietors of small-enterprises.

Abstract

Title of Thesis: Impact of Small-Enterprises Financing in Poverty Alleviation

(Applied Study on Some Nongovernmental Organizations in Cairo Governorate)

Researcher: Kholoud Hamed Hambib Abdel-Hamid

Supervisors:

Main Supervisor Prof. Ahmed Abdelaziz El-Bakly

Second Supervisor Dr. Maha Mohamed El-Shal

Degree: Master Degree in Planning and Development granted by Institute of National Planning Year: 2020

The study aims to focus on the Impact of Small-Enterprises Financing on Poverty Alleviation through viewing the scale of contribution provided by nongovernmental organizations(national associations) to small-enterprises finance in poverty alleviation, job opportunities availability and improvement of standard of living and income of loan beneficiaries. The study applies three research approaches: Descriptive Approach in studying different terminologies, Applied Approach in viewing examples of countries successfully developed small-enterprises and its learned lessons, and Applied Approach in Studying the Impact of Small-Enterprises Financing by Nongovernmental Organization through a "Field Study" done on some of the beneficiaries of the finance of the nongovernmental organizations in Cairo Governorate.

The study reached some important results such as the following :

The easy and flexible procedures of taking out a loan from the nongovernmental organizations(national associations), which provides such organization a competitive quality in the field of financing small-enterprises, high rate of interest of such loans, fixed loan payment moods, and in respect of the impact on improving the standard of living of the beneficiaries, it was found that the income generated from the project relatively contributes in improving their standard of living, provides the needs of their families , and has a great effect on covering education expenses for their families as well.

The study concluded some recommendations such as the following:

Providing facilitated finance programs with low rate of interests for the existing small-enterprises, necessity of providing loans without interest for small startup enterprises, importance of linking granting loans to small-enterprises with education and motivating beneficiaries to continue educating their children, providing governmental grants to such organizations to create developmental programs for the poor to acquire technical and administrative skills to help them incorporate their own small-enterprises.

Key Words: Finance – small- enterprises – poverty – nongovernmental organizations



**Arab Republic of Egypt
Institute of National Planning
Graduate Studies**

Impact of Small-Enterprises Financing in Poverty Alleviation

(Applied Study on Some Nongovernmental Organizations in Cairo Governorate)

**Thesis submitted to fulfill the requirements for obtaining the
Master of Planning and Development degree**

**Prepared by:
Kholoud Hamed Habib Abdel-Hamid**

Supervisors

Prof.Dr. Ahmed Abdelaziz El-Bakly
Professor of Population and Labor Force Planning
National Planning Institute

Dr.Maha Mohamed El Shal
Associate Professor Economic
National Planning Institute

2020